مجلة البحوث العلمية

تصدر عن جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية و التطبيقية

طرابلس– ليبيا

العدد الرابع النصف الثاني من السنة الثانية 2017م

مجلة البحوث العلمية

جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

طرابلس - ليبيا

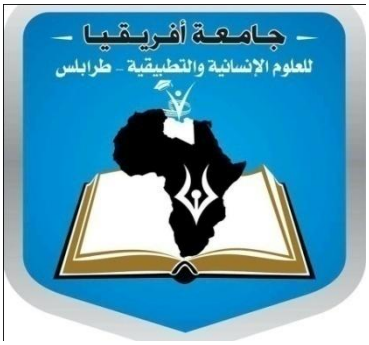

(البحوث العلمية)

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية - طرابلس -ليبيا

منشورات جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية 2017م

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني:2016/201 - دار الكتب الوطنية – بنغازي- ليبيا

لا يسمح بإعادة إصدار محتويات هذه المجلة أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this Journal maybe reproduced or transmitted in any form or any means، electronic or mechanical، including photocopying recording or by any stored retrieved system، without the permission from the publisher.

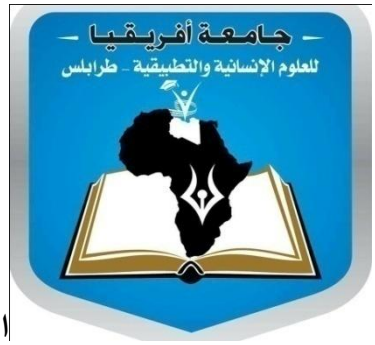

مجلة (البحوث العلمية)

العدد (4) ، السنة (2) ،(النصف الثاني) من سنة 2017م

منشورات مجلة(البحوث العلية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

أسعار المجلة

الجهات	سعر النسخة داخل ليبيا	سعر النسخة خارج ليبيا
الطلبة	3 د.ل	4 دولارات أمريكية
المشتركون	5 د.ل	6 دولارات أمريكية
الأفراد	7 د.ل	6 دولارات أمريكية
الوزارات والهيئات و المؤسسات وما في حكمها	10 د.ل	12 دولاراً أمريكية

تنويه

إن تقديم البحوث المنشورة أو تأخيرها في ترتيب الصفحات لا يعني المفاضلة لكن متطلبات التنسيق الفني هي التي تتحكم في هذا الترتيب، وإن البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة.

الهيئة الاستشارية لمجلة

(البحوث العلمية)

جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

المشرف العام: د.المبروك مفتاح أبوشينة

رئيس التحرير: أ.د.عابدين الدردير الشريف

أعضاء هيئة التحرير:

د.عبد الحميد علي المقروس

أ. أكرم الهادي محمد

أ.عبد الرزاق المبروك الكانوني

مراجعة وتصحيح لغوي:

د.محمود عمار المعلول

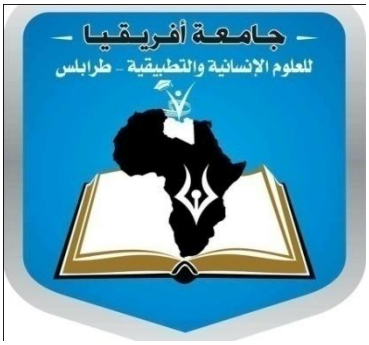

قواعد النشر وشروطه

بمجلة (البحوث العلمية)

بجامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

نبذة عن المجلة:

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة **إفريقيا للعلوم الإنسانية و التطبيقية**- طرابلس -ليبيا باللغتين العربية والإنجليزية ، وتهتم بنشر البحوث و الدراسات العلميـة، إلى جانـب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

أهداف المجلة:

- تفعيل البحث العلمي وإثراؤه في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية في الجامعة.
- الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، ونقل أفكارهم العلمية من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار في داخل ليبيا وخارجها.
- خلق حوار علمي بنّاء بين الباحثين والمهتمين بالموضوعات المستجدة في كافة المجالات العلمية كافة ذات العلاقة بالتخصصات العلمية.

قواعد النشر:

يشترط في الموضوعات المقبولة للنشر بالمجلة اتباع القواعد والشروط الآتية:

1 - **البحوث والدراسات:** يشترط في البحوث والدراسات المقدمة للنشر أن تتصف بالآتي:-

أ. أصالة أفكار البحث وموضوعه، وكونه لم يسبق نشره أو تقديمه للنشر في مجلة أخرى، ولم يكن جزءًا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.

ب. سلامة المنهج العلمي المتبع في البحث.

ج. سلامة لغة البحث ووضوح أفكاره وترابطها.

2 -**الإشارة إلى المرجع :**عند التوثيق تتم الإشارة إلى مصادر البحث ومراجعه بأرقام متسلسلة وفقاً لترتيب ورودها فيه، وكذلك الأمر في ثبت المصادر والمراجع ، وعلى الباحث أن يلتزم بالأسلوب التالي:-

(أ) في حالة الكتب يذكر اسم المؤلف كا ملاً، عنوان الكتاب، مكان النشر، سنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

(ب) في حالة البحوث أو المقالات المنشورة في دوريات متخصصة، يذكر اسم الكاتب كاملاً، واسم الدورية، ورقم العدد، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات التي يشغلها المقال أو البحث.

(ت) إذا كان النقل غير مباشر، يذكر صاحب المصدر الأصلي.

3 -**الهوامش:** يقتصر استخدام الهوامش على شرح أو توضيح بعض النقاط الغامضة التي لا يتسع المجال لتناولها في المتن، أو بهدف تسليط الضوء عليها، وترقم كل صفحة بشكل مستقل، ويظهر الهامش في أسفل الصفحة.

4 -**قائمة المصادر و المراجع:**يراعى في كتابة قائمة المصادر والمراجع كتابة المراجع العربية أولاً، ثم الأجنبية، على أن تتضمن فقط ما اعتمد عليه الباحث ، وأشار إليه في متن البحث، ويرتب كل منها ترتيباً هجائياً، وأن تكتب على النحو الآتي:-

أولا: المراجع العربية:

- المهدي غنية "مبادئ التسويق"، (طرابلس: الجامعة المفتوحة (2002).).

- عبد السلام أبوقحف "مقدمة في إدارة الأعمال الدولية "، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية (1998).

- محمد المكي "أهمية المراقبة الداخلية للمراجع الخارجي "، (طرابلس: مجلة دراسات في الإدارة والأعمال المصرفية)، العدد 6 (1984)، ص ص: 5 – 18.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

5th ، Management and Cost Accounting، Colin (2000)،Drury-
(London: Thomson Learning). ،edition

Financial ،" Balance without profit"، Robert (2000)،Kaplan-
23 26.، (January)،Management

ثالثاً: مصادر ومراجع الإنترنت:

Learning about professional ، (1997)، Arthur،Andersen-
،development: Our commitment to training

: http://WWW. Arthurandersen.com/careers/training.asp.

5 - الشروط العامة والفنية:

- أن يكتب الباحث اسمه ودرجته العلمية ووظيفته وجهة عمله في الصفحة الأو لى من بحثه، مع ضرورة ذكر العنوان الذي تتم مراسلته عليه، ورقم الهاتف و الفاكس والبريد الإلكتروني.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مكتوبة باللغة العربية، كما تقبل باللغة الإنجليزية بشرط إرفاقها بملخص باللغة العربية لا يتجاوز 150 كلمة.
- ألا يزيد عدد الصفحات ع ن (20) صفحة، بما فيها الجداول والمراجع والأشكال التوضيحية من صور ورسومات.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، مع إرفاقها بنسخة من السيرة الذاتية للباحث.
- أن تكون كتابة البحوث المكتوبة باللغة العربية بالخط :(Simplified Arabic). أما البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية فتكتب بالخط المعروف باسم (Times New Roman).
- أن يكون حجم الخط على النحو التالي:
  - ✓ بنط 18 داكن للعناوين الرئيسة.
  - ✓ بنط 16 داكن للعناوين الفرعية.
  - ✓ بنط 14 للمتن.
  - ✓ بنط 12 للمستخلص بخط مائل.
  - ✓ بنط 10 للهوامش والحواشي.
- تكون الهوامش على النحو التالي:
  - ✓ أعلى وأسفل 2.5 سم.
  - ✓ أيمن 3 سم.
  - ✓ أيسر 2.5 سم.
- تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر في المجلة للتقويم العلمي وا للغوي من قبل أساتذة متخصصين تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، ويحق للمجلة مطالبة صاحب المادة العلمية بإجراء التعديلات الواردة من المقومين، كما يحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية فقط متى تطلب الأمر ذلك دون أخذ الإذن المسبق من الباحث. كما يجوز لهيئة التحرير الاستعانة بأكثر من محكم عند الضرورة . ويبلغ الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين.

- لا يحق للباحث الذي لم يقبل عمله العلمي للنشر أن يطالب باسترجاعه.
- على الباحث أن يتعهد كتابياً بعدم نشر البحث أو الدراسة بأية وسيلة أخرى إلا بعد مرور سنتين من تاريخ النشر.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجامعة.
- تلتزم المجلة بإشعار الكاتب بوصول عمله ، وإحالته إلى هيئة التحرير في موعد غايته أسبوعان من تاريخ استلامه.
- تُشعر المجلة الكاتب بصلاحية عمله للن شر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكمين.
- تعلم المجلة الكاتب في أيّ عدد سيتمّ نشر بحثه.
- تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- يتم ترتيب نشر البحوث في أعداد المجلة وفقاً لاعتبارات فنية بحتة وأولوية تسليمها للمجلة، ولا علاقة لها بأهمية البحث أو مكانة الباحث.
- يحصل الباحث على ثلاث نسخ من عدد المجلة عند نشر بحثه أو دراسته.

6 – عناوين المراسلة:كافة البحوث والدراسات **وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة ترسل باسم رئيس تحرير مجلة (البحوث العلمية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، – طرابلس – ليبيا،** وذلك على العنوان التالي:-

العنوان:(البحوث العلمية)مجلة جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية - قرب الإشارة الضوئية، منطقة صلاح الدين، طرابلس، ليبيا.

أو ترسل إلى العنوان البريدي التالي: **صندوق بريد: 83060 بريد شارع الزاوية- طرابلس - ليبيا.**

أو ترسل على: **البريد الإلكتروني:**Info@africanuniversityedu.ly

الهاتف:218217291428+

الفريد المصور:218217291428+

موقع الجامعة على الإنترنت:WWW.africuniversityedu.ly

محتويات العدد (4) السنة (2) من النصف الثاني من سنة 2017م

ر.م	عنوان البحث	اسم الكاتب	رقم الصفحة
1	عوامل مشكلة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية ودور الأخصائي الاجتماعي في التعامل معها	د/ أبوبكر علي ضو عبد العزيز	10
2	العتبات النصية في شعر إبراهيم الهوني (مقاربة سيميائية)	د. نجية معيتيق خليل الطّيرة	34
3	مدى إمكانيـــة الاستفادة من جودة المراجعــة الداخلية في تحديـد أتعــاب المراجــع الخارجي (استطلاع آراء المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس)	أ.عبد الواحد المختار المجدوب أ.سالمة محمد عمر درفو	56
4	تأثير تردي الأوضاع الأمنية على الممارسات المهنية الإعلامية في ليبيا من وجهة نظر الإعلاميين بمدينة بنغازي	د.محمد سالم موسى المنفي	87
5	فاعلية الاتصال في الأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية: دراسة ميدانية على رؤساء الأقسام العلمية بجامعة إجدابيا	أ.فرج أحميدة العريبي	132
6	أزمة الرأسمالية وانعكاساتها على البلدان النامية	د.امحمد حسين نصر	156

عوامل مشكلة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية ودور الأخصائي الاجتماعي في التعامل معها

د/ أبوبكر علي ضو عبد العزيز
قسم الخدمة الاجتماعية/ كلية التربية/ جامعة بني وليد

مقدمة:

أصبحت المدرسة الحديثة ذات وظيفة اجتماعية إلى جانب وظيفتها التعليمية التي أنشئت لغرضها، باعتبارها وسيلة تُسهم في عمليات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي والتنمية كعمليات ضرورية، هذا ويع تبر المجال المدرسي من المجالات الأولى التي مارست فيها الخدمة الاجتماعية طرقها ونماذجها العلمية ، لأن حتمية المشكلات المدرسية أوجدت الضرورة و الحتمية لوجود أخصائي اجتماعي مُعد بشكل علمي للتعامل مع الانحرافات و السلوكيات الضارة ، وذلك بالتعاون مع المعلمين وإدارة المدرسة، ولأن مشكلة التسرب من المدرسة تمثل إحدى المشكلات السلوكية التي تواجه المجتمع المدرسي ، وهي ترجع لعوامل ذاتية وأخرى بيئية متنوعة ومتشابكة ولها آثار وأبعاد على العملية التعليمية والأسرة والمجتمع وعلى تحقيق المدرسة لأهدافها.

لذا حاول الباحث ف ي هذه الدراسة الاقتراب من تلك العوامل ومحاولة التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل معها.

مشكلة الدراسة: يعتبر التعليم حجر الزاوية في عملية التغيير وله الدور الحاسم في حياة الشعوب وتقدمها ، باعتباره أداة تحوّل، ووسيلة تحقق غايات المجتمع، ولا ينحصر فـي كونه منهجاً ينطوي على مواد علمية للتلقين والتلقي ، وإنما تجاوزت وظيفته ذلك إلى توجيه الطلاب توجيهاً تربوياً سليماً يفتح مدارك أفاقه ليصبح قادراً على تحمل مسؤولياته في المستقبل ، ولعل الاهتمام بالمجال التعليمي راجع إلى أن المدرسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية ت شغل مكاناً استراتيجياً في المجتمع المعاصر، ولأن مرحلة التعليم الثانوي من المراحل التعليمية الهامة في حياة الطلاب نظراً لطبيعة المرحلة العمرية التي يمرون بها، وهي مرحلة المراهقة ، بما لها من تأثيرات على شخصية الطالب وعلى تفاعله مع الآخرين ، وحيث أن مرحلة ال تعليم الثانوي تتضمن عدداً من المشكلات التي تواجه الطلاب مثل : المشكلات المدرسية والسلوكية والأسرية وغيرها، ومن ثم لابد من تطوير أساليب التعامل مع هذه المشكلات والتي اتخذت أبعاداً جديدة . وتُعد مشكلة التسرب من المدارس من أبرز المشكلات التي تواجه الأسرة والم درسة، وذلك لأن مستقبل الطالب وتكوينه يتوقف على قدر توافقه في الدراسة ، بالإضافة لارتباط المشكلة بمرحلة المراهقة ، وهي الفترة التي يزداد فيها النمو الجسمي والانفعالي والاجتماعي للفرد وتزداد فيها

إمكانية انسياق الفرد للتسرب[1]، هذا وينتشر هذا السلوك بمظاهره المختلفة بين طلاب وطالبات المدارس الثانوية كإحدى المشكلات السلوكية التي يعاني منها الطلاب والتي تعوق العملية التعليمية والعملية التربوية والتي أصبحت تحدياً يواجه المجتمع المدرسي في ليبيا .

ويلاحظ الباحث هنا تقلص دور المدرسة التربوي لتصبح نظاماً تلقينياً يعتمد بصفة أساسية على حشو ذهن الطالب دون إعمال للعقل ودون تحليل أو نقد ، و من ثم افتقدت دورها التربوي المتمثل في تحقيق النضج الاجتماعي للطلاب من خلال تنمية العقل والجسم والنفس والسلوك ليحقق أفضل مستوى ممكن من التكيف بفاعلية مع الواقع الاجتماعي[2] .

ومن المؤثرات السلبية التي أضعفت من قدرة الأسرة الليبية على توجيه أبنائها بطريقة سليمة ما يتعلق بافتقاد الأبناء إلى التواصل مع الآباء أو حتى مع أنفسهم وأشقائهم ، إضافة إلى ما يخلّفه غياب دور الوالدين من مشاكل للأبناء أبسطها ضعف الرقابة واختلال صورة النموذج ، وغياب القدوة أمام الابن فيصبح موجهاً لذاته [3] ، والطفل الذي عانى من الإهمال والتفكك والحرمان يترتب عليه إعاقته نفسياً والحد من توافقه اجتماعياً ، ومن ثم زيادة فرص تسربه من المدرسة ، لأسباب وعوامل لم تعهدها الأسرة الليبية من قبل ، لذلك فالنظرة الصحيحة إلى الأسرة لا ينبغي أن تكون في عزلة عن المجتمع الواسع[4].

ومن ضمن الاتجاهات السائدة والخاطئة النظر إلى هذه المشكلة بشكل سطحي وظاهري دون التعرف على العوامل الحقيقية المؤدية لحدوثها ،هذا و أشارت دراسة (أحمد محمد 2008) في نتائجها إلى أن نسبة (33.3%) من المبحوثين كانت تسربهم لعوامل تكمن في شخصية الطالب نفسه ونسبة (21.5%) لعوامل مدرسية متعلقة بعدم تنوع الوسائل التعليمية [5] ،أما دراسة (إيهاب أحمد 2008) فأظهرت من ضمن نتائجها أن التسرب يرجع لعوامل نفسية منها : عدم توفير الجو المناسب للمذاكرة بنسبة (17.3%)، وعوامل مدرسية منها: تراكم المنهج الدراسي بنسبة (62.6%) وعوامل بيئية منها : مرافقة الأقران السيئين بنسبة (20.1%) [6].

في حين أشارت دراسة (ياسر عبد الله 2010) أن أسباب التسرب من المدرسة ترجع لأسباب أسرية منها :عدم متابعة أولياء الأمور لأبنائهم بنسبة (12.7 %) وأسباب نفسية منها:استخدام العقاب داخل المدرسة وما يتركه من أثار سلبية بنسبة (42.8 %)، وأسباب مدرسية منها : تراكم المناهج الدراسية بشكل لا يتناسب مع الطالب بنسبة (44.5 %) [7] .ولأن الخدمة الاجتماعية من المهن التي تهتم بالبناء الاجتماعي للأسرة والمجتمع ، ولها تأثير ايجابي في

إحداث التغيير وذلك من خلال وجودها في المؤسسات المختلفة ، ومن ثم من ضمن مسؤولياتها المساهمة في مواجهة التحديات الحاضرة التي تواجه مؤسسات المجتمع [8] ، لذا وفي إطار النظرة الشمولية للوظيفة الاجتماعية للمدرسة ، ولكي تتحقق هذه الوظيفة لابد من تدخل مهنة الخدم ة الاجتماعية بأسسها و مناهجها لتصبح إطاراً منظماً تنفذ من خلاله برامج وأنشطة المدرسة، ومن ثم تتحقق الوظيفة التعليمية التي تأسست المدرسة من أجلها.

وبناء على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل التالي : ما عوامل مشكلة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية ؟ و ما دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل معها ، دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمدارس التعليم الثانوي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في الاعتبارات الآتية :

1. الاهتمام بالمدرسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية تشغل مكاناً بارزاً أو مهماً في المجتمع المعاصر.
2. انتشار مشكلة التسرب بين طلاب المرحلة الثانوية .
3. خطورة هذه المشكلة وتأثيرها على الطالب والأسرة والمجتمع بشكل عام .
4. وضع طبيعة وعوامل المشكلة أمام القيادات المدرسية وأولياء الأمور، ومن ثم التعامل معها .
5. المساهمة في إثراء مهنة الخدمة الاجتماعية بشكل عام والمجال المدرسي بشكل خاص .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في محاولة : التعرف على عوامل مشكلة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، والكشف عن دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل معها ، ويتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية :

1- التعرف على العوامل الذاتية المؤدية إلى تسرب الطلاب من المدارس في المرحلة الثانوية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.

2- التعرف على العوامل البيئية المؤدية إلى تسرب الطلاب من المدارس في المرحلة الثانوية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.

3- التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع مشكلة تسرب الطلاب من المدارس في المرحلة الثانوية.

4- الوصول إلى بعض التوصيات والمقترحات التي تساهم في علاج مشكلة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية.

تساؤلات الدراسة:

يتمثل التساؤل الرئيسي في ما العوامل المؤدية إلى مشكلة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، وما دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل معها ؟

ويتم ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :

1- ما العوامل الذا تية المؤدية إلى تسرب الطلاب من المدارس في المرحلة الثانوية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين ؟.

2- ما العوامل البيئية المؤدية إلى تسرب الطلاب من المدارس في المرحلة الثانوية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين ؟.

3- ما دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع م شكلة تسرب الطلاب من المدارس في المرحلة الثانوية ؟ .

4- ما التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في علاج مشكلة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية ؟ .

المصطلحات والمفاهيم:

1 - **مفهوم المشكلة الاجتماعية:**

تُعرف المشكلة الاجتماعية بأنها " موقف أو حالة في المجتمع اعتبرت خطيرة وغير مرغوب فيها من قبل المجتمع ككل "[9]،وتعرف أيضاً بأنها "مشكلة في العلاقات الإنسانية التي تهدد المجتمع ذاته تهديداً خطيراً ، وإنها تعوق الطموحات الرئيسية لكثير من الأفراد "[10]،كما تُعرف بأنها "حالة أو موقف غير مرغوب فيه باتفاق غالبية لها و زنها في أي مجتمع من المجتمعات، وعليه فإنهم لا يتسامحون مع هذه الحالات أو تلك المواقف بل يتخذون ضدها إجراءات جماعية" [11]

2 - **مفهوم التسرب:**

يُعرف بأنه "حالة يتعمد فيها الطالب التغيب عن المدرسة دون وجود عذر قانوني ودون موافقة الوالدين والمدرسين " [12] ، وُ يعرف أيضاً بأنه " تعمد التغيب دون علم أو إذن من المدرسة أو من الوالدين ، وينزع المتعلم الهارب أن يتغيب عن البيت أيضاً فترة هروبه من المدرسة حتى لا تلاحظ الأسرة هذا الهروب "[13] ، كما عُرف بأنه " تعمد التغيب دون علم أو إذن من المدرسة أو الوالدين داخل اليوم الدراسي أو خارجه " [14].

ويقصد الباحث بالتسرب إجرائياً بأنه " تعمد الطالب الغياب المتكرر من المدرسة وعدم انتظامه في الذهاب للمدرسة والمواظبة على الدروس اليومية " .

3 - **مفهوم المدرسة**:

عرف المدرسة بأنها "ذلك المكان الذي يعهد إليه المجتمع نقل ثقافته بآدابها وعلومها و فنونها وترسيخها بين الأجيال "[15]، وعُرفت المدرسة بأنها "مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل كذلك بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية"[16]. كما عُرفت بأنها "واحدة من المنظمات الاجتماعية التي أنشأها المجتمع لتقابل حاجة أو أكثر من حاجاته الأساسية سو اء كانت حاجات تربوية أو نفسية بالتعاون مع الأسرة" [17]، وتُعرف المدرسة أيضاً بأنها "مجتمع صغير نستطيع من خلاله أن نعد الأفراد لفهم فلسفة المجتمع الكبير والتعاون في تحقيق أهدافه ،وذلك عن طريق تعاون الأفراد و تضامنهم داخل المجتمع المدرسي على أسس وطيدة من العلاقات الإنسانية التي تسعي المدرسة إلى تكوينها بين التلاميذ وبعضهم أو بين التلاميذ و مدرسيهم"[18] ، وعُرفت بأنها "إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تسهم مع غيرها من المؤسسات في تربية الإنسان ومساعدته على النمو في جميع جوانب شخصيته الجسمية والعقلية والنفسية والروحية والاجتماعية إلى أقصي درجة ممكنة من النمو وفقاً لقدراته واستعداداته وميوله و اتجاهاته"[19].

4 - **مفهوم الدور المهني:**

يُعرّف الدور بأنه " النمط السلوكي الذي تتوقعه الجماعة وتطلبه من فرد ذو مركز فيها، بحيث يميز هذا السلوك الفردي عن غيره ممن يشغلون مراكز أخرى "[20] ، كما يُعرّف الدور المهني بأنه نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات، ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل الجماعة أو موقف اجتماعي معين ويتحدد دور الفرد في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخر ون كما يعتنقها الفـرد نفسه"[21]، ويعرّف الدور أيضاً بأنه" مجموعة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع ممثلاً في هيئاته أو أفراده ممن يشغلون وضع اجتماعي معين في وقت معين"[22]، كما يعرّف الدور بأنه "توجيه أو تفهم عضو الجماعة بالجزء الذي ينبغي أن يلعبه في التنظيم"[23].

ويقصد الباحث بالدور المهني بأنه "الجهود والخدمات المهنية التي يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون متعاونين مع غيرهم لدعم الوظيفة

التربوية التنموية للمدرسة، ويتضمن عمليات الدراسة والتشخيص والعلاج وممارسة مهام واستخدام وسائل وأدوات تساهم في تحقيق الرعاية المتكاملة للطلاب ".

5 - **مفهوم الخدمة الاجتماعية:**

عرف الخدمة الاجتماعية بأنها " طريقة علمية للخدمة الإنسانية و نظام اجتماعي يقوم بحل مشكلاته وتنمية قدراته ومعاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها وإيجاد نظم يحتاجها المجتمع لتحقيق رفاهية أفراده "[24]. وأيضاً عرّفت بأنها " فن توصيل الموارد المختلفة إلى الفرد والجماعة والمجتمع لإشباع احتياجاتهم عن طريق استخدام طريقة علمية لمساعدة الناس على مساعدة أنفسهم"[25].

كما عُرّفت بأنها "نظام اجتماعي متقدم وفقاً لمسئولية جماعية تسعى نحو ظروف الأفراد وحاجاتهم " [26]، وتُعرّ ف الخدمة الاجتماعية أيضاً بأنها "نظام اجتماعي مرن يشترك بطرقه الأساسية مع بعض النظم الاجتماعية الأخرى، ويقوم بالعمل فيه مهنيون متخصصون و يهدف إلى مقابلة احتياجات الأفراد والجماعات إلى النمو في المجتمع إذا فشلت في ذلك النظم على النمو والامتداد حتى تقابل حا جات الأفراد والجماعات والمجتمعات بطريقة أكثر كفاءة" [27].

وأيضاً عُرّفت بأنها " طريقة فنية لمساعدة الناس غير القادرين على التكيف مع مجتمعهم حتى يتم الرقي بشخصية العملاء من الناحية الجسمية والاقتصادية والانفعالية والاجتماعية " [28]،وعرّفت بأنها " طريقة علمية م نظمة لمساعدة الناس للوقاية والعلاج من المشكلات الاجتماعية و للقيام بوظائفهم الاجتماعية على أحسن وجه ممكن"[29].

وتُعرّف الخدمة الاجتماعية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها " مهنة إنسانية تمارس مع الأفراد والجماعات داخل المؤسسات في المجتمع لمساعدتهم على حل مشكلاتهم وتنمية قدراتهم إلى أقصي حد مستطاع.

6 - **مفهوم الخدمة الاجتماعية المدرسية:**

عُرّفت بأنها "مجموعة المجهودات والخدمات والبرامج التي يهيئوها أخصائيون اجتماعيون لأطفال وطلبة المدارس بقصد تنمية شخصيات الطلاب إلى أقصي حد مستطاع "[30]، وأيضاً عُرّفت بأنها " مجموعة الخدمات والبرامج التي يهيئوها أخصائيون اجتماعيون لطلبة المدارس بقصد تحقيق أهداف التربية الحديثة أو تنمية شخصيات الطلاب إلى أقصي حد مستطاع وذلك بمساعدتهم على الاستفادة من

الفرص والخبرات المدرسية إلى أقصي حد تسمح ب ه قدراتهم و استعداداتهم"[31].

وتُعرّف الخد مة الاجتماعية المدرسية إجرائياً بأنها "تلك الجهود التي يقدمها أخصائيون اجتماعيون في المجال المدرسي لمساعدة الطلاب على زيادة معدل الاستفادة من الخبرات التعليمية".

7- مفهوم الأخصائي الاجتماعي:

يُعرّف الأخصائي الاجتماعي بأنه " ذلك الشخص المتخصص في الخدمة الاجتماعية والذي يكتسب المهارة والقدرة على العمل مع مختلف المواقف ومع مجموعات متنوعة من العملاء ويساهم في حل أو مواجهة مجموعة من المشكلات باستخدام مهاراته"[32]، وأيضاً عرف بأنه"المهني الذي يمارس الخدمة الاجتماعية ويجب أن يتحلى بعدة صفات متكاملة، حتى يتمكن من أداء عمله بثقة وعلى وجه مرض سليم "[33]، كما عُرف بأنه "الشخص المسئول عن العمل مع الحالات الفردية في المجال المدرسي وذلك بما يتوافر لديه من معارف علمية و مهارات متعددة"[34].

ويقصد الباحث بالأخصائي الاجتماعي إجرائياً بأنه " كل شخص يمارس في مهام مكلف ب ها على وظيفة أخصائي اجتماعي، ذكراً كان أو أنثى ويمارس عمله في المدارس الثانوية بمدينة بني وليد ".

عوامل مشكلة التسرب من المدارس:

يميل كثيرً من العاملين في التربية و الآباء إلى اعتبار تسرب المتعلم (هروبه) من المدرسة مرضاً اجتماعياً، وفي المتعلم مظاهر أو أعر اض لعوامل كامنة يتصل فعلها ، وتؤدي في النهاية إلى حدوث هذه الظاهرة أو ظهور هذا المرض الاجتماعي، لذا يمكن عرض العوامل كالآتي :

1 - **عوامل ذاتية:** ويقصد بها المكونات البيولوجية والعقلية والاجتماعية للطالب وهي المتعلقة بالطالب نفسه بما في ذلك استعداده وميوله وقدراته ، كأن يكون مصاباً بعاهة تجعله غير قادر على مسايرة زملائه الأصحاء في المدرسة أو تجعله مستجداً بينهم مما يجعل المدرسة تمثل خبرة مؤلمة وغير سارة له، و هذا كثيراً ما يدفع الطالب إلى البحث عن وسائل ترضى ذاته خارج المدرسة ، وقد يكون التأخر الدراسي من العوامل الذاتية للتسرب الدراسي لعوامل عقلية عامة كتأخر في الذكاء أو التأخر في القدرة على القراءة بسبب عدم إتقان مبادئها أو عوامل عقلية خاصة كعدم القدرة على التذكر أو الحاجة إلى إحدى القدرات الخاصة الواجب توافرها لبعض المواد الدراسية دون غيرها، وقد يكون من عوامل التأخر وجود اتجاهات عقلية وعوامل وجدانية عامة و من أمثلتها ضعف الثقة بالنفس والخمول [35].

2 - **البيئة المدرسية:** ويقصد بذلك الجانب المادي في هذه البيئة حيث لا تتوفر في كثير من المدارس الشروط التي ترغّب الطلاب في المدرسة، فالفصول مزدحمة تخلو من مكتبة أو وسائل تعليمي ة، أما المعامل والحواسيب فهي لا تفي بالغرض ولا تتناسب مع أعداد الطلاب . وقد يكون العقاب هو الوسيلة الوحيدة الشائعة لحفظ النظام ، ويمكن على العكس من ذلك التراخي والإهمال وعدم وجود قدر كاف من الضبط والرقابة عاملاً مشجعاً للتسرب من المدرسة، دون اعتبار للسلطة القائمة في المجتمع المدرسي، وتشكل أساليب و طرائق التدريس ونوعية الامتحانات التي تُمعن في الأداء التقليدي الذي يؤكد على جانب التحصيل العلمي المجرد هو إحدى العوامل التي تقف عقبة في سبيل النمو المتكامل للمتعلم ،الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجاته الطبيعية في أماكن أخرى غير المدرسة [36] ،

أما الجوانب الجمالية الأخرى في المدرسة فيمكن القول بأن جُل المدارس تخلو منها تماماً فلا حدائق ولا أشجار ولا مقاعد في الممرات أو الساحات في المدارس .

3 - **المنهج الدراسي:** هناك من يدرك أن المناهج تحتاج إلى إعادة نظر بحيث تتوافق مع مراحل النمو ،وأن تتطور لتلبي حاجات الطلاب ، وأن تبتعد عن النمطية والتلقين.

4 - **عوامل نفسية :** رغبة الطالب في البحث عن مغامرة، أو جذب انتباه الآخرين، أو إشباع حب التفاخر أمام زملائه.

5 - **البيئة الاجتماعية:** ويقصد بذلك المناخ الاجتماعي العام ببعديه النفسي و الاجتماعي، وأن بعض المدارس لا تشجع الطلاب وفق قدراتهم على التفاعل الاجتماعي السليم من خلال أسلوب المنع والعقاب في كل شيء فلا مرح ولا مرونة، وذلك بحجة حفظ النظام وهيبة المدرسة [37].

6 - وجود تشجيع من طالب أو مجموعة من الطلاب على الهروب.

7 - وجود خلافات أسرية .

8 - عدم اهتمام الأسرة بنجاح الطالب .

9 - قدرات الطالب أعلى أو أقل من التحصيل من قدرات زملائه، فيشعر أن ذهابه إلى المدرسة لا طائل من ورائه.

10 - وجود مشكلة مع أحد الطلاب أو أحد المعلمين فيهرب بعيداً عن المشكلة.

11 - نقص الدافع للتحصيل الدراسي .

12 - عدم وجود الطعام المناسب في مقصف المدرسة .

13 - تعاطي الطالب التدخين [38] .

ويمكن تقسيمها إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وصحية تتمثل في:

- انخفاض مستوى الأسرة الاجتماعي أو الصحي أو الاقتصادي.
- يهرب بعض الطلاب من المدرسة بسبب خوفهم من العنف فيها.
- حاجة الأب لأولاده لمساعدته في العمل معه في محله أو في مزرعته لتوفير أجرة العمال [39].
- صعوبة المواصلات التي تحول دون التحاق الطالب بمدرسته في الوقت المحدد .
- انخراط بعض الطلاب في مجتمع رفاق السوء.
- اتجاه الأب أو الأم السلبي نحو المدرسة والتعليم .
- عدم قدرة الأب على تغطية نفقات الأسرة المعيشية .
- الحالة الصحية للطالب تؤدي إلى تغيبه عن المدرسة .

ويمكن عرض دور الأخصائي الاجتماعي في المرحلة الثانوية كالتالي:-

1 - الخدمات العلاجية:

الأخصائي الاجتماعي المدرسي يقدم خدماته العلاجية لطلاب هذه المرحلة عن طريق إتاحة الفرصة لهم ليعبروا عن مشكلاتهم و ذلك عندما ينصت إليهم بوعي، لأن المراهقين يحتاج ون إلى من ينصت إليهم بوعي،ويتفهم مشكلاتهم وعندئذ يعبرون عنها ويفكرون معه فيها بصورة واقعية بدلاً من الهروب منها والالتجاء إلى الخيال وأحلام اليقظة وبدلاً من أن يشعر المراهق بأن الكبار لا يفهمونه ويفقدونه ويفقد الثقة فيهم ويبتعد عنهم ، و لكن الأخصائي الاجتماعي يقدم له صورة أخرى من الكبار الذين ينصتون إليه بعطف واهتمام ويبتعدون عن إدانته أو لومه وبذلك يستعيد ثقته في الكبار و يفتح لهم قلبه ويعبر لهم عن مشكلاته ،وعندئذ يواجه واقعه وتحل مشكلاته ، ثم يتيح له الأخصائي الاجتماعي فرصا أخرى للاشتراك في المناقشات الجم اعية مع مجموعة من المراهقين مثله ، وتدور المناقشة حول مشكلاتهم المتشابهة التي يشتركون في المعاناة منها وهو بجانبهم يشجعهم تارة ويستثيرهم تارة أخرى حتى يعبروا عن مزيد من مشاعرهم وخاصة المشاعر السلبية وعندئذ يشعرون أن مشكلاتهم فقدان الثقة بالنفس وأحلام اليقظ ة والشعور بالذنب و شعورهم بعدم فهم الكبار لهم هي مشكلات شائعة بين المراهقين ، وليست مشكلة مراهق معين وبذلك يتمكن الأخصائي الاجتماعي من اكتشاف مشكلاتهم ويساعدهم على مواجهتها وعلاجها [40].

2 - الخدمات الإنمائية:

عندما يُقدّم الأخصائي الاجتماعي المدرسي خدماته الإن مائية لطلاب المرحلة الثانوية، فإنه يسعي إلى إنماء الشخصية التي تساعدهم على التوافق مع المجتمع، وذلك بمساعدتهم على فهم أنفسهم ومعرفة قدراتهم وأمنياتهم و

ميولهم الحقيقية لأنهم في أمس الحاجة إلى معرفة ما إذا كان لديهم الذكاء و المهارات الخاصة والميول الضرورية لتعلم مهنة من المهن و التقدم فيها وبعد ذلك يساعدهم على إنمائها واستثمارها وبعد ذلك يتجه كل منهم الاتجاه الذي يناسب ميوله واتجاهاته وقدراته، و يساعدهم على إدراك قيمة جميع أنواع المهن ،وأهميتها حتى يتم تصحيح بعد الأفكار التي تركز الاهتمام على بعض المهن العليا أو المهن الجذابة دون الأخرى ، وبذلك يوضع الإنسان المناسب في العمل المناسب بعد أن يترك الأخصائي الاجتماعي للطالب حرية اختيار الاتجاه الذي يناسبه والعمل الذي يميل إليه ، فهو الذي يحدد وهو الذي يختار الاتجاه الذي سوف يسير فيه طوال حياته ، وبذلك يخطو خطوات نحو النضج ويضع أقدامه على طريق البناء والاتجاه الصحيح ، وإذا طلب النصيحة يقدمها له على أساس من الحقائق لا على أساس الخبرات الشخصية لأن كل فرد له صفاته الشخصية التي تميزه عن الآخرين ، ثم ينمي لديهم الاتجاه نحو الاستقلال والحرية عن طريق إشراكهم في أنشطة يتحم لون فيها مسئوليات تناسب قدراتهم وإمكانياتهم حتى ينمى ثقتهم بأنفسهم وينمى قدرتهم على التوافق مع متطلبات الحياة.

3-الخدمات الوقائية:

إن الأخصائي الاجتماعي المدرسي يعرف جيدا أن الوقاية خير من العلاج، لذلك يهتم بتقديم خدماته الوقائية لطلاب هذه المرحلة حتى يجن بهم التعرض والوقوع في كثير من المشكلات، عن طريق الأنشطة و البرامج التي تصمم وتخطط لتحقيق هذه الأهداف، فمثلا عندما يعمل على وقايتهم من مشكلات العمل واختيار المهنة فهو يساعدهم على إدراك قيمة جميع أنواع المهن وأهميتها، ويجعلهم يدركون ذلك بالفعل في ميدان العمل حيث يعرفون المعلومات المهنية الدقيقة عن طريق زيارة هذه المهن في مكانها الطبيعي[41]حتى يري المراهقون تلك المهن كما تمارس في الواقع ، وهكذا يساعدهم على اختيار المهن التي تناسب كلا منهم وتجنبه الكثير من المشكلات التي تحدث في المستقبل.

وعندما يخطط للوقاية من م شكلات وقت الفراغ فإنه يساعدهم على تنظيم وقت فراغهم ويشترك معهم في وضع البرامج والأنشطة المناسبة لاستغلال وقت الفراغ وبذلك يحميهم من الوقوع في مثل هذا النوع من المشكلات كما يعد لهم البرامج الثقافية المختلفة التي تساعدهم على مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والدينية التي قد تواجههم في مثل هذه المرحلة ويتيح لهم الفرصة للتعبير عنها ومواجهتها والتغلب عليها قبل وقوعها ، حيث أن المراهق عندما يمر بمرحلة اليقظة العقلية في هذه الفترة يصبح من السهل

التأثير عليه واستهوائه لبعض الاتجاهات المنحرفة- التسرب من المدرسة - التي لا يدرك خطورتها إلا بعد فوات الأوان.

وهناك الكثير من الأنشطة والبرامج التي يستغلها الأخصائي الاجتماعي لتحقيق الأهداف العلاجية والإنمائية والوقائية منها اشتراك طلبة المرحلة الثانوية في الأنشطة الاجتماعية ذات الطابع المجتمعي كمعسكرات العمل ومشروعات نظافة البيئة والخدمة العامة ، مما يؤدي إلى ارتباط الطالب بمجتمعه، ومن خلال هذه الأنشطة يتقبلهم كأشخاص كبار ويشعرهم بذلك من خلال أساليب المعاملة الطيبة مع البعد عن التقليل من شأنهم أو تأنيبهم أمام الآخرين،ومن هنا تبدو أهمية الخدمة الاجتماعية في المدرسة الثانو ية لتحقيق أهداف المدرسة من جهة وأهداف الأسرة والمجتمع من جهة ثانية، عندما يقوم الأخصائي الاجتماعي المدرسي بأدواره المتكاملة في تقديم الخدمات الإنشائية والوقائية والعلاجية على النحو الذي أوضحناه في المراحل المختلفة مع تعديل وتطوير ما يلزم تطويره.

الإجراءات المنهجية:

1. **نوع الدراسة والمنهج المستخدم:**

تنتمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الوصفية التي تهتم بالوصف الكمي والكيفي للظاهرة المدروسة، كما تُعنى بحصر العوامل المؤثرة عليها، وذلك من خلال جمع المعلومات الدقيقة والخروج بتعميمات أو نتائج يمكن على أساسها وضع تصور محدد للتعامل معها ، لذا تهتم هذه الدراسة بوصف وتحليل لطبيعة مشكلة التسرب من المدارس والكشف عن عواملها ومعرفة دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل معها ، وصولاً لمجموعة من المقترحات لدعم دور الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي ، لذا يُعد المنهج الوصفي من انسب المناهج البحثية الملائمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها ، وتم استخدام المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل لجمع البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة.

2. **أدوات الدراسة:**

اعتمد الباحث في جمع البيانات والمعلومات من مفردات الدراسة على أداة رئيسية تمثلت في الاستبيان من إعداد الباحث ، وقد تم تصميمه بشكل معياري أقرب إلى المقياس منه إلى الاستبيان العادي لإمكانية معالجة البيانات إحصائياً ، وللوقوف على الدرجة الكمية لعوامل التسرب من المدرسة ومعرفة

دور الأخصائي الاجتماعي من ناحية أخرى ،علماً بأن الاستبيا ن يتكون من الأقسام الآتية:-

البيانات الأولية، العوامل الذاتية (14) عبارة ، العوامل البيئية (16) عبارة ، دور الأخصائي الاجتماعي (16) عبارة،وقد تم مراعاة الشروط والقواعد البحثية والمنهجية في إعداد (الاستبيان) سواء من حيث تحديد الغرض منه أو انتقاء العبارات، أو ما يتعلق بإجراءات التحقق من الصدق والثبات بما يتلاءم مع موضوع الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها ، وفي شكلها النهائي احتوت الأداة على (46) عبارة إضافة إلى البيانات الأولية ، هذا وقد تم اختيار الوزن الثلاثي (نعم ، أحياناً ،لا) وفق الدرجات (1.2.3) على التوالي.

3. مجالات الدراسة:

- **المجال البشري :**حدده الباحث في حصر شامل لجميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين الموج ودين ويمارسون عملهم بالمدارس الثانوية (غير الفنية والتقنية) بمركز مدينة بني وليد، والبالغ عددهم (78) أخصائي اجتماعي ذكوراً وإناثاً.

- **المجال المكاني:** تم إجراء الدراسة في المدارس الثانوية (غير الفنية والتقنية) الواقعة بمركز مدينة بني وليد ، وعددها (8) مدارس وهي مخصصة للتدريب الميداني لطلاب قسم الخدمة الاجتماعية، وتعاني إداراتها من مشكلة التسرب مع إظهار الرغبة وموافقة المبحوثين وإدارة المدارس على إجراء هذه الدراسة.

- **المجال الزماني:**تم جمع بيانات هذه الدراسة في الفترة من يناير إلى مارس 2014 م ، بينما استغرقت الدراسة بجانبيها النظري والميداني فترة عام تقريباً سواء فيما يتعلق بجمع المادة النظرية أو إعداد أدوات الدراسة وكتابة التقرير النهائي .

الوسائل الإحصائية :اعتمد الباحث على بعض أساليب الإحصاء في معالجته لنتائج الدراسة وهي التكرارات المرجحة، الوسط النسبي المرجح، الدلالة النسبية، بالإضافة إلى التكرارات والنسب المئوية.

نتائج الدراسة:

أولاً:وصف مفردات مجتمع الدراسة

جدول رقم (1) يوضح خصائص المبحوثين

المتغير		ك	%
1) الجنس	ذكر	11	14.1
	أنثى	67	85.9
المجموع		78	%100
2) العمر	أقل من 30	28	35.9
	من 30 إلى أقل من 35	42	53.8
	من 35 إلى أقل من 40	6	7.7
	من 40 فما فوق	2	2.6
المجموع		78	%100
3) المؤهل العلمي	ليسانس علم الاجتماع	37	47.4
	ليسانس خدمة الاجتماعية	14	18
	ليسانس علم النفس	27	34.6
المجموع		78	%100
4) مدة الخبرة	أقل من 5 سنوات	37	47.4
	أقل من 10 سنوات	35	44.9
	من 10 سنوات فما فوق	43	55.1
المجموع		78	%100
5) تلقى دورة	نعم	31	39.7
	لا	47	60.3
المجموع		78	%100

باستقراء الجدول السابق اتضح:

1. أن غالبية المبحوثين من الإناث وذلك بنسبة (85.9%) أما نسبة الذكور فكانت (14.1%) ويرجع ذلك ربما لميل الإناث للعمل في المجال المدرسي .
2. هناك تنوع في ا لفئات العمرية فقد جاءت أولاً وبنسبة (53.8%) الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 35 تليها، ممن أعمارهم أقل من 30 سنة وبنسبة (35.9%)، وسجلت نسبة (7.7%) للفئة العمرية من 35 إلى أقل من 40 ، أما فئة من 40 فما فوق فنسبتها (2.6%) مما قد يعطي انطباعاً ايجابياً يؤكد على استثمار قدرات هذه الفئات والاستفادة بآرائهم وخبراتهم في المجال المدرسي والتعامل مع مشكلة التسرب من المدرسة .
3. نسبة (47.4%) من المبحوثين ممن مؤهلهم ليسانس علم الاجتماع تليها نسبة (34.6%) لمن مؤهلهم ليسانس علم النفس في حين جاءت أخيراً وبنسبة (18%) لمن مؤهلهم العلمي ليسانس خدمة اجتماعية، وقد يفسر ذلك لحداثة التخصص في المجال المكاني للدراسة، ومن جانب آخر هذا التنوع في التخصصات بين المبحوثين يشكل جانب ايجابي في تشكيل فريق عمل مما ييّسر لهم القيام بأعمالهم وأداء أدوارهم المتوقعة في مساعدة المدرسة على تحقيق أهدافها، كما تشير إلى إمكانية وقدرة هذه التخصصات على وضع وتصميم وتنفيذ برامج للتدخل المهني والعمل كفريق عمل داخل وخارج المؤسسة التعليمية.
4. أن غالبية المبحوثين عدد سنوات خبرتهم في المجال المدرسي من 10 سنوات فما فوق وجاءت نسبتهم (55.1%) مما يعطي دلالة على وجود خبر ة لدى أكثر من نصف المبحوثين الأمر الذي ينبغي استثماره لتدعيم دور الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي ونقل هذه الخبرة والمهارة لزملائهم بالمجال، أما نسبة من خبرتهم أقل من 10 سنوات فكانت (44.9%) مما يشير إلى امتزاج الخريجين الجدد مع ذوي الخبرة، فباختلاف الف ئات العمرية و التخصصات والخبرة كل ذلك يشكل قدرة على التعامل مع القضايا والمشاكل التي تواجه المجتمع المدرسي ومنها مشكلة التسرب من المدارس .
5. أن نسبة (60.3%) من المبحوثين لم يتلقوا دورات تدريبية بعد تخرجهم و نسبة ممن تلقوا دورات هي فقط (39.7%) من المبحوثين ، وهذا يشير إلى ضرورة توفير وإقامة دورات لهم لزيادة خبراتهم ومهاراتهم وزيادة قدرتهم للتعامل مع المتغيرات المختلفة وليتمكنوا من أداء أدوارهم المنوطة بهم .

ثانياً: مناقشة تساؤلات الدراسة

1) التساؤل الأول ومفاده : ما العوامل الذاتية المؤدية إلى تسرب الطلاب من المدارس في المرحلة الثانوية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين ؟

جدول رقم (2) يوضح ترتيب العوامل الذاتية لمشكلة التسرب من المدرسة حسب الوزن المرجح:

العوامل	نعم	أحياناً	لا	مجموع التكرارات المرجحة	الوزن المرجح	الترتيب
الاعتقاد بعدم فائدة الدراسة	19	36	23	152	1.9	6
الخوف من الفشل	20	44	14	162	2.0	5
جذب انتباه الآخرين	39	24	15	180	2.3	2
عدم القدرة على تحمل المسؤولية	04	53	21	139	1.7	7
نقص مهارات القراءة والكتابة	41	18	19	178	2.2	3
الخوف من الامتحانات	34	39	05	185	2.4	1
الإعاقة الجسدية	03	05	70	89	1.1	11
قلة الثقة بالنفس	09	29	40	125	1.6	8
قلة الرغبة في النهوض في وقت مبكر	08	07	63	101	1.2	10
نقص الرغبة في مواصلة الدراسة	27	38	13	170	2.1	4
المرض المزمن	05	22	51	110	1.4	9
قلة القدرة على استيعاب الدروس	15	45	18	153	1.9	6 م
عدم كتابة الواجبات المدرسية	25	46	07	174	2.2	3 م
الشعور بالملل والتوتر	24	23	31	149	1.9	6 م
المجموع				2067		
المتوسط النسبي			60.09			
الدلالة النسبية			26.5			

يتضح من الجدول السابق ترتيب العوامل الذاتية المؤدية إلى تسرب الطلاب من المدارس في المرحلة الثانوية من وجهة نظر الم بحوثين وحسب الوزن المرجح جاءت كالآتي: في المرتبة الأولى جاءت عبارة "الخوف من الامتحانات" بوزن مرجح (2.4) تليها عبارة "جذب انتباه الآخرين " بوزن مرجح قدره (2.3)، ويفسر ذلك بأن المرحلة الثانوية تقابل مرحلة المراهقة و ما تتميز به من سلوكيات من شأنها لفت نظر الآ خرين، وتتفق هذه النتائج مع الإطار النظري لهذه الدراسة، وثالثاً وبوزن مرجح (2.2) جاءت عبارتي" نقص مهارات القراءة والكتابة، عدم كتابة الواجبات المدرسية، وهذا يشير إلى ضعف متابعة المعلمين وكذلك الأسرة، وفي المرتبة الرابعة عبارة "نقص الرغبة في مواصلة الدراسة بوزن مرجح (2.1) تليها وبوزن مرجح (2.0) عبارة" الخوف من الفشل"،

وهنا يرى الباحث ارتباط العوامل السابقة وتداخلها لتؤدي للتسرب من المدرسة، أما "الاعتقاد بعدم فائدة الدراسة "، "قلة القدرة على استيعاب الدروس"، "الشعور بالملل والتوتر" أتت سادساً كعوامل ذاتية متشابكة وبوزن مرجح قدره (1.9)، في حين جاءت في المرتبة السابعة و بوزن مرجح (1.7) عبارة "عدم القدرة على تحمل المسؤولية " كعامل من العوامل الذاتية للتسرب من المدرسة ، تليها عبارة "قلة الثقة بالنفس" بوزن مرجح (1.6) وهذه النتائج لم تتفق مع نتائج دراسة (إيهاب أحمد) المشار إليها في الصفحات السابقة ، أما العبارات التي لم تكن من ضمن العوامل المؤثرة والمؤدية للتسرب من المدرسة حسب وجهة نظر المبحوثين فهي "المرض المزمن ، قلة الرغبة في النهوض في وقت مبكر، الإعاقة الجسدية وبأوزان مرجحة على التوالي (1.4)(1.2)(1.1).

2) <u>التساؤل الثاني:</u>ومفاده:ما العوامل البيئية المؤدية إلى تسرب الطلاب من المدارس في المرحلة الثانوية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين ؟

جدول رقم (3) يوضح ترتيب العوامل البيئية لمشكلة التسرب من المدرسة حسب الوزن المرجح:

العوامل	نعم	أحياناً	لا	مجموع التكرارات المرجحة	الوزن المرجح	الترتيب
قلة الأنشطة في المدرسة	42	27	09	189	2.4	1
تراكم المهام والواجبات المدرسية	33	18	27	162	2.0	4
عقاب المعلمين	50	11	17	189	2.4	1 م
قلة وسائل الترفيه داخل المدرسة	41	24	13	184	2.3	2
كثافة الفصل المدرسي	29	10	39	146	1.8	6
المشاجرة مع بعض الطلاب	21	30	27	150	1.9	5
وجود مشكلة مع المعلمين	36	23	19	173	2.2	3
رفاق السوء	28	21	29	155	1.9	5 م
البحث عن عمل لمساعدة الأسرة	09	04	65	100	1.3	8
قلة الضبط الإداري بالمدرسة	41	25	12	185	2.3	2 م
قلة التنوع في الوسائل التعليمية	37	19	22	171	2.2	3م
مجاملة بعض الأصدقاء خارج المدرسة	04	12	62	98	1.2	9
الخلافات الأسرية	19	08	51	124	1.6	7
قلة متابعة الأسرة	14	17	47	123	1.6	7م
غياب دور الأخصائي الاجتماعي	23	18	37	142	1.8	6 م
صعوبة المواصلات	04	07	67	93	1.1	10
المجموع				2384		
المتوسط النسبي			63.67			
الدلالة النسبية			30.6			

يتضح من الجدول رقم (3) العوامل البيئية المؤدية للتسرب من المدرسة وترتيبها من وجهة نظر المبحوثين حسب الوزن المرجح فجاءت كالآتي: في المرتبة الأولى وبوزن،مرجح (2.4) جاءت عبارتي "قلة الأنشطة في المدرسة" و"عقاب المعلمين" وهذا يتفق مع نتائج دراسة (ياسر عبد الله) تليها في الترتيب عبارتي " قلة وسائل الترفيه داخل المدرسة"، " قلة الضبط الإداري بالمدرسة" وبوزن مرجح (2.3) ولعل هذه النتائج تشير إلى حاجة الطلاب للترفيه من خلال المشاركة في الأنشطة المتنوعة لما لذلك من آثار ايجابية على ارتباط الطالب بالمدرسة، أما ثالثاُ فأتت العبارات " وجود مشكلة مع المعلمين"، "قلة التنوع في الوسائل التعليمية " بوزن مرجح (2.2) ،وهذه النتائج اتفقت مع نتائج دراسة(أحمد محمد) ويرجع ذلك ربما للوسائل التقليدية المستخدمة في المدارس الثانوية والتي تعتمد على التلقين والحفظ، وفي المرتبة الرابعة جاءت عبارة "تراكم المهام والواجبات المدرسية" بوزن مرجح (2.0)، في حين أن "المشاجرة مع بعض الطلاب"،"رفاق السوء"،أتت خامساً كعوامل بيئية مؤدية للتسرب من المدرسة من وجهة نظر المبحوثين وبوزن مرجح (1.9) ،وتتفق هذه النتائج مع بعض نتائج دراسة (إيهاب أحمد) والتي أشارت إلى أن من عوامل التسرب من المدرسة :تراكم المنهج الدراسي ومرافقة الأقران السيئين، تليها عبارات "كثافة الفصل المدرسي "، "غياب دور الأخصائي الاجتماعي" بوزن مرجح (1.8) ،ويدل ذلك ربما لأدراك أهمية هذا الدور من قبل ا لطلاب، أما الخلافات الأسرية ، قلة متابعة الأسرة فجاءت بوزن مرجح (1.6) حيث اتفقت مع نتائج دراسة (ياسر عبد الله) والتي أرجعت الهروب لأسباب أسرية منها:عدم متابعة أولياء الأمور لأبنائهم ، وجاءت أخيراً عبارات:"البحث عن عمل لمساعدة الأسرة " بوزن مرجح (1.3) و"مجاملة بعض الأصدقاء خارج المدرسة" بوزن مرجح (1.2) و"صعوبة المواصلات" بوزن مرجح (1.1) وهي أقرب إلى (لا) بمعنى هي أقل حدة في حزمة العوامل البيئية المؤدية للتسرب من المدرسة في المرحلة الثانوية من وجهة نظر المبحوثين.

التساؤل الثالث: ومفاده، ما دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع مشكلة تسرب الطلاب من المدرسة في المرحلة الثانوية ؟

جدول رقم (4) يوضح دور الأخصائي الاجتماعي للتعامل مع مشكلة التسرب من المدارس حسب الوزن المرجح

العبارة	نعم	أحياناً	لا	مجموع التكرارات المرجحة	الوزن المرجح	الترتيب
تبصير الآباء بمشكلات أبنائهم	04	09	65	95	1.2	10
مساعدة المعلمين على فهم احتياجات الطلاب	29	24	25	160	2.0	4
إقامة الأنشطة والبرامج والمسابقات	05	22	51	110	1.4	9
إقامة الندوات والمحاضرات داخل المدرسة	27	21	30	153	1.7	7
تقديم النصائح للطلاب المتسربين	41	28	09	188	2.4	1
تشجيع الطلاب المتسربين على متابعة الدراسة	31	20	27	160	2.0	4م
متابعة حالات الغياب والهروب	23	42	13	166	2.1	3
القيام بالبحوث لدراسة ظروف الطلاب المتسربين	39	16	23	172	2.2	2
إتاحة الفرص للطلاب ليعبروا عن مشكلاتهم	23	34	21	158	2.0	4م
مساعدة الطلاب في إشباع احتياجاتهم	16	09	53	119	1.5	8
طمأنة الطلاب وزيادة ثقتهم بأنفسهم	26	29	23	159	2.0	4م
تقديم الاقتراحات لإدارة المدرسة	16	37	25	147	1.9	5
إقناع المعلم بتقدير ظروف الطلاب المتسربين	34	17	27	163	2.1	3م
العمل مع مجالس الآباء	02	05	71	87	1.1	11
تفعيل قنوات الاتصال بالأسرة	07	06	65	98	1.2	10
توجيه الأسرة بأسلوب التعامل مع مشكلات الطلاب	19	24	35	140	1.8	6
المجموع				2275		
المتوسط النسبي			60.7			
الدلالة النسبية			29.1			

أظهر الجدول رقم (4) استجابة المبحوثين نحو دور الأخصائي الاجتماعي، ووفقاً لمجموع التكرارات المرجحة التي بلغت (2275) بمتوسط نسبي قدره (60.7) مما يشير إلى أن الأخصائي الاجتماعي يقوم بدوره

بمستوى (متوسط) في تعامله مع مشكلة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية، وحسب الوزن المرجح جاء ترتيب العبارات التي تمثل أدوار الأخصائي الاجتماعي كالتالي: ففي المرتبة الأولى أتت عبارة " تقديم النصائح للطلاب المتسربين" بوزن مرجح (2.4) مما قد يدل على محاولة تهيئة البيئة المحيطة بالطلاب ومحاولة زيادة إدراكهم وإرشادهم، وتليها في الترتيب و بوزن مرجح قدره (2.2) عبارة "القيام بالبحوث لدراسة ظروف الطلاب المتسربين" والذي قد يشير إلى المهام التقليدية المكتبية التي ربما يستفاد منها في تكوين وبناء قاعدة معلومات يمكن الاستفادة منها في بحوث معمقة، أما في المرتبة الثالثة وبوزن مرجح (2.1) كانت العبارات التي تشير إلى قيام الأخصائي الاجتماعي وهي "متابعة حالات الغياب واله روب" و"إقناع المعلم بتقدير ظروف الطلاب المتسربين".

وهذه الأدوار ربما لا تحتاج من الأخصائي الاجتماعي كثير من الجهد لأنها تمارس داخل المدرسة، وفي المرتبة الرابعة تداخلت ثلاث عبارات و سجلت وزن مرجح (2.0) وهي:"مساعدة المعلمين على فهم احتياجات الطلاب" و"تشجيع الطلاب المتسربين على متابعة الدراسة" و"طمأنة الطلاب وزيادة ثقتهم بأنفسهم"، وهذا ربما يشير إلى تنوع مستويات عمل الأخصائي الاجتماعي مع الطالب ومع المعلم مما يساهم في تحقيق أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، وفي المرتبة الخامسة جاءت عبارة " تقديم الاقتراحات لإدارة المدرسة " بوزن مرجح (1.9)، تليها وبوزن مرجح (1.8) عبارة "توجيه الأسرة بأسلوب التعامل مع مشكلات الطلاب "وسابعاً جاءت عبارة "إقامة الندوات والمحاضرات داخل المدرسة "بوزن مرجح (1.7)،وقد يرجع ذلك إلى قلة خبرة الأخصائي الاجتماعي وضعف إعداده العل مي أثناء فترة الدراسة وأيضاً ندرة الدورات تدريبية وضعف مستواها بعد التخرج، وفي المرتبة الثامنة بوزن مرجح (1.5) كانت عبارة" مساعدة الطلاب في إشباع احتياجاتهم" تليها بوزن مرجح (1.4)عبارة "إقامة الأنشطة والبرامج و المسابقات" ويفسر ذلك ربما لضعف وقلة الإمكانيات لقيامه بهذا الدور، أما الأدوار التي لم تكن من ضمن اهتمامات وأولويات الأخصائي الاجتماعي رغم أهميتها فهي "تبصير الآباء بمشكلات أبنائهم "و"تفعيل قنوات الاتصال بالأسرة" فقد جاءت بوزن مرجح (1.2)، وأخيراً أتت عبارة "العمل مع مجالس الآباء " بوزن مرجح (1.1) ، وقد يرجع ذلك لضعف الصلة بين المدرسة والأسرة واتساع الفجوة بينهما وهذا ربما يشير إلى ضعف وعي القيادة المدرسية بدور الأخصائي الاجتماعي وتكامل دور الأسرة مع المدرسة

في القيام بدورها التعليمي والاجتماعي، وهذه النتائج تتفق مع ما جاء في الإطار النظري لهذه الدراسة .

جدول رقم (5) يوضح ترتيب عوامل مشكلة التسرب من المدارس

العوامل	مجموع التكرارات المرجحة	المتوسط النسبي	الدلالة النسبية	الترتيب
العوامل الذاتية	2067	60.09	26.5	2
العوامل البيئية	2384	63.67	30.6	1

أظهر الجدول السابق ترتيب العوامل المؤدية لمشكلة التس رب من المدارس، وحسب الدلالة النسبية جاءت في المرتبة الأولى بـ (30.6) العوامل البيئية و بمتوسط نسبي (63.67) تلتها في الترتيب العوامل الذاتية بدلالة نسبية (26.5) ومتوسط نسبي (60.09) وهذه النتائج تتطلب من الأخصائي الاجتماعي التركيز على البيئة وظروفها المحيطة بالطالب والمدرسة دون إهمال العلاج الذاتي الذي يستهدف العميل(الطالب).

النتائج العامة للدراسة :

1. أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين من الإناث وذلك بنسبة (85.9%) أما نسبة الذكور فكانت (14.1%)، وأن نسبة (47.4%) من المبحوثين مؤهلهم ليسانس علم الاجتماع تل يها نسبة (34.6%) لمن مؤهلهم ليسانس علم النفس في حين جاءت أخيراً وبنسبة (18%) لمن مؤهلهم العلمي ليسانس خدمة اجتماعية .
2. بيّنت نتائج الدراسة أن نسبة (60.3%) من المبحوثين لم يتلقوا دورات تدريبية بعد تخرجهم ونسبة ممن تلقوا دورات هي فقط (39.7%) من المبحوثين.
3. أكدت نتائج الدراسة أن العوامل البيئية أكثر حدة من وجهة نظر المبحوثين وذلك حسب مجموع التكرارات المرجحة التي بلغت (2384) ومتوسط نسبي (63.67) .
4. أظهرت النتائج أن أبرز العوامل البيئية تمثلت في :
   - قلة الأنشطة في المدرسة .
   - عقاب المعلمين.
   - قلة وسائل الترفيه داخل المدرسة.
   - قلة الضبط الإداري بالمدرسة .
   - قلة التنوع في الوسائل التعليمية .
   - تراكم المهام والواجبات المدرسية.

- بيّنت نتائج الدراسة أن أبرز العوامل الذاتية هي:
- الخوف من الامتحانات .
- جذب انتباه الآخرين.
- نقص مهارات القراءة والكتابة .
- عدم كتابة الواجبات المدرسية .

5. أظهرت نتائج الدراسة أن الأخصائي الاجتماعي يقوم بدوره بمستوى (متوسط) في تعامله مع مشكلة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية وذلك حسب لمجموع التكرارات المرجحة التي بلغت (2275) وبمتوسط نسبي قدره (60.7)، وأن أبرز ما يقوم به في تعامله مع مشكلة التسرب من المدارس هو:

- ✓ تقديم النصائح للطلاب المتسربين .
- ✓ القيام بالبحوث لدراسة ظروف الطلاب المتسربين.
- ✓ متابعة حالات الغياب والهروب.
- ✓ إقناع المعلم بتقدير ظروف الطلاب المتسربين
- ✓ مساعدة المعلمين على فهم احتياجات الطلاب .
- ✓ التوصيات والمقترحات:

1. الاهتمام بالأنشطة داخل المدارس وخارجها وخ اصة التي تسهم في اشباع احتياجات الطلاب في المرحلة الثانوية .
2. إعادة النظر في منظومة المناهج المدرسية بحيث تتوافق مع مراحل النمو وأن تتطور لتلبي حاجات الطلاب، وأن تبتعد عن النمطية والتلقين.
3. تكثيف الدورات وورش العمل للأخصائيين الاجتماعيين لإكسابهم مهارات دراسة، وتشخيص المشكلات المدرسية بشكل عام ومشكلة التسرب من المدارس بشكل خاص.
4. تفعيل دور مجالس الآباء ، وذلك لوضع الأسرة أمام مسئولياتها اتجاه أبناءها.
5. تزويد الأخصائيين الاجتماعيين بمعارف حول أهمية العمل الجماعي في التعامل مع مشكلة التسرب من المدارس.
6. إعادة النظر في المناهج التعليمية الحالية بحيث تتوافق مع مراحل النمو وأن تتطور لتلبي حاجات الطلاب وأن تبتعد عن النمطية والتلقين .
7. تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على كيفية الاتصال بالأسر والأساليب المهنية التي يمكن استخدامها مع حالات التسرب من المدارس.
8. العمل على تنويع الوسائل التعليمية داخل المدارس ، وذلك بما يتناسب مع الفروق الفردية بين الطلاب .

9. البحث عن آليات للتقويم والتنويع بطرق ووسائل الامتحانات داخل المدارس والعمل على طمأنة الطلاب ، وتوفير المناخ النفسي في فترة الامتحانات .
10. إقناع الأسر بأهمية دور الأخصائي الاجتماعي، وتشجيع الطلاب للتعامل معه كون لديه المعرفة والقدرة على مساعدتهم .

الهوامش:

1. عزة حجازي : العنف الاجتماعي ، الكتاب السنوي لعلم النفس ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1989م ، ص 79 .
2. عبد الكريم العفيفي: الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1997م، ص 35.
3. نوبل تيمر:علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ، ترجمة غريب سيد أحمد ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1986، ص130 .
4. أحمد محمد رافع: ظاهرة التسرب الدراسي العوامل والأسباب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، قسم علم النفس، 2008م .
5. إيهاب أحمد مرسي : غياب الطلاب من المدارس قبل وبعد الإجازات والاختبارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزقازيق ، 2008م.
6. ياسر عبد الله : دراسة ميدانية عن التسرب في الثانويات العامة في القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ،جامعة عين شمس ، 2010 م .
7. محمد نجيب وآخرون : الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي ، القاهرة ، جامعة حلوان ، 1990 ، ص 43
8. جباره عطية جباره، السيد عوض علي :المشكلات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2003 م ، ص15.
9. شعبان الطاهر الأسود: مبادئ علم الاجتماع، منشورات السابع من إبريل، 2004م.
10. عبد المنعم محمد: مشكلاتنا الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ب ت، ص
11. عفيفي عبد الخالق: الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، القاهرة، المكتبة العصرية، 2007م، ص15.
12. سهيلة محسن كاظم الفتلاوى : تعديل السلوك في التدريس ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2005م ، ص 498.
13. عبد الحميد محمد علي:التسرب التعليمي القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2009م ص 22.
14. أحمد حسن إبراهيم: المدرسة والمجتمع، بيروت، دار مكتبة الحياة، ب ت، ص 6.
15. علي أسعد وطفة ، علي جاسم الشهاب : علم الاجتماع المدرسي بنيوية الظاهرة المدرسية و وظيفتهما الاجتماعية ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2009م ، ص 16.
16. سلوى عثمان الصديقي :مناهج الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي ورعاية الشباب ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2012م ، ص 43.
17. محمد سلامة غباري:الخدمة الاجتماعية المدرسية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989م، ص 17.
18. إبراهيم محمد أبو فروة:الإدارة المدرسية ، طرابلس، دار النشر، ط 2، 1997م ، ص 51

19. أحمد عزت راجح:أصول علم النفس، الإسكندرية، المكتب المصري للطباعة، 1980م، ص62.
20. محمد عاطف غيث:قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997م.
21. نورة رشيد عبد الواحد : دور الخدمة الاجتماعية المدرسية في تنمية القدرات الطلابية ، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، 1992م ، ص 1005.
22. أحمد مصطفي خاطر:طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1997م، ص 134.
23. عبد الفتاح عثمان وآخرون : مقدمة في الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2003م ، ص 114.
24. سيد أبو بكر حسانين : مقدمة في الخدمة الاجتماعية ، منشورات الجامعة الليبية ، 1973 م ، ص 21 .
25. بدر الدين كمال عبده ،محمد السيد حلاوة :رعاية المعاقين سمعياً وحركياً ،الإسكندرية ، المكتب العالمي1991 ، ص 8.
26. نظمية أحمد محمود سرحان :الخدمة الاجتماعية المعاصرة ،القاهرة، مجموعة النيل العربية ، 2006م ، ص 93.
27. علي عباس دندراوي :مدخل في الخدمة الا جتماعية ،الإسكندرية ،المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، (د.ت) ، ص 15.
28. أحمد مصطفي خاطر: الخدمة الاجتماعية نظرة تاريخية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، (د-ت)، ص 27.
29. محمد نجيب توفيق : الخدمة الاجتماعية المدرسية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1996 ، ص 197.
30. نظمية أحمد محمود سرحان : مرجع سابق ، ص 379.
31. ماهر أبو المعاطي: الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، القاهرة ، مكتبة الزهراء للنشر، 2003م ، ص 161.
32. محمد نجيب توفيق: مرجع سابق، ص 529.
33. سلوى عثمان الصديقي : مرجع سابق ، ص 227.
34. علي الحوات :دراسة عن الشباب الليبي وبعض مشكلاته الاجتماعية ،جامعة طرابلس 1980م ، ص 104.
35. سهيلة محسن كاظم : مرجع سابق ،105 – 106.
36. عبد الحميد محمد علي: مرجع سابق، ص 22.
37. المرجع السابق: ص 22 - 24.
38. محمد حسن العمايرة :المشكلات الصفية السلوكية ، التعليمية، الأكاديمية، عمان، دار المسي رة للنشر والتوزيع، ط 3 ، 2010 م، ص 144.
39. محمد سلامة الغباري: مرجع سابق ، ص 78 - 79.
40. المرجع السابق: ص 80.

العتبات النصية في شعر إبراهيم الهوني (مقاربة سيميائية)

د. نجية معيتيق خليل الطّيرة - كلية التربية - جامعة بنغازي

الملخص:

يراد بالعتبات النصية الخ طابات والصور التي تحيط بالنص الأصلي ، وتشمل العناوين ، والإهداء ، وشكل الغلاف ، وغيرها ، ويهدف هذا البحث إلى دراسة بعض العتبات النصية في شعر إبراهيم الهوني ، التي تعد علامات دالة تعين القارئ على اكتشاف ما يتضمنه شعره من معانٍ ودلالات وأفكار .

Abstract

Seuils are intended discourses and image surrounded the original text ، and include the address ، the dedications the covers type and others .

This research aims to study some of these seuils in Ebrahim El houni's poetry، which are considered guiding marks help the reader to discover what meaning ، sings and ideas his poetry contains.

المقدمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع العتبات النصية في شعر إبراهيم الهوني . وتهدف إلى تسليط الضوء على العتبات النصية بوصفها علامات ومؤشرات لها وظائف أساسية تعمل على توجيه المتل قي نحو دلالات النص، وتكشف له عن أبعاده النفسية والجمالية، لقد كان لاختيار هذا العنوان دوافعه وأسبابه، التي من أبرزها:

1 - وحدة الموضوع - ففي حدود علمي - لم يسبق لأحد أن تناوله بالبحث والدراسة، والعتبات النصية في الشعر الليبي أرض خصبة تغري الباحث بالسير فيها، والتنقيب عن كنوزها وثرواتها.

2 - الشاعر إبراهيم الهوني رمز من رموز الحركة الشعرية في ليبيا خاصة في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، لكنه لم ينل ما يستحقه من اهتمام النقاد والدارسين، ولم ينشر عن نتاجه الشعري ما يكافئ تميزه وقيمته الفنية ، هذا وقد فرضت طبيعة الموضوع الاستعانة بأحد المناهج النقدية الحديثة، لاسيما المنهج السيميائي الذي يعد أكثر المناهج النقدية ملائمة لدراسة موضوع

العتبات النصية ، التي تعد علامات لها مقاصدها ومؤثراتها في الخطاب البصري واللغوي للنص الشعري .

ولأن البحث العلمي بناء مترابط ، ومعرفة تراكمية يستفيد فيها الباحث اللاحق من مجهودات وتجارب من سبقه ؛ سعت هذه الدراسة إلى الاستفادة من الدراسات السابقة في موضوع العتبات النصية التي تنوعت بين كتب ومقالات ورسائل جامعية ، شكّلت بعضها مراجع أساسية لها ، ومنها :

1 - جيرار جينيت ، عتبات ، ترجمة : عبد الح ق بلعابد، منشورات الاختلاف ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، الجزائر، 2008 .

2 - فيصل الأحمر ، معجم السيميائيات ، منشورات الاختلاف ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، الجزائر ، 2010 .

3 - حمدان عبد الرحم ن ، إستراتيجية العتبات في رواية (المجوس) إبراهيم الكوني (مقاربة سيميائية)، قسم اللغة العربية ، معهد الآداب واللغات والفنون ، جامعة السانية، وهران ، الجمهورية الجزائرية، السنة الجامعية 2010 - 2011 .

4 ـ آمنة محمد الطويل، عتبات النص الروائي في رواية المجوس لإبراهيم الكوني، جامعة الزاوية، المجلة الجامعية، ع السادس عشر، المجلد الثالث، يوليو 2014م

ومما لا شك فيه أن طريق البحث العلمي لا تخلو من صعوبات و عوائق ، وفي هذا الإطار، واجهت الدراسة بعض العثرات لعل من أهمها عدم توفر البيئة العلمية المناسبة والمشجعة على الدراسة ، نظراً للظروف التي تعيشها بنغازي في حربها ضد الإرهاب ، وتأثير ذلك على كل جوانب الحياة في هذه المدينة الباسلة .

معنى العتبات لغةً واصطلاحاً:

العتبات (Seuils) مصطلح أفرد له الناقد الفرنسي جيرار جينت (Gerrand Genette) "كتاباً كاملاً سماه بهذا الاسم جاعلاً منه خطاباً موازياً لخطابه الأصلي وهو النص"[1] ، ويعد هذا الكتاب أهم دراسة علمية ممنهجة في مقاربة العتبات ، وقد أطلق على عتبات النص هذا الاسم نسبة إلى عتبة البيت ، فهي الأساس والركيزة التي يقوم عليها النص [2]. والعتبات جمع مفرده عتبة ، وهي لغةٌ تعني " أسكفة الباب التي توطأ .. والعتب : الدرج .. وعتب الدرج: مراقيها إذا كانت من خشب ، وكل مرقاة منها عتبة ، وعتب الجبال ..

مراقيها " [3]، وهي اصطلاحاً :"مجموع العناصر المحيطة بالنص (مثل الغلاف) والعناوين والإهداء والمقدمات وكلمة الناشر، وكل ما يمهد للدخول إلى النص [4]. والعتبات ليست عناصر تأثيثية تزين فضاء النص [5] ، ولكنها مداخل قرائية تبين للمتلقي الملامح العامة للنص الأدبي ، وهي " مفاتيح إجرائية... يستعين بها (القارئ) لاستكشاف الإستراتيجية ... التي يسير عليها النص بغية استنطاقه وتأويله ، وهي تمثّل نظاماً إشارياً معرفياً يقوم بنوع مهم في نوعية القراءة وتوجيهها [6].

العتبات والنقد العربي الحديث:

التفت النقد العربي الحديث إلى مصطلح العتبات "،وحاول النقاد من جهتهم البحث فيه واستيعاب مفهومه ، وتطبيقه على أنواع مختلفة من الخطابات[7]، لكن استعمالهم شهد اضطراباً ملحوظاً ، فقد تعددت مسمياته ، و كَثُرت مفرداته [8]؛ الأمر الذي أفقده قيمته الإجرائية ، ودقته العلمية، وجرّده من أهم ما يجب أن يتصف به المصطلح العلمي وهو الدقة والخصوصية ؛ مما نتج عنه عوائق منهجية ، ومفهوميه ، ومعرفية معقدة ، على مستوى تحديد المصطلح وضبطه وتداوله [9].

ويعلل الدارسون كثرة مسمياته إلى " الاعتماد على الترجمة القاموسية الحرفية ، أو اعتماد المعنى وروح السياق الذي وظّف فيه في اللغة الأصلية " [10]، وكذلك بسبب "ما تتميز به اللغة العربية من فائض في الألفاظ ودلالاتها ، وما تتسم به تراكيبها اللغوية من تنوع ومرونة وحركية "[11]، علاوة على " تعدد واضعي المصطلح في الوطن العربي ، واختلاف ثقافاتهم، وغياب ظاهرة التنسيق، و انقطاع الصلة فيما بينهم، بحيث لا يفيد السابق منهم اللاحق "[12] ، ولأنه لا مفر من تحديد المصطلح تجنباً للفوضى والاضطراب ، آثرت هذه الدراسة مصطلح العتبات النصية ، دون غيره من المسميات الأخرى ، وذلك لما يلي:

1 ـ إنه " أكثر المصطلحات استعمالاً بين المهتمين بالنقد الأدبي التطبيقي الحديث، والمصطلح يكتسب قوته من مساحة وجوده وكثرة تداوله[13].

2 ـ هو الأقرب لمفهوم المصطلح الذي طرحه (G. Gerette) " ففيه يتحقق التداخل والانفصال والا تصال ، فهو أشبه بعتبة المنزل التي تربط الداخل بالخارج ، وتوطأ عند الدخول ... " [14].

هذا وقد ركزت الدراسة عند مناقشتها للعتبات النصية في شعر إبراهيم الهوني على العتبات النصية الآتية :

1 ـ الغلاف.

2 ـ الإهداء.

3 ـ المقدمة.

أولاً:الغلاف

تتكون صفحة الغلاف من واجهتين: أمامية وخلفية، وتمثّل بألوانها، و لوحاتها التشكيلية، ورموزها اللغوية الشكل الخارجي للمؤلف، وهي عتبة أولية للولوج إلى أعماق الكتاب قصد استنباط مضمونه، ومعرفة أبعاده الفنية و الجمالية[15] ، وتشكّل "بمكوناتها البصرية واللغوية ... نظاماً إشارياً له تأثيره على مقروئية القصيدة "[16]، وتكمن وظيفتها في ضم محتويات الكتاب بين دفتيها، والمحافظة عليه، والتعريف به بصرياً [17]. واختيار الشكل الخارجي للكتاب مهمة قد يقوم بها المؤلف، وعندئذ تخضع لرؤيته وقصيدته، أو تقع في الغالب على المؤسسة أو الهيأة المسئولة عن طبع الكتاب وتوزيعه، وهي التي تقوم بتصميم الغلاف، واختيار لوحته، وتحديد نوعية ورقه، وهندسة خطوطه ، وإخراجه بشكله النهائي، وفق أهداف ومقومات الطبع والنشر والتوزيع التي تعتمدها . وتسعى دور النشر لتحقيق التميّز في إصداراتها وذلك باستخدام "أغلفة متطورة من الناحية التقنية والتشكيلية والصناعة الرقمية". ولهذا أصبح الاهتمام بأغلب الكتب ظاهرة عصرية (اتسعت) مع النهضة الثقافية ، وتقدم الفنون، وتطور عمليات التسويق، ونمو ذائقة (المتلقي)، واتساع مجال صناعة الكتب" [18].

لعبت التكوينات البصرية، وتداخل الألوان وتشكيل الخط وحجمه في الجزء الأول من ديوان الهوني دوراً بارزاً في شد انتباه المتلقي ، والرفع من إمكانية رواج الكتاب [19] ، كما حقق اسم الشاعر حضوراً لافتاً على واجهة الغلاف الأمامية ، فقد كتب في أعلى الصفحة وبلون أسود وحجم كبير ، و حملت هذه الإشارة السيميائية في تموضعه ا وتوزيعها صفحة الغلاف دلائل ترمي إلى التعبير عن الفرح الذي يرافق المنجز الإبداعي الأول " [20] ،" و كذلك طبع العمل بطابع رسمي يؤكد نزوله إلى الجمهور ، إضافة إلى ما يحيل إليه اللون الأسود من دلالات متصلة بالسؤدد والتميز [21] ، وكأنه يتضمن رسالة مفادها أن الشاعر بدأ طريق الإبداع الشعري ، وخطا خطواته الأولى في سبيل التألق والشهرة ، وعلاوة على ذلك هو ـ بهذه المواصفات ـ " تأكيد للذات المنجزة في ظل واقع نقدي وقرائي يرمي بالمبدع خارج الدائرة ، موجهاً اهتمامه إلى النص ليطارحه حواراً يغيب المبدع عن المشاركة فيه" [22].

أما لون الصفحة فقد مثّلها اللون الأزرق الهادئ ، لون البحر والسماء بما يحمله من رموز ودلالات تعبّر عن التناغم والهدوء والاطمئنان والوضوح والشفافية والعطاء، وكانت صورة الغلاف ولوحته التشكيلية عبارة عن رسم للمدرج الموسيقي عليه علامات ألحان نوتة موسيقية نابع ة من الأرض، وفي هذا إشارة إلى أن محتوى الديوان يجمع بين الفن والأصالة ، والعراقة والجمال ، وهي في الوقت ذاته تكشف عن الطبقة الموجهة إليها قصائد الديوان ، وهي الفئة صاحبة الذائقة الأدبية المتميزة بأحاسيسها ومشاعرها المرفهة التي تستعذب الشعر وترصد جمالياته .

ساد اللون الأصفر الفاتح واجهة الغلاف الخلفية، التي حملت في أعلاها من جهة اليمين صورة فوتوغرافية غير ملونة للشاعر بمقاس 4 ×6 سم . وجاءت بجانب الصورة وأسفلها سيرته الذاتية في تسع نقاط مركزة و موجزة. وكتب أسفل الصفحة من جهة اليمين وبلون أسود وخط سميك اسم دا ر النشر، وتحتها بخط أرفع عنوانها (موقعها الجغرافي). وفي جهة اليسار ثمن المطبوع في دائرة . وبهذا التشكيل السيميائي حققت صفحة الغلاف وظيفتها الإشهارية والتواصلية من خلال مكوناتها الأولية ووحدتها الأساسية المتمثلة في بيانات النشر واللوحة الفنية وتمازج الألوان وتشكيل الخط وحجمه وفي الجزء الثاني من ديوان الهوني كشفت مجموع العناصر الوصفية و الإعلامية المرتبطة بالشكل الخارجي للغلاف الجهود التسويقية التي بذلها الناشر من أجل ترويج المطبوع [23] والتأثير على القارئ ، كما أكدت صفحة الغلاف بتمازج ألوانها ، ودقة رسوماتها الفنية وجودة ورقها ومستوى الطباعة ـ مدى استفادة " المطبوع من التطور التقني الذي حققته الطباعة ، والخاضع لمنطق التطور و التحديث" [24]. قُسِّمت صفحة الغلاف الأمامية إلى قسمين ، فصل بينهما شريط برزت بداخله دوائر صغيرة تداخلت ألوانها بين اللونين الأصفر والأ خضر . مثّل التشكيل الهندسي للجزء العلوي من الصفحة مثلثات صغيرة متجاورة ، و بدا كأنه قطعة من الفسيفساء عكست ألوانها درجات متفاوتة من اللون الأصفر الذي سيطر على الخلفية. ووظّف الناشر "قواعد الجشطالت لإثارة الانتباه"[25]. حيث استفاد من دلالات الألوان وتمازجها ، و تأثيرها البصري على جذب انتباه المتلقي ، فقط كُتب اسم لشاعر في أعلى الصفحة بلون أسود غامق بغرض إبرازه وتمييزه ، وحقق اسم الشاعر بهذا التموضع " وظيفة التسمية التي تعمل على تثبيت هوية العمل للكاتب بإعطائه اسمه ، وظيفة الملكية التي تقف دون التنازع على أحقية تملك الكتاب ، فاسم الكاتب هو العلامة على ملكيته الأدبية والقانونية لعمله"[26].

ولا شك إن تبوأ اسم الشاعر أعلى الصفحة الأمامية للغلاب إعلان للذات المبدعة للعمل "عن وجودها وسلطتها على الديوان عبر إيقاعها المثبت للأنا ، لتعتد بنفسها ذاتاً قائمة باستقلاليتها المرجعية والفكرية "[27]. كُتِبت كلمة (ديوان) أعلى اسم الشاعر، وتميزت بلونها الأبيض الغامق المحلى بإطار بني اللون ، وبرزت كلمة (الجزء الثاني) أسفل اسم الشاعر من جهة اليمين بالشكل السابق نفسه ، مما أضاف لها بعداً فنياً عمل إلى لفت انتباه المتلقي و التأثير فيه. وجاءت جملة (جمعه وحققه وقدَّم له) في منتصف الجزء السفلي من صفحة الغلاف الأمامية، وبهذا الموقع مهدّت الطريق للإشارات السيميائية الأخرى التي ضمها هذا الجزء من صفحة الغلاف، الذي سيطر عليه اللون الأخضر بدرجاته المتباينة ، وظهر التشكيل الفني له من خلال رسوما ت و تكوينات هي أقرب إلى الفن الإسلامي بخصائصه وجمالياته التي تجمع بين دقة الصنعة ومهارة التنفيذ، وارتقى أعلى فضاء الصفحة اسم المُحقق بلونه الأبيض الغامق، وجاء في الأسفل اسم دار النشر بلون ذهبي متميز في التصميم و الإخراج، ومعرفة بوظائف الغلاف ومكوناته ، وفه م للموجهات الفنية التي تحفز القارئ ، فنجحت في تحقيق وظيفة الغلاف الإشهارية.

خلت صفحة الغلاف الخلفية مما يكتب فيها في العادة من التعريف بالكاتب وبمؤلفاته وحيثيات النشر، وانقسمت هي الأخرى إلى قسمين:

- **قسم علوي:** تشابه في تناسق ألوانه ، وروعة رسوماته ، مع نظيره الأول في صفحة الغلاف الأمامية ، ولكنه خلا من أي رموز لغوية أو إشارات دلالية ، وظهر في منتصفه مجسم هندسي للشكل الخارجي لغلاف الديوان.
- **قسم سفلي :** تجرد من كل العلامات والرموز الإشارية التي شكلت المكونات الغلافية للجزء السفلي من صفحة الغلاف الأمامية ، واحتفظ فقط منها بلونه الأخضر الغامق ، والإشارة إلى دار النشر التي برزت على أساس من الوعي المقصود من قبل الناشر بغرض " ترويج الكتاب وزيادة مبيعاته " [28].

لقد جمع الخطاب الغلافي في الجزء الثاني من ديوان الهوني بين جودة الرسم ، وجمال التكوين، وعمق الدلالة ، وروعة الرسومات، وتناسق الألوان، ودقة الخطوط ، وعبّر عن "رغبة عميقة في طبع العمل بطابع الدقة والتميز "[29] ، وحقق بهذه المكونات " وظيفته الجمالية المتمثلة في تزيين الكتاب و

تنسيقه، ووظيفته التداولية التي تكمن في استقطاب القارئ وحثه للولوج إلى عالم الكتاب، ووظيفته الإخبارية التي تشير إلى اسم المؤلف ودار النشر"[30].

ثانياً:الإهداء:

جاء في لسان العرب " أهدى الهدية إهداء، وأهداها... وامرأة مهداء بالمد، إذا كانت تهدي لجارتها..."[31] ، والإهداء اصطلاحاً" تقدير من الكاتب وعرفان يحمله للآخرين [32]، وهو " تقليد محمو د يتبع في مجال التأليف و الإبداع لما يحققه من وظائف دلالية وتداولية"[33]، ويعد الإهداء أحد النصوص المسيجة [34] التي عرفت في النقد الأدبي الحديث بالعتبات، تحدث (جيرار) في كتابه (عتبات) عن نوعين من الإهداء:

1- الإهداء العام (إهداء الكتاب): ولهذا النوع من الإهداء تاريخ عريق ، " فقد عُرِفَ على امتداد العصور الأدبية بأشكال مختلفة من أرسطو حتى الآن [35] ، وهو لا يرد غالباً إلا مطبوعاً في صفحة مستقلة تأتي بعد العنوان ، وقبل المقدمة والنص [36].

2- الإهداء الخاص (إهداء النسخة):

وهو كلمات رقيقة مختصرة يكتبها المؤلف بخط يده ، تجسد مشاعر الاحترام والتقدير للمُهدَى إليه ، الذي يحدده المُهَدى " إما بالذكر أو بالتوقيع له أو هما معاً "[37] ، وتتسم بنيته اللغوية بالتغير والتبدل والتنوع ، فلكل نسخة موجهة إلى متلقٍ بعينه ومكتوبة بأسلوب تعبير خاص به [38] ، خلا الجزء الأول في ديوان الهوني من عتبة الإهداء ، و يعزى ذلك إما لعلم الشاعر بأنه " حلية شكلية "[39] وعتبة اختيارية ليست ضرورية وملزمة في كل إصدار أدبي [40]، أو أنه لم يستطع أن يجنب ذاته الشعور الفوقي بأن ما من أحد يستحق أن يهدي إليه جهده الأدبي [41].

وفي الجزء الثاني من ال ديوان جاء إهداء الكتاب في صفحة مستقلة ذُكِرت بعد صفحة العنوان الداخلية ، وهو إهداء مقتضب ـ بلغت عدد كلماته (17) سبع عشرة كلمة تقريباً ـ وصريح ، حيث صرَّحَ (مُحقق الديوان) في صيغته التعبيرية باسم الشخصية المُهَدى إليها العمل ، وهي شخصية مجهولة للمتلقي ، لكنها ضمن المحيط الشخصي لمحقق الديوان .

حملت صيغة الإهداء "عناصر التواصل الأساسية من مرسل ، و مرسل إليه ، ورسالة "[42]، وكانت على النحو الآتي:"إلى الأستاذ الكريم علي

أبو رأس تقديراً مني وعرفاناً بعملكم وخلقكم النبيل رأيت أن أهديكم هذا العمل المتواضع " المحقق[43]

يلاحظ القارئ أن هذا الإهداء يتميز بما يلي :

1 - يخلو من الغموض والترميز ، فهو إهداء صريح ومباشر ، يسهل فهم سياقاته ودلالاته ووظائفه .

2 - كشف تشكيله اللغوي اسم المُهَدى إليه ، وبيّن دوافع الإهداء وغاياته ، وهو التعبير عن مشاعر التقدير والاحترام ال تي يحملها المُرسِل للمُرَسل إليه .

ثالثاً:المقدمـة:

دأب الكُتّاب على أن يستهلوا مؤلفاتهم بما يعرف بالمقدمة ، وهي الصفحات القليلة الأولى التي تأتي في بداية الكتاب ، تعرّف به ، وتوضح مضمونه [44]، وتبين ظروف تأليفه ، وتكشف أبرز قضاياه ومحاوره ، و المقدمة " مفتاح إجرائي توجيهي لتقييم الكتاب عامة، وفهم النص وتقييمه من طرف القارئ على وجه الخصوص " [45] ، ومصطلح المقدمة " يرد متداخلاً مع عدد من المصطلحات الأخرى ، منها الافتتاحية، التمهيد، الاستهلال [46]، التوطئة " ، وهذه المرادفات وإن كان بينها تداخل في الدلالة على م ظاهر نصية قابلة لأن تلعب وظيفة الشروع في النص ، وبالتالي تكون بمثابة عتبة له " [47]، إلا أن لكل منها سماته الخاصة " التي تفسر للقارئ كيف يمكنه قراءة الكتاب " [48] ، وتبين له دروبه ومداخله ، وتعينه على فهمه واستيعابه ، وقد يختار المؤلف لمقدمته مسميات مثل " كلمة لابد منها ـ مدخل ضروري ـ مدخل ـ كلمة المؤلف " [49]، وهذه الاختيارات تبرز نزعة التحكم عند المبدع ، و تكشف رغبته في تحديد آليات القراءة ، ورسم مسارات التلقي عند القارئ .

آثر الشاعر إبراهيم الهوني تسمية المقدمة التي كتبها في بداية الجزء الأول من ديوانه بـ (كلمة المؤلف) ، وهذا العنوان من أكثر عناونين المقدمة تسلطاً على القارئ ، فهو يجرده من أحكامه وتأويلاته ، ويفرض عليه التقيد بالخريطة التي وضعها له المؤلف[50] ، ليصل إلى فلسفته ، ورؤاه وأفكاره ، و الشاعر باختياره لهذا المصطلح " أمد القارئ بأدوات منهجية قادر ة على استبطان نصوصه الشعرية، واستشراف آفاقها الجمالية والفنية [51] ، وحدد له المفاتيح القرائية لديوانه التي بدونها سوف يضيع في متاهاته الوعرة ، ودروبه الشائكة[52].

منحت ـ كلمة المؤلف ـ القارئ فرصة لفهم أفكار الشاعر النقدية و كشف تصوراته الفكرية ، ومقاصده التنظيرية في الكتابة ، ووضحت منهجه و مدرسته الشعرية ، كما لعبت دوراً مهماً في دراسة نتاجه الشعري " انطلاقاً من العلائق الجدلية التي تربط المقدمة بالعمل ، وهي علائق لها موجهاتها ، و لها ما يبررها من منظور التشديد على أهمية الخطاب المقدماتي في الفهم و التحليل "[53] ، جاءت كلمة المؤلف في صفحتين ونصف ، وضمت عدة فقرات ، طرح الشاعر من خلالها رؤيته الفنية ، ومفاهيمه النظرية في الشعر ، وهي كالتالي :

أ- رسالة الشعر ودور الشاعر : الشعر موقف في الحياة ، ومسؤولية من الشاعر نحو وطنه ومجتمعه والإنسانية جمعاء ، وهو يحمل و ظيفة سامية ، و رسالة هادفة ، وله دوره البنّاء في إصلاح المجتمع وتقدمه ،يقول الشاعر إبراهيم الهوني في هذا المعنى، وذلك في قصيدته (قيلت سنة 1946 م بمناسبة قدوم الأمير وتأسيس الجبهة الوطنية وعيد الفطر :

نظمت شعور القلب حتى غدا شعراً وهذبت هذا الشعر حتى انثنى دراً
وقد كان قبل النظم نثراً فأصبحت قوافيه لفظاً تحمل الوعظ والزجرا[54]

ويقول أيضاً في قصيدته (رد الشمعة 2) :

وإنما هي أشعار أقدمها للعاملين بها نصح وآراء[55]

هذا الدور القيادي للشعر في المجتمع ، يفرض على الشاعر أن يكون ملتزماً بقضايا أمته ، مدافعاً عن حرية أبناء شعبه وكرامتهم ، مطالباً بتحقيق العدالة والمساواة لهم ، مقاوماً لكل ما يتعرضون له من أشكال الظلم والقهر و الطغيان والاستعباد ، ولأنه فرد من أفراد المجتمع الذي يعيش فيه ، ومن ثم فهو يتأثر ويحس بما يتأثر ويحس به ذلك المجتمع [56]، ولهذا يجب أن يكون لسان المجتمع الناطق ، وصوته المدوي ، وعقله الواعي ، ويتبنى قضايا أهله ، ويعبر عن مشاكلهم ، ويشاركهم أفراحهم وأحزانهم ، يقول إبراهيم الهوني في قصيدته (التي قليت أمام الأمير في 1947/12/4) بالأبيار موضحاً الوظيفة الاجتماعية للشعر:

انظم قصيدك في سمط من الذهب وشارك الناس في الأفراح بالأدب[57]

وعملاً بهذا القول زَخُر نتاج الهوني الشعري بشعر المناسبات ، و تناول في شعره كل الأغراض التقليدية التي عرفها الشعر العربي القديم ، ولكن

حسب فلسفته الشعرية ، ورؤيته الفكرية ، فالمديح ـ على سبيل المثال ـ لم يكن عنده " استجداءً وتكسباً [58]، وهو لم يقف به عند فئة معينة من الناس ، بل شمل مدحه كل من هو أهل للشكر والإطراء ، لكرمه ونبل أخلاقه وإنسانيته ، كان ينظمه "اعترافاً منه للممدوح" ، وتحفيزاً لغيره ليحذو حذوه " [59].

ب ـ مفهوم الشعر: يتميز الشعر العربي القديم عن بقية أنو اع الفنون الأدبية الأخرى بخاصيتي الوزن والقافية ، لذلك شاع التعريف العروضي للشعر بأنه " الكلام الموزون المقفى [60]. والشعر عند إبراهيم الهوني مرتبط بهذين العنصرين ، فهو في نظره فن" ،لابد أن تكون له قواعد تنظمه في إطار معين، وقيود تجعل الخروج عنها مخلاً به ، وتخرجه بالتالي من دائرة الفن " [61] ، فالوزن والقافية عنده من المقاييس الأساسية التي تميز فن الشعر عن فن النثر ، وهما أهم خصائص الشعر، وأبرز ركائزه ، والتخلي عنهما يعد إخلالاً بشروط الشعر ومستلزماته ، ولهذا حافظ الشاعر على الطابع التقليدي للقصيدة العربية لغةً وبناءً وإن طوَّع موضوعاتها لقضايا العصر ومضامينه ، كما حاكى الأقدمين في أساليبهم ، وتعبيراتهم ، وصورهم ، وألفاظهم.

وفي إطار تأييد الشاعر للشعر العمودي ، يرفض الشعر الحر ، ولا يقبل قول أنصاره بأن "الشعر الموزون المقفى لا يستوعب موضوعات العصر الحديث[62]" ، ويرد عليهم قائلاً : إن هذا القول " لا يستند إلى ما يبرره ، لأن الشعر هو أحد الفنون التي وجدت على الأرض منذ أن عرفه الإنسان العربي، وقد عالج به مشاكله إذ ذاك ، وبما أن الشعر كان موزوناً ومقفى فقد ساعد على حفظه، وبالتالي حفظ لنا تاريخ العرب بما فيه من حروب وبطولات وعادات و علاقات اجتماعية[63] ،ولا شك أن هذا الرأي ، يعد وجهة نظر شخصية ، تمثّل موقف الشاعر من طريق التشكيل الشعري الجديد ، وهو رأي جاء بعد أن تجاوز الشعر الحر مرحلة البدايات ، وتحددت صورته وملامحه ، وهو رأي يحمل بين طياته التعصب للشكل القديم لل قصيدة العربية ، ويتجاهل ظروف العصر وضروراته ، ويتناسى الأسباب والدواعي التي دفعت بالشاعر الحديث للبحث عن شكل تعبيري جديد يحمل موضوعات قصائده .

وفي الجزء الثاني من ديوان إبراهيم الهوني بدأ محقق الديوان المقدمة بالبسملة " تبركاً بها وتيمناً بذكرها" [64] ، فالابتداء بالبسلمة ظاهرة مستحبة " ، فيما يكتب به من أصناف المكاتبات والولايات وغيرها" [65] ، وقد شاع بين العرب بأنه "لا يصلح كتاب إلا أن يكون أوله بسم الله الرحمن الرحيم "[66]، تبوأت البسملة منتصف أعلى صفحة المقدمة ، ووردت مستقلة في سطر لوحدها " تبجيلاً لاسم الله تعالى وإعظاماً وتوقيراً له "[67] ، تلت البسملة (

الحمد لله) وجاءت في بداية السطر الأول من نص المقدمة ، واختار المحقق لها صيغة (الحمد لله رب العالمين) [68] " لما فيها من معنى الاستغراق و الثبوت و الاستمرار على ما هو مقرر في علم المعاني" [69] ، أعقبت (الحمد لله) الصلاة والسلام على النبي (صلى الله عليه وسلم)، وقد جمع المحقق في صياغة الصلاة على النبي بين الصلاة والتسليم وذلك عملاً بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَ مَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [70] .قامت المقدمة بوظيفة الإعلام والإخبار التي يمكن أن نسميها بـ "إستراتيجية البوح والاعتراف " [70] ، التي تمظهرت في المحاور الآتية :

جـ ـ مبررات ودواعي تحقيق الديوان: إن ما أملى على محقق الديوان النهوض بعبء جمع وتحقيق الديوان هو اس تشعاره بضرورة تحقيق التراث الشعري الليبي ، ونفض الغبار عنه وجمع ما تفرق منه ، وانتشاله من براثن النسيان و إهمال الطباعة والنشر، وقد وضّحَ محقق الديوان مقاصد ودوافع عمله فقال :" ... فإنه لشرف عظيم لي أن أقدم لليبيين علماً من أعلامهم في ثاني ديوان له ، جمع بين دفتيه العديد من القصائد والمقطوعات الشعرية في ألوان شتى، بعد أن ظل مبتوراً في مكتبة ورثته لا تتحرك إليه الأيدي ولا تتطلع إليه العيون ، و لعل ما يؤرقني في هذا الصدد قلة البحث والتأليف في مجالات الأدب الليبي بشكل عام "[72] ،كما كشف محقق الديوان أسباب قلة ا لنتاج الشعري الليبي المطبوع فقال:" على الرغم من أن عقدي الستينيات و السبعينيات من القرن المنصرم قد شهد بوادر حركة دؤوبة لنشر النتاج الشعري الليبي ، إلا أن هذه الحركة لم تلبث أن خبأ نورها بما حال دون الاستفادة المثلى منها ، ذلك أن أغلب الدواوين التي طبعت في تلك الفترة لم يتح لها أن يعاد طبعها مرة أخرى ، مما حال دون وصولها إلى يد القراء ، يضاف إلى ذلك أن الشعراء الذين نشروا نتاجهم في تلك الفترة لم يتح لهم نشر أعمالهم الشعرية كاملة ..." [73] .

ولم ينسَ المحقق أن يشرح للقارئ كيفية وصوله إلى هذا الأثر الخطي ، فقال:" وقد اعتمدت في إظهار هذا الجزء على نسخة وحيدة ، وهي النسخة التي تحصلت عليها من ابن الشاعر... ورغم التنقيب والبحث لم أتحصل على نسخة أخرى من هذا الديوان، والنسخة المذكورة هي في حقيقتها مجموع يحتوي على الآتي:

أ ـ بعض قصاصات الصحف التي تضمنت بعض قصائد الش اعر المنشورة في صحف تلك الفترة .

ب ـ بعض القصائد التي كتبت بخط اليد .

جـ ـ بعض القصائد المرقونة على الآلة الكاتبة" [74].

وعلاوة على ما سبق اعتمد محقق الديوان أيضاً على صورة ضوئية لبعض قصائد الشاعر،ويتحدث محقق الديوان موضحاً بدايات تفكيره في تحقيق الديوان: "عندما طرحت الأمر على الأستاذ الشاعر محمد المزوغي في مدينة بنغازي ، فما كان منه إلا أن شجعني وأمدني بصورة ضوئية لبعض قصائده ، ثم انطلقت أنا وإياه إلى ابن الشاعر، وبعد أن تحدثنا في دهاليز الأدب ، طلبت منه الإذن في تحقيق ديوان والده ، وتزويدي بما لديه من أشعار له ، فما كان منه إلا أن وعدني"[75]. ويضيف محقق الديوان معلقاً على الصورة الضوئية لقصائد الشاعر فيقول :" ،مع ملاحظة أن النسخة التي تحصلت عليها من الأستاذ محمد المزوغي هي في حقيقتها صورة ضوئية غير كاملة للنسخة التي بحوزة ابن الشاعر" [76].

دـ جهد المحقق وعمله في الديوان: وضّح محقق الديوان منهجه في التحقيق، وشرح الخطوات التي سار عليها، والتي كشفت أنه بذل جهداً لا بأس به ، وأنه سعى بكل أمانة " على أن يكون وفق شروط ومعايير التحقيق التي سار عليها الأوائل ، وثبتها علمياً أئمة التحقيق فيما تركوه لنا من تراث مـحقق شكّل علامة في مناهج التحقيق التراثي " [77] ، وكاد هذا الجهد أن يكتمل لو قام محقق الديوان بمسح شامل لنتاج الشاعر المنشور بالدوريات الليبية وبصورة أساسية صحيفتي الزمان ، وبرقة الجديدة ، لأن تغاضيه عن القيام بهذا المسح أساء لجهده العلمي ، وحرمه من الموازنة والمفاضلة بين النسخ ، خاصة وأن المقابلة بين القصائد التي نشرها الشاعر في هذه الدوريات ، والقصائد التي و ردت في الديوان المحقق ، تكشف أن الشاعر يحذف ويضيف ، وأن المحقق لم يقم بإثبات الفروق بين النسخ ، ومما تجدر الإشارة إليه هنا ، أن القصائد المنشورة في الدوريات هي في الغالب النسخة المنقحة التي قام الشاعر بتهذيبها واعتمادها ، ودفع بها للنشر ليطّلع عليه قراؤه ومتتبعو شعره ومتذوقوه .

هـ ـ صعوبات التحقيق:التحقيق عمل شاق له مواصفاته واشتراطاته العلمية ، وينبغي لمن يتصدى له، أن يمتلك كفايات ومؤهلات[78] تمكنه من تحقيق هدفه، والوصول به إلى أعلى مراتب الجودة والإتقان " فتحويل المخطوطات القابعة في الأقبية إلى مدونة ناجزه مغلفة (تخلو) من الكشط والتحريف ، عمل لا ياستهان به " [79] ،حث محقق الديوان القارئ على تقييم عمله في ضوء هذه المعطيات فقال :"... فقد بذلت جهدي في إخراج النص صحيحاً ، ومع ذلك فالمشتغل بالتحقيق لا يستطيع مهما أوتي من علم الجزم بكمال النص الذي حققه ، وإني لآمل أن أجد من آراء الزملاء والأستاذة الدارسين ممن ينظرون

في هذا الكتاب ما يعين على استكمال أسباب التحقيق في تقويم معوِّج ، أو تصحيح خطأ ، أو تلافي نقص"[80] ، ولا شك أن هذا القول يعكس أبرز صفات الباحث العلمي وهي : المرونة الفكرية، والتواضع ، وقبول النقد ، والتسليم بأن الكمال لله وحده ، لكنه في ذات الوقت يعمل على مصادرة حق الناقد في إبداء آرائه وتقييم العمل وفقاً لمناهج وأصول وقواعد التحقيق العلمي [81].

نتائج الدراسة:

1 ـ استقطب موضوع العتبات النصية اهتمام النقد الأدبي الحديث، ويقصد بالعتبات كل ما يحيط بالأثر الأدبي من عناوين، ومقدمة، وغلاف، وإهداء، وغيرها من العتبات التي تشكل مدخلاً لقراءة النص، وفهم دلالاته، واستيعاب سياقاته وأبعاده الفكرية.

2 - شهد مصطلح العتبات اضطراباً ملحوظاً في ترجمته إلى العربية ، فتعددت مسمياته، وكَثُرَت مرادفاته، وقد آثرت هذه الدراسة استخدام مصطلح العتبات دون غيره من المصطلحات الأخرى التي عُرِف بها هذا المصطلح، وذلك لأنه الأكثر شيوعاً بين النقاد والدارسين ، وهو الأقرب لغةً واصطلاحاً للمعنى الذي تقصده هذه الدراسة .

3 - حققت صفحة الغلاف بواجهتيها الأمامية والخلفية في ديوان الشاعر إبراهيم الهوني بجزئيه الأول والثاني شروط الخطاب الغلافي ، و عكست وظائفه، ومثّلت بمكوناتها المختلفة من خطوط ، ورسومات ، وألوان، وحروف، عتبة أساسية عملت على بلورة رؤية الشاعر ، و عكست الأبعاد الجمالية والفنية لمحتوى الديوان .

4 - خلا الجزء الأول من ديوان الهوني من الإهداء ، ربما لأن الشاعر يعده عتبة اختيارية ليست ضرورية ، أو لأنه كثير الاعتداد بإبداعه الشعري ، ولا يرى أحداً أهلاً لأن يهدي إليه جهده الأدبي .

5 - قامت مقدمة الجزء الأول من ديوان الهوني بوظيفتها التوضيحية و كشفت عن فلسفة الشاعر ومنهجه الشعري ،وكانت في الجزء الثاني من الديوان بمثابة بطاقة تعريفية، بينت دواعي التأليف، والمنهج الذي اتبعه المحقق في عمله، والصعوبات التي واجهته، ولم تهمل الجانب النقدي ، ففرضت بعضاً من السمات الأسلوبية والخصائص الفنية لقصائد الديوان .

جاء الإهداء في الجزء الثاني من ديوان الهوني في صفحة مستقلة وتميز بالإيجاز والتصريح باسم المُهَدى إليه ، وحقق وظائفه الانفعالية والاجتماعية والتأثيرية .

الهوامش :

1 - جيرار جينيت . عتبات ، عبد الحق بلعابد ، منشورات الاختلاف ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، ط1 ، الجزائر ، 2008 ، ص 19 .

2 - فيصل الأحمر ، معجم السيميائيات ، منشورات الاختلاف ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، ط ، 2010 ، ص 223 .

3 - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة عتب ، دار صادر ، بيروت، 2003 ، ج 10 ، ص 32

4 - حميد الحمداني ، عتبات النص الأدبي ، مجلة علامات ، مج 12، ع 46 ، شوال ، 1423 هـ ، ص 14 .

5 - ينظر : 1 - آمنة محمد الطويل ، عتبات النص الروائي في رواية المجوس، لإبراهيم الهوني ، المجلة الجامعية ، ع 46 ، مج3 ، يوليو 2014م ، ص 51 .

2 - حمدان عبد الرحم ن ، إستراتيجية العتبات في رواية (المجوس) إبراهيم الهوني (مقاربة سيميائية) ، قسم اللغة العربية ، معهد الآداب واللغات والفنون ، جامعة السانية ، وهران ، الجمهورية الجزائرية ، السنة الجامعية 2010 - 2011 ، ص 5 .

6 - أزهار فنجان ، أحمد حيال جهاد ، س لام مهدي رضوى ، العتبات النصية ودورها في البناء القصصي (العنّونة في مجموعة إيقاعات الزمن الرافض أنموذجاً) ، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، مج 5 ، ع 1 ، آذار 2015 ، ص1 .

7 - سعيدة تومي ، الترجمة وفوضى المصطلح (قراءة في مصطلح العتبات النص ية) ، جامعة البويرة، 2 ديسمبر 2013 ، ص 3 .

8 - ينظر كل من :

1 - سعيدة تومي ، الترجمة وفوضى المصطلح قراءة في مصطلح العتبات النصية ، مرجع سابق ، ص3.

2 - جميل الحمداوي ، لماذا النص الموازي ؟ مجلة الكرمل ، فلسطين ، ع 81 - 88 ، يوليو 2006 ، ص 218 .

3 - فيصل الأحمر ، معجم السيميائيات ، مرجع سابق ، ص 222 .

4 - آمنة محمد الطويل ، عتبات النص الروائي في رواية المجوس لإبراهيم الكوني ، مرجع سابق ، ص 49 .

5 - حمدان عبد الرحمن ، إستراتيجية العتبات النصية في رواية المجوس لإبراهيم الكوني ، مقاربة سيميائية ، مرجع سابق ، ص 8 .

9 - ينظر كل من :

1 - سعيدة تومي ، الترجمة وفوضى المصطلح (قراءة في مصطلح العتبات النصية) مرجع سابق ، ص 3 .

2 - فاضل تامر ، إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب العربي الحديث، مجلة نزوى ، 1 أبريل 1996 م ، ص 31 .

3 - مفيد نجم ، فوضى المصطلح ، صحيفة العرب، الجمعة 23 سبتمبر/ أيلول 2016 ، ع 10401 ، ص 5 .

10 - جميل حمداوي ، لماذا النص الموازي ، مرجع سابق ، ص 218 .

11 - سعيدة تومي ، الترجمة وفوضى المصطلح . قراءة في مصطلح العتبات النصية، مرجع سابق ، ص 5 .

12 - المرجع نفسه .ينظر أيضاً :

1 - وليد مال الله ، العتبات النصية في قصيدة العمود ، رابطة أدباء الشام ، 5 تموز 2008 ، لا ص .

2 - عبد القادر شرشار ، اضطرابات المصطلح في ترجمة النصوص النقدية المعاصرة ، الترجمات المغاربية ، الملتقى الدولي الأول حول (إستراتيجية الترجمة) المنعقد بوهران أيام 6- 7- 8 ماي 2001 ، نقلاً عن حمدان عبد الرحم ن ، إستراتيجية العتبات في رواية المجوس لإبراهيم الكوني ، مرجع سابق ، ص 3 .

13 - أبو المعاطي خيري الرمادي ، عتبات النص ودلالاتها في الرواية العربية المعاصرة تحت سماء كوبنهاجن أنموذجاً ، مجلة مقاليد ، ع 7 ، ديسمبر 2014 ، ص 4 .

14 - المرجع نفسه .

15 - ينظر : نجيب أمين ، قراءة في عتبات غلاف (مرتجلة الياقوت لمحمد عبدالفتاح) ، منتدى الإبداع والثقافة والفن ، الأحد 2 مارس 2014 ، لا ص .

16 - ينظر :

أ - عبد الرحمن بترماسين ، فضاء النص الشعري (القصيدة الجزائرية نموذجاً) ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الملتقى الوطني الأول : السيمياء والنص الأدبي ، ص 175 - 176 .

ب - جميل حمداوي ، دلالات الخطاب الغلافي في الرواية ، ديوان العرب ، 25 أيلول (سبتمبر) 2008 ، ص 1 .

17 - ينظر :

1 - نجيب أمين ، قراءات في عتبات غلاف (مرتجلة الياقوت لمحمد عبدالفتاح) ، مرجع سابق ، لا ص .

2 - محمد صابر عبيد ، إشكالية عتبة الغلاف (القراءة والتأويل) ، صحيفة الدستور ، الجمعة أغسطس 2011 ، لا ص .

18 - مريم الجابر ، الغلاف عتبة لفهم العمل الأدبي ، صحيفة الرياض ، ع 14721، الاثنين 13 أكتوبر 2008 ، لا ص .

ينظر كذلك : سوزان إبراهيم ، الغلاف والكتاب إعلان تسويقي وتواطؤ عاطفي ، دمشق ، سوريا ، مطبعة الثورة ، الاثنين 6 /2009/7، لا ص.

19 - ينظر : محمد التونسي جكيب ، إشكالية مقاربة النص الموازي وتعدد قراءته عتبة العنوان نموذجاً . 585 .

20 - علي الفهد ، قراءة في العتبات النصية في ديوان سأثقب بالعاشقين السماء .http//may Soon a blog spot .com 200 8 - # blog.

21 - ينظر : محمد التونسي جكيب ، إشكالية مقاربة النص الموازي ، مرجع سابق ، ص 286 .

22 - علي العهد ، قراءة في العتبات النصية في ديوان سأثقب بالعاشقين السماء ، مرجع سابق ، لا ص.

23 - ينظر : مهنى إقبال ، عائدة مساوي ، المعايير الشكل ية كأداة لتقييم الكتب العلمية Cybarians Journal ، عدد 33 ، ديسمبر 2013 ، لا ص .

24 - محمد التونسي جكيب ، إشكالية مقاربة النص الموازي وتعدد قراءته ، مرجع سابق ، ص 591 .

25 - المرجع السابق، ص 588.

26 - جيرار جينيت . عتبات ، مرجع سابق ، ص 65 .

27 - روفية بوغنوط ، شعرية النصوص الموازية في دواوين عبدالله حمادي ، رسالة ماجستير (شعبة البلاغة وشعرية الخطاب . قسم اللغة العربية ، كلية الآداب واللغات ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجمهورية الجزائرية)، 2006 - 2007 ، ص 49 .

28 - نجيب أمين ، قراءة في عتبات غلاف (مرتجلة الياقوت لمحمد مفتاح) ، مرجع سابق ، لا ط .

29 - محمد التونسي جكيب ، إشكالية مقاربة النص الموازي وتعدد قراءته ، مرجع سابق ، ص 588 .

30 - آمنة محمد الطويل، عتبات النص الروائي في رواية المجوس لإبراهيم الكوني ، مرجع سابق ، ص 51 - 52 .

31 - ابن منظور، لسان العرب، مادة هدى ، مرجع سابق ، ص 43 .

32 - جيرار جينيت . عتبات ، مرجع سابق ، ص 93.

33 - سعيد الأيوبي، عتبات النص في ديوان " آدم الذي " للشاعر حبيبة الصوفي ، علامات 19 ، ص 49 .

34 - المرجع السابق، ص 46 .

35 - جيرار جينيت . عتبات ، مرجع سابق ، ص 94 .

36 - ينظر كل من :

أ - جيرارد جينيت . عتبات ، مرجع سابق ، ص 93 - 95 .

ب - سعيد الأيوبي ، عتبات النص في ديوان آدم الذي ، مرجع سابق ، ص 43.

37 - جيرار جينيت . عتبات ، مرجع سابق ، ص 101 .

38 - ينظر :

أ - جيرارد جينيت . عتبات ، مرجع سابق ، ص 100 - 103 .

ب - جميل حمداوي ، عتبة الإهداء ، مجلة جامعة ابن رُشد ، هولندا ، ع 7 ، ديسمبر / كانون الأول 2012 ، ص 71 - 73 .

39 - روفية بوغنوط ، شعرية النصوص الموازية في دواوين عبدالله حمادي ، مرجع سابق، ص 54 .

40 - ينظر : حسن الرموتي ، العتبات الكاذبة(أوراق الخريف لمحمد الحلوى)، رابطة أدباء الشام ، 6 حزيران 2009 . لا ص .

41 - ينظر: جيرار جينيت . عتبات ، مرجع سابق ، ص 99 .

42 - جميل حمداوي ، مقاربة الإهداء في شعر عبد الرحم ن بوعلي ، صحيفة دنيا الوطن ، 23 / 11 / 2006 ، لا ص .

43 - إبراهيم الهوني ، الديوان . الجزء الثاني ، مصدر سابق ، صفحة الإهداء.

44 - معجم المعاني الجامع 20-2 -2016 Almaany.com ، لا ص .

45 - جيرار جينيت . عتبات ، مرجع سابق ، ص119.

46 - روفية بوغنوط ، شعرية النصوص الموازية في دواوين عبدالله حمادي ، مرجع سابق ، ص 62 - 63 .

47 - حافظ المغربي ، عتبات النص والسكوت عنه ، قراءة في نص شعري ، مجلة قراءات ، مخبر وحدة التكوين في نظرية القراءة ومناهجها ، جامعة بسكرة ، ع 3 ، 211 ، ص 11 .

48 - جيرار جينيت . عتبات ، مرجع سابق ، ص 121 .

49 - خلدون النبواني ، المقدمة غير الضرورية ، الحوار المتمدن ، ع 13543، 11 / 11 / 2011 ، لا ص

50 - ينظر المرجع السابق .

51 - ينظر : محمد يحى الحمصاني ، خطاب المقدمات في الرواية اليمنية ، مجلة نزوى ، ع 57 ، يناير 2009 م ، ص 91 - 92 .

52 - ينظر كل من :

أ - خلدون النبواني ، المقدمة غير الضرورية ، مرجع سابق ، لا ص .

ب - محمد يحيى الحمصاني ، خطاب المقدسات في الرواية اليمنية ، مرجع سابق ، ص 91 - 92 .

53 - عبد الفتاح الجمري ، عتابات النص البنية والدلالة ، منشورات الرابطة ، الدار البيضاء ، 1996 م ، ص 41 .

54 - إبراهيم الهوني : الديوان ، الجزء الأول ، منشورات مكتبة الأندلس ، ط1، البركة ، بنغازي ، ليبيا ، 1966 م ، ص 28 .

55 - إبراهيم الهوني ، الديوان ، الجزء الثاني ، أكاديمية الفكر الجماهيري ، ط1، طرابلس ، الجماهيرية الليبية ، 2008 ، ص 19 .

56 - إبراهيم الهوني ، الديوان ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص 70 .

57 - المصدر السابق، ص 31.

58 - المصدر السابق، ص 8.

59 - المصدر السابق، ص 9.

60 - بديعة خليل الهاشمي، مفهوم الشعر عند النقاد العرب القدماء (تأصيل ورؤية) ، مجلة الرافد ، ع 183 ، نوفمبر 2012 ، ذي الحجة 1433 ، ص 63.

61 - إبراهيم الهوني ، الديوان ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص 7 .

62 - المصدر نفسه .

63 - المصدر نفسه .

64 - أبو العباس أحمد القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج6 ، الطبعة الأميرية بالقاهرة، 1915 ، ص 222

65 - المرجع السابق، ص 220.

66 - المرجع نفسه .

67 - المرجع السابق، ص 224.

68 - إبراهيم الهوني ، الديوان ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص 5 .

69 - أبي العباس أحمد القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج6 ، مرجع سابق ، ص225.

70 - سورة الأحزاب، الآية 56.

71 - حمدان عبد الرحم ن ، إستراتيجية العتبات في رواية (المجوس) لإبراهيم الكوني ، " مقارنة سيميائية " ، مرجع سابق، ص 22 .

72 - إبراهيم الهوني ، الديوان ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص 5 .

73 - المصدر نفسه .

74 - المصدر السابق، ص 9.

75 - المصدر نفسه .

76 - المصدر السابق، ص 10.

77 - خير الله سعيد، التراث العربي الإسلامي بين منهج التحقيق وثقافة المحقق، مركز النور للدراسات، مؤسسة النور للثقافة والإعلام، 31 / 5 /2010، لا ص.

78 - خالد بن محمد الجديع ، تحقيق التراث بين التحنيط وتناسي الأمانة العلمية، صحيفة الجزيرة ، الأحد 26 ربيع الثاني 1436 ، العدد 15480 ، لا ص.

79 - المرجع نفسه .

80 - إبراهيم الهوني ، الديوان ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص 10 .

81 - ينظر : حمدان عبد الرحمن ، إستراتيجية العتبات في رواية (المجوس) لإبراهيم الهوني " مقارنة سيميائية " ، مرجع سابق ، ص 23 .

مصادر البحث ومراجعه

أولاً : المصادر :

1 - إبراهيم الهوني ، الديوان ، الجزء الأول ، مكتبة الأندلس ، ط 1 ، البركة ، بنغازي ، ليبيا ، 1966 م .

2 - إبراهيم الهوني ، الديوان ، الجزء الثاني ، أكاديمية الفكر الجماهيري ، ط1، طرابلس ، الجماهيرية الليبية ، 2008 .

ثانياً: المراجع:

1 ـ الكتب:

أ ـ الكتب الأجنبية:

جيرار جينيت . عتبات . ترجمة : عبد الح ق بالعابد، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، الجزائر، 2008.

ب ـ الكتب العربية:

1 ـ أبو العباس أحمد القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج6 ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، 1915 .

2 ـ عبد الفتاح الحمري ، عتبات النص البنية والدلالة ، منشورات الرابطة ، الدار البيضاء ، 1996 م .

3 ـ فيصل الأحمر ، معجم السيميائيات ، منشورات الاختلاف ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، الجزائر ، 2008 .

جـ ـ الدوريات:

1 ـ أبو المعاطي خيري الرمادي ، عتبات النص ودلالاتها في الرواية العربية المعاصرة (تحت سماء كوبناهجن أنموذجاً) ، مجلة مقاليد ، ع 7 ، ديسمبر ، 2014 .

2 ـ أزهار فنجان ، أحمد حيال جهاد ، سلام مهدي رضوي، ال عتبات النصية ودورها في البناء القصصي (العنونة في مجموعة إيقاعات الزمن الرافض أنموذجاً) ، مجلة كلية التربية والعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، مج2 ، ع1 ، آذار، 2015 .

3 ـ آمنة محمد الطويل، عتبات النص الروائي في رواية المجوس لإبراهيم الكوني، مجلة الجامعة، ع 46، مج3، يوليو، 2014.

4 ـ بدرية خليل الهاشمي، مفهوم الشعر عند النقاد العرب القدماء (تأصيل ورؤية)، مجلة الرائد، ع 183، نوفمبر، 2012، ذو الحجة1433 هـ.

5 ـ جميل حمداوي ، لماذا النص الموازي ؟ مجلة الكرمل ، فلسطين ، عدد 81 ـ 88 ، يوليو ، 2006 .

6 ـ جميل حمداوي ، مقاربة الإهداء في شعر عبد الرحمن بوعلي ، صحيفة دنيا الوطن ، 23 / 11 / 2006 .

7 ـ حافظ المغربي ، عتبات النص والسكوت عنه ، قراءة في نص شعري ، مجلة قراءات ، مخبر وحدة التكوين في نظرية القراءة ومناهجها ، جامعة بسكرة ، ع 3 ، 2011 .

8 ـ حميد الحمداني ، عتبات النص الأدبي ، مج لة علامات ، مج 12 ، ع 46 ، شوال 1423 هـ ، 11 / 11 / 2011 .

9 ـ خالد بن محمد الجديع ، تحقيق التراث بين التخبط وتناسي الأمانة العلمية، صحيفة الجزيرة ، ع 15480 ، الأحد 26 ربيع الثاني 1436 هـ .

10 ـ سعيد الأيوبي، عتبات النص في ديوان آدم الذي للشاعرة حبيبة الصوفي، مجلة علامات، ع 19، 2009.

11 ـ سعيدة التومي ، الترجمة وفوضى المصطلح (قراءة في مصطلح العتبات النصية) ، جامعة البويرة ، 2 ديسمبر 2013 .

12 ـ سوزان إبراهيم ، الغلاف والكتاب (إعلان تسويقي وتواطؤ عاطفي) ، دمشق ، سوريا ، صحيفة الثورة ، الاثنين 6 / 7 / 2007 .

13 ـ فاضل تامر ، إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب العربي الحديث ، مجلة نزوى ، أبريل 1996م.

14 - محمد التونسي جكيب ، إشكالية مقاربة النص الموازي وتعدد قراءته . عتبة العنوان أنموذجاً، مجلة جامعة الأقصى، غزة، عدد خاص، 12 جماد الأول 1427 هـ / يوليو 2006.

15 - محمد صابر عبيد، إشكالية عتبة الغلاف (القراءة والتأويل)، صحيفة الدستور، الجمعة 5 أغسطس 2011.

16 - محمد يحيى الحمصاني ، خطاب المقدمات في الرواية اليمنية ، مجلة نزوى ، ع 57 ، يناير 2009 .

17 - مريم الجابر ، الغلاف عتبة لفهم العمل الأدبي ، صحيفة الرياض ، ع 14721 ن الاثنين 13 / أكتوبر 2008 .

18 - مفيد نجم ، فوضى المصطلح ، صحيفة العرب ، ع 10403 ، الجمعة 23 سبتمبر (أيلول) 2010 .

19 - مهنى إقبال ، عائدة مساوي ، المعايير الشكلية كأداة لتقييم الكتب العلمية Gyrations Journal ، ع 23 ديسمبر 2013 .

ثالثاً : الرسائل والأطروحات العلمية:

1 - حمداني عبد الرحمن ، إستراتيجية العتبات في رواية المجوس لإبراهيم الكوني ، (مقاربة سيميائية) ، قسم اللغة العربية ، معهد الآداب واللغات والفنون ، جامعة السانية، وهران ، الجمهورية الجزائرية ، السنة الجامعية 2010 - 2011 .

2 - روفية بوغنوط ، شعرية النصوص الموازية في دواوين عبدالله حمادي ، رسالة ماجستير (شعبة البلاغة وشعرية الخطاب) ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب واللغات ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجمهورية الجزائرية ، 2006 - 2007 .

رابعاً : الندوات والمؤتمرات :

1 - عبد الرحمن بترماسين ، فضاء النص الشعري (القصيدة الجزائرية نموذجاً) ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الملتقى الأول ، السيمياء والنص الأدبي.

2 - عبد القاد ر شرشار ، اضطراب المصطلح في ترجمة النصوص النقدية المعاصرة (الترجمات المغاربية) ، الملتقى الدولي الأول حول إستراتيجية الترجمة المنعقد بوهران أيام 6 - 7 - 8 مارس 2001 .

خامساً : المعاجم والقواميس :

1 - ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر ، لا ط ، بيروت ، 2003 .

2 - معجم المعاني الجامع Almaany.com 20 / 2 / 2016 .

سادساً: المواقع الإلكترونية:

1 - حسن الرموتي ، العتبات الكاذبة (أوراق الخريف لمحمد الحلوى) ، رابطة أدباء الشام ، 6 حزيران 2006 .

2 - علي ا لفهد ، قراءة في العتبات النصية في ديوان سأثقب بالعاشقين السماء . blogst.com.2010/8 blog-bost. ،http//maysoon

3 - نجيب أمين، قراءة في عتبات غلاف، (مرتجلة الياقوت)، لمحمد عبد الفتاح، منتدى الإبداع والثقافة والفنون، الأحد 2 مارس 2014.

4 - وليد مال الله ، العتبات النصية في قصيدة العمود ، رابطة أدبـاء الشـام، 5 تموز 2008.

الملاحق

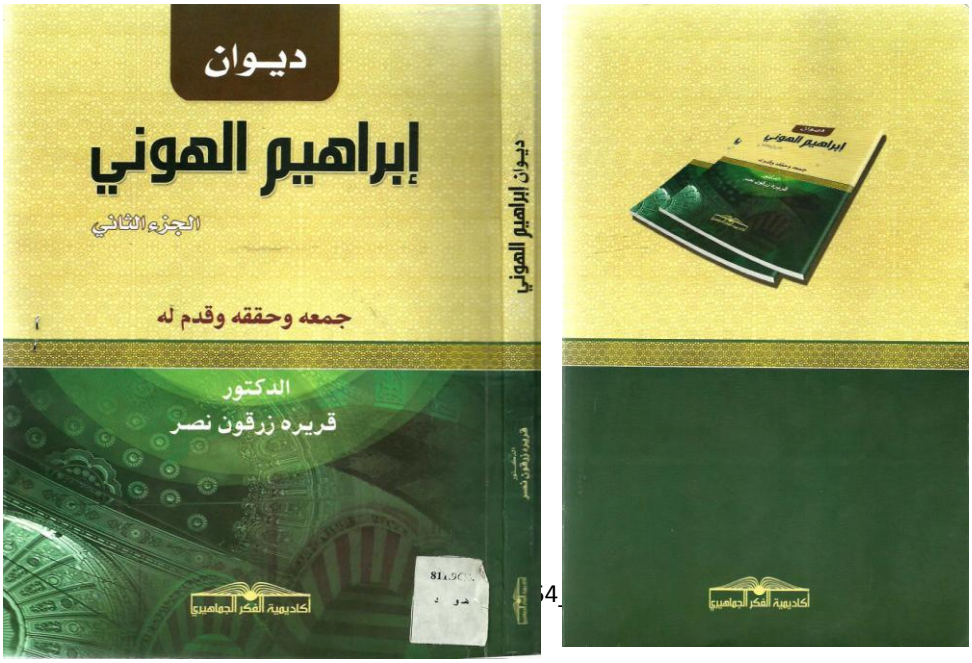

إهداء

إلى الأستاذ الكريم علي أبو راس

تقديرًا مني وعرفانًا بعلمكم

وخُلقكم النّبيل ...

رأيت أن أهديكم هذا العمل المتواضع

المؤلف

مدى إمكانية الاستفادة من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي: (استطلاع آراء المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس)

أ.عبد الواحد المختار المجدوب أ. سالمة محمد عمر درفو

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة للتعرف على مدى إمكانية الاستفادة من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي الليبي ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالإطار النظري، كما تم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الأولية من عينة البحث والمتمثلة في المراجعين الخارجيين الذين يمارسون المهنة من خلال مكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس، ولقد خلصت الدراسة إلى إمكانية الاستفادة من جودة المراجعة الداخ لية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من خلال موضوعية المراجع الداخلي واستقلاليته، وخبرته وكفاءته، ومهمته المتعلقة باكتشاف الغش والتلاعب، أيضاً حرصه على وجود نظام رقابه داخلية كفؤ وفعّال، وكذلك التزامه بمعايير المراجعة وقواعد وآداب المهنة. وبناءً على النتائج، أوصت الدراسة بضرور ة تعزيز موضوعية و استقلالية المراجع الداخلي وحرصه على كفاءته المهنية للارتقاء بمستواه المهني، كذلك العمل على تعزيز دوره الفعّال في اكتشاف الغش والتلاعب، و الحرص على وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفعّال، والالتزام بمعايير المراجعة الداخلية و قواعد وآداب المهنة؛ لما له من دور في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

أولاً- المقدمة:

إن ازدياد حالات فشل الشركات وإفلاسها في الولايات المتحدة الأمريكية، دفع معهد المراجعة الداخلية (The Institute of Internal Auditors) عام 1999 إلى إصدار تعريف للمراجعة الداخلية، حيث عرّفها بأنها "نشاط مستقل استشاري موضوعي ومطمئن، يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحسينها، ومساعدة المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحكومة و تحسين فعاليتها " (الصحن وآخرون، 2006، ص10) ،ويلاحظ من التعريف السابق، أن المراجعة الداخلية هي جزء من نظام الرقابة الداخلية ومسؤولية تقييمه من ضمن مهامها وإن خدماتها هي رقابية واستشارية في آن واحد.

لقد أوضحت بعض أدبيات المراجعة أن مسؤولية المراجع الداخلي تتسم بالتنوع الشديد، و تتوقف على الشركة التي يعمل بها، وحتى يؤدي المراجع الداخلي عمله على نحو فعال يجب أن يكون مستقلاً عن الوظائف التنفيذية داخل الشركة التي يعمل بها، ولكنه لا يستطيع أن يكون محايداً عن الوحدة الاقتصادية مادام تربطه بها علاقة عمل، ولا يمكن للمستخدمين من خارج الوحدة الاقتصادية الإطلاع عل ى المعلومات الخاصة بالمراجعين الداخليين، نظراً لافتقارهم للحياد، وهذا هو الاختلاف الأساسي بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين (أرينز، لوبك، 2002، ص27).

ومن جهة أخرى، تعتبر الأتعاب التي يتقاضاها المراجع الخارجي مصدراً رئيسياً من مصادر إيرادات مكات ب المراجعة، تسعى إلى تعظيمها بهدف الحصول على أفضل عائد ممكن من ممارسة المهنة هذا من ناحية، في حين تمثل تلك الأتعاب عبئاً مالياً على المنشأت الخاضعة للمراجعة، وهي تكلفة تنفق في سبيل الحصول على منفعة تُبرر تحملها، و يرتبط ذلك بالنوعية والجودة التي تقدم بها تلك الخدمة والتي تعد ضرورية للمكاتب التي تسعى للنهوض بالمهنة، والمحافظة على عملائها الذين يتوقعون نوعية جيدة من الخدمة مقابل ما تكبدوا مقابلها من تكاليف.

ثانياً-مشكلة الدراسة:

إن مراجع الحسابات الخارجي يقوم بمراجعة تفصيلية للعمليات كافة عندما يكون حجم الشرك ة صغيراً ونشاطها محدوداً، ولكن باتساع حجمها و تشعب عملياتها وتعقدها أصبح من المتعذر القيام بمراجعة تفصيلية، وحتى إذا كان ذلك ممكناً فإنه يتطلب وقتاً طويلاً و تكلفة زائدة قد تكون غير اقتصادية، و بذلك تحولت المراجعة الخارجية من مراجعة تفصيلية إلى مراجعة اختب اريه (دحدوح، والقاضي، 2003، ص48)،وقد كان هذا التحول نتيجة لاهتمام الشركات بنظم رقابتها الداخلية والتي من أهم حلقاتها وجود وحدة فاعلة للمراجعة الداخلية.

إن وجود إدارة للمراجعة الداخلية داخل المنشأة تساعد على توفير كشوف دورية دقيقة حسابياً و موضوعياً، وتسهل اكتشاف الأخطاء و الغش، كما تساعد على تقليل ملاحظات المراجع الخارجي والتقليل من الخدمات المتكررة المطالب بها من قِبل العميل، وذلك لأن المراجعة الداخلية أداة هامة مستقلة تعمل داخل المنشأة لمساعدتها في فحص و تقييم الأداء الفعلي بالمخطط

والمعايير والأهداف المو ضوعة مسبقاً وتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية واقتراح التوصيات لإجراء التصحيحات اللازمة بالخصوص (الصحن وآخرون، 2006، ص15)، بالإضافة إلى ذلك فإن تعاون المراجع الداخلي و المراجع الخارجي يمكن من تخفيف العبء المالي على الشركة والتي تتحمله من جراء تكاليف المراجعة الخارجية، فعندما تكون إدارة المراجعة الداخلية ذات جودة عالية هذا يعني اختصار لجهد المراجع الخارجي واختصار للوقت الذي يستغرقه في أداء عمله، ومن ثم تقاضيه لأتعاب أقل.

إن معايير المراجعة الداخلية الدولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) تحدثت عن محددات جودة المراجعة الداخلية، من خلال معايير الخواص، التي تتضمن الصفات الخاصة بالمنشآت والأفراد الذين يؤدون أعمال المراجعة الداخلية، وفي هذا المجال أشار المعيار رقم (1100) إلى أن نشاط المراجع الداخلي يجب أن يكون مستقلاً، وعلى المراجعين الالتصاف بالموضوعية (النزاهة وعدم التحيز) أثناء تأدية عملهم، كما أوضح نفس المعيار أنه على مدير المراجعة أن يتصل بمستوى إداري داخل المنشأة يسمح لنشاط المراجعة الداخلية بالاطلاع بمسؤولياته، وأشار المعيار رقم (1210) الذي يحمل اسم البراعة بأنه على المراجع امتلاك المعرفة والمهارات والكفاءة المطلوبة لتأدية مهامه (نور، 1999، ص12).

إن مراجع الحسابات الخارجي يتعامل كغيره من أصحاب المهن الحرة مع مجموعة من العملاء من خلال أداء خدمات معينة لهؤلاء العملاء مقابل أتعاب محددة يحصل عليها، وتعتبر مسألة تحديد أتعاب المراجع عن الخد مات التي يؤديها للعملاء ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر المراجع ومن وجهة نظر العميل أيضاً، حيث أن كل طرف يريد أن تتعادل قيمة الأتعاب المدفوعة مع قيمة الخدمات المقدمة، بشكل يحقق للمراجع أتعاباً متوازنة مع ما يقدمه من خدمات، ويحقق للعميل في نفس الوقت ما يطلبه من درجة جودة الخدمة (عبد العليم، 2000، ص31)؛ ولكـــن هذه الأتعاب تتأثر بعدة عوامل تُخفضها أو ترفعها،وتتناول هذه الدراسة إحدى العوامل المؤثرة في تحديد تلك الأتعاب، ألا وهو جودة المراجعة الداخلية، وذلك سعياً للكشف عن العلاقة القائمة بين هذا العامل وبين أتعاب المراجع الخارجي ومعرفة إلى أي مدى يمكن أن تُساهم جودة المراجعة الداخلية في تحديد تلك الأتعاب، لـذا فإن الباحثة تسعى لتعميق البحث في هذا المجال من خلال محاولة الإجابةعلى التساؤل التالي:

"ما مدى إمكانية الاستفادة من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي؟"

ثالثاً:أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد مدى إمكانية الاستفادة من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي، و لتحقيق ذلك يستلزم دراسة وتحليل ما يلي:

- 1 جودة المراجعة الداخلية، مفهومها ومحدداتها، والخدمات التي تقدمها.

2- أتعاب المراجع الخارجي، ومهامه.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تستمد هذ ه الدراسة أهميتها في مجال التطبيقات العملية في بيئة المراجعة، من خلال تحفيز العملاء على زيادة الاهتمام بتحديد أتعاب المراجع الخارجي طبقاً لجودة المراجعة الداخلية، فوجود إدارة للمراج عة الداخلية ذات جودة عالية يؤدي إلى تقليل جهد المراجع الخارجي واختصار للوقت الذي يستغرقه في أداء عمله، وبالتالي يحقق للمراجع أتعاباً متوازنة مع ما يقدمه من خدمات، ويحقق للعميل في نفس الوقت ما يطلبه من درجة جودة الخدمة.

خامساً: فرضيات الدراسة:

للتحقق من أ هداف الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية الصفرية والبديلة كالتالي:**يمكن الاستفادة من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.**

ولاختبار الفرضية الرئيسية الصفرية وا لبديلة تم اشتقاق فرضيات فرعية، معتمدة على المتغيرات المراد دراستها الواردة في الإطار النظري للدراسة، و ذلك على النحو التالي:-

الفرضية الفرعية الأولى :يمكن الاستفادة من موضوعية المراجع الداخلي و استقلاليته في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.

الفرضية الفرعية الثانية : يمكن الاستفادة من خبرة وكفاءة أداء المراجع الداخلي في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.

الفرضية الفرعية الثالثة:يمكن الاستفادة من مهمة المراجع الداخلي والمتعلقة باكتشاف الغش و التلاعب في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.

الفرضية الفرعية الرابعة :يمكن الاستفادة من حرص المراجع ال داخلي على وجود نظام كفؤ و فعّال للرقابة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.

الفرضية الفرعية الخامسة :يمكن الاستفادة من التخطيط لعملية المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المرا جع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.

الفرضية الفرعية السادسة:يمكن الاستفادة من التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة وقواعد وآداب المهنة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.

سادساً- منهجية الدراسة:

تقوم منهجية الدراسة على الجمع بين كل من الدراسة النظرية و الدراسة الميدانية وذلك على النحو التالي:

1- الدراسة النظرية:

ويتم تغطية هذا الجانب بدراسة وتحليل الأدب المحاسبي، وذلك بالرجو ع إلى الدوريات والمراجع والرسائل العلمية والدراسات السابقة بالإضافة إلى الأدب المهني المتعلق بمعايير المراجعة الصادرة عن الهيئات المهنية، بغرض بناء إطار نظري يُركز على علاقة جودة المراجعة الداخلية بتحديد أتعاب المراجع الخارجي.

2- **الدراسة الميدانية:**

يُركز الجانب الميداني من الدراسة على إجراء استطلاع لآراء عينة من المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس وفي هذا الإطار تم اختيار صحيفة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الميدانية، وذلك من خلال توزيعها على عينة الدراسة متضمنة مجموعة من ا لأسئلة تتعلق بجودة المراجعة الداخلية وأتعاب المراجع الخارجي، ومن خلال إجابات المشاركين في الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار فرضية الدراسة؛ سيتم تحديد مدى إمكانية الاستفادة من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي وتحديد العلاقة بينهم.

سابعاً: حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على تحديد مدى إمكانية الاستفادة من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي، بالتطبيق على مكاتب المراجعة الخارجية الواقعة في مدينة طرابلس وذلك للأسباب التالية:

1- وجود العديد من مكاتب المراجعة بمدينة طرابلس والمتشابهة مع مثيلاتها في جميع أنحاء ليبيا وبالتالي يمكن تعميم نتائج الدراسة، سيما وأن مكاتب المراجعة بطرابلس يقارب 354 مكتب من إجمالي مكاتب المراجعة في ليبيا وهي تمثل بيئة الدراسة المستهدفة، في حين أن عدد المحاسبين والمراجعين القانونيين بطرابلس يشكل نسبة 40% من إجمالي عدد المحاسبين و المراجعين الخارجيين القانونيين في ليبيا.

2- تم الاقتصار على استقصاء آراء مراجعي المكاتب الخاصة دون مراجعي ديوان المحاسبة نظراً لأن أتعاب الفئة الأخيرة يتم تحديدها من خلال إدارة ديوان المحاسبة وليس بالتعاقد المباشر مع العملاء.

تحتوي هذه الدراسة على جزئيين، يركز الأول على العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأتعاب المراجع الخارجي، أما الجزء الثاني فقد خصص لتوضيح المنهجية المتبعة في الدراسة العملية وتحليل البيانات التي سيتم تجميعها من خلال صحائف الاستب يان، وفي نهاية الدراسة يتم عرض أهم النتائج والتوصيات التي يتم التوصل إليها.

ثامناً- الدراسات السابقة:

من خلال تحليل الأدب المتخصص في هذا المجال تبين نذرة الدراسات في مجال علاقة أتعاب المراجع الخارجي بجودة المراجعة الداخلية و بالأخص في البيئة المحلية، أما على مستوى العالم فقد اختبرت دراسة الرحيلي وفريدي، (1997)، أثر عوامل جودة عملية المراجعة على الأتعاب من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية، و توصلت الدراسة إلى تحديد (35) عاملاً من عوامل الجودة مؤثراً على أتعاب المراجع الخارجي تم تبويبها في ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى وهي :عوامل الجودة المرتبطة بالهيكل التنظيمي لمكتب المراجعة والثانية هي:عوامل الجودة المرتبطة بتخطيط عملية المراجعة، والمجموعة الأخيرة تشمل:عوامل الجودة المرتبطة بتنفيذ عملية المراجعة، وأفادت الدراسة بأن سمعة المكتب هي أكثر عوامل الجودة أهمية من حيث تأثيرها على الأتعاب، في حين باقي عوامل الجودة المرتبطة بنسبة إتمام خطة المراجعة قبل اليوم الأول للعميل الميداني، و فعالية فحص وتقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية للعميل أقل أهمية من حيث تأثيرها على الأتعاب، ورغم أهمية نتائج هذه الدراسة إلاّ أنها قد طبقت في بيئة تختلف عن البيئة المحلية (ليبيا)، كما أنها نُقلت وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة بتلك الشركات.

وفي نفس الإطار، اختبرت دراسة Felix and Gramling(2001) العلاقة بين المساعدة التي يمكن أن تُقدمها المراجعة الداخلية للمراجعة الخارجية، وتأثيرها على أتعاب المراجعة.ولقد خلصت الدراسة بأنه كلما زادت مساهمة المراجعة الداخلية أدى إلى انخفاض أتعاب المراجعة الخارجية، فعلى سبيل المثال : إذا زادت مساهمة المراجعة الداخلية من 0 إلى 26,57% من أعمال مراجعة القوائم المالية فإن أتعاب المراجعة تنخفض بنسبة 18% تقريباً، رغم أهمية نتائج هذه الدراسة إلا إنها ركزت على سلوك المراجعين في بيئة مختلفة ثقافياً تماماً عن البيئة المحلية من حيث القوانين و اللوائح التي تنظم المهنة ومستوى أداء المراجعين (أمريكيا).

يتضح من دراسة وتحليل الدراسات السابقة وخاصة التي تمت في البيئة المحلية أنها لم تتعرض للتحقق من مدى إمكانية الاستفادة من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي، باستثناء دراسة الرحيلي وفريدي (1997)، والتي تعرضت لأثر جودة المراجعة الداخلية على أتعاب مراجعي الشركات المساهمة السعودية، ورغم أهمية نتائج هذه الدراسة إلاّ أنها

قد طبقت في بيئة تختلف عن البيئة المحلية (ليبيا)، كما أنها نُقلت وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة بتلك الشركات، وما يُقيد نتائج هذه الدراسة حالياً أيضاً هو مرور أكثر من عشر سنوات عليها.

أما بخصوص دراسة Felix and gramling (2001)، ودراسة Wood and david (2007)، واللتان أسفرتا عن وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة الداخلية و أتعاب المراجع الخارجي، فقد درستا سلوك المراجعين في بيئتين مختلفتين ثقافياً تماماً عن البيئة المحلية من حيث القوانين واللوائح التي تنظم المهنة ومستوى أداء المراجعين وغيرها وهما أمريكا والهند على التوالي، وبالتالي يتجلّى اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة؛ حيث تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء آراء المراجعين الخارجيين الليبيين بخصوص مدى إمكانية استفادتهم من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعابهم.

الجانب النظري:

العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأتعاب المراجع الخارجي:-

عرفت المراجعة الداخلية بأنها "وظيفة تقييم مستقلة أنشئت داخل التنظيم تُهدف إلى مساعدة أعضاء هذا التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية، و ذلك عن طريق إمدادهم بالبيانات والمعلومات التحليلية، وعمل الدرا سات و تقديم المشورة والتوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي تمت مراجعتها " (خلاط، 2002، ص3) ، إن نظام المراجعة الداخلية من الأمور الهامة بالنسبة للمراجع الخارجي والذي يقدم تقريره الفني المستقل عن القوائم المالية للشركة، وذلك لأن المراجعة الداخلية تعتبر من العناصر الهامة لنظام الرقابة الداخلية و الذي تعتبر مهنة المراجعة الخارجية دراسته إحدى معاييرها الهامة والمتعارف عليها.

من المعروف أن المراجعة الخارجية قد تحولت في العصر الحديث من مراجعة تفصيلية إلى مراجعة اختباريه تعتمد على العينات ،وذلك بسبب كبر حجم المشروعا ت وتعدد عملياتها وتعقدها، وأصبح المراجع الخارجي يقوم بالمراجعة الاختبارية وليس التفصيلية والتي يمكن خلالها الاعتماد على نتائج الفحص التي يقوم بها المراجع الداخلي على مدار العام مما يجعله يقلل من اختباراته فيؤدي إلى التوفير في تكلفة المراجعة، وكذلك إمكانية إنجاز مختلف

أعمال المراجعة في وقت قصير وذلك لأن وجود المراجعة الداخلية الجيدة يُسهل أعمال المراجعة ويوفر وقتاً وجهداً كبيرين (حموده، 2011، ص96).

لقد أوضح، السيد (2007، ص66-67)، بأن جودة المراجعة الداخلية تنقسم إلى نوعين الجودة الفنية للمراجعة والجودة الوظيفية، حيث عرّف الجودة الفنية للمراجعة بأنها "الدرجة التي خلالها تستوفي عملية المراجعة توقعات العميل اتجاه اكتشاف الأخطاء والتقرير عنها والمخالفات المرتبطة بالشركة محل المراجعة وقوائمها المالية "، ومن ثم فإن جودة المراجعة الفنية تدرس جودة الناتج لعملية المراجعة، وكيف يقوم المراجع بإيجاد الأخطاء في القوائم المالية بشكل أفضل أو باكتشاف الغش أو تحديد مشاكل الاستمرارية ،أما جودة المراجعة الوظيفية فقد عرّفها بأنها "الدرجة التي يمكن معها الوفاء بتنفيذ عملية المراجعة وتوصيل نتائجها حسب توقعات المستهلك، أن ذلك الجانب من جودة عملية المراجعة لا يمثل النتيجة فقط بل العملية في حد ذاتها أيضاً.

جودة خدمات المراجعة الداخلية:

يعتبر مفهوم جودة الخدمة من المفاهيم المجردة ،وبالتالي يكون من الصعب وضع تعريف دقيق ومحدد له، وذلك بسبب اختلاف طبيعة وخصائص الخدمة بالمقارنة مع المنتجا ت المادية، أن الدراسات الحديثة تتفق على وأن مفهوم جودة الخدمة يمكن إدراكه من خلال إحساس العميل أو مستهلك الخدمة بمستوى الأداء الذي تقد م به ومدى التفوق و درجة التميز أثناء تأدية تلك الخدمة، (الدهراوي، 2006، 163) ،وكما هو معروف أن التفوق و التطور يُعتبر رهناً لجودة الخدمة المؤداة، فالتطور يكون مفيداً بالنسبة للمراجعة الداخلية لو أنه كان مفيداً للإدارة ولجنة المراجعة باعتبارهما المستفيدين من خدماتها وذلك باعتبار أن المراجعة الداخلية تهدف إلى تقديم خدمة سواء للشركة أو للإدارة.

لقد أصبح مفهوم جودة المراجعة الد اخلية هو محور اهتمام مجموعة العاملين و المستخدمين في بيئة المراجعة الداخلية ، وبهذا تعرف جودة المراجعة الداخلية بأنها "درجة تطابق الخدمات المقدمة من قبل إدارة المراجعة الداخلية مع المواصفات أو الخصائص المحددة مسبقاً والتي تحدد مقدماً قيمة خدمات المراجعة بالنسبة للمستفيدين من عملية المراجعة، "وبمعنى أخر ، هي درجة تنفيذ إدارة المراجعة الداخلية لمسؤولياتها تجاه الإدارة ولجنة المراجعة و الشركة ككل، (محمد، 2000، ص32).

ولكي يكون عمل قسم المراجعة الداخلية على مستوى عالٍ من الجودة يجب أن يقوم بمراجعة كاملة لجميع الم ستندات والدفاتر والسجلات الخاصة بالمشروع سواء كانت مالية أو غير مالية، حيث يجب أن يمتد عمل المراجع الداخلي بالإضافة إلى السجلات المالية إلى كافة السجلات غير المالية مثل ملفات الموظفين، وذلك للتأكد من تطبيق تعليمات الإدارة، ويرجع السبب في ضرورة اطّلاع المرا جع الداخلي على كافة السجلات والمستندات لضمان حُسن أداء عمله بشقيه "مراجعة مالية ومراجعة أعمال " (الجمل والجزار، 2000، ص196).

محددات أتعاب المراجع الخارجي:

تعتبر الأتعاب التي يتقاضاها المراجع الخارجي مصدراً رئيسياً من مصادر إيرادات مكاتب المراجعة، تسعى إلى تعظيمها بهدف الحصول على أفضل عائد ممكن من ممارسة المهنة، حيث أن من حق المراجع الممارس للمهنة، الذي يقوم بتقديم خدمات مهنية لعملائه بأمانة وموضوعية وفقاً للمعايير الفنية المناسبة، الحصول على أتعاب مقابل تلك الخدمات التي يؤديها، ولكن هذه الأتعاب تتأثر بعدة أمور تُخفضها أو ترفعها، وفي هذا الخصوص، تحدثت معايير المراجعة الداخلية عن محددات جودة المراجعة الداخلية، من خلال معايير الخواص، التي تتضمن الصفات الخاصة بالمنشآت والأفراد الذين يؤدون أعمال المراجعة الداخلية، وفي هذا المجال أشار المعيار رقم (1100) الصادر عن (IIA) إلى أن نشاط المراجع الداخلي يجب أن يكون مستقلاً وعلى المراجعين الاتصاف بالموضوعية (النزاهة وعدم التحيز) إثناء تأدية عملهم، كما أوضح نفس المعيار بأنه على مدير المراجعة أن يتصل بمستوى إداري داخل الشركة يسمح لنشاط المراجعة الداخلية بالإطلاع بمسؤولياته، و أشار المعيار رقم 1210 الصادر عن (IIA) الذي يحمل اسم البراعة بأنه على المراجع امتلاك المعرفة والمهارات والكفاءة المطلوبة لتأدية مهامه (عبدالعال، 2004، ص76)

إن المراجعة الداخلية يمكن أن تؤثر على الإجراءات التي ينفذها المراجع الخارجي وعند أداء مهام المراجعة ا لخارجية قد يعتمد المراجع الخارجي على أعمال أدتها وظيفة المراجعة الداخلية مسبقاً أو على أعمال تطلب منها مباشرةً. ،ولا شك إن وجود قسم للمراجعة الداخلية يمكن أن يؤدي إلى تقليص حجم المهام والوقت اللازم لتنفيذ هذه المهام، شرط أن يتحلى المراجعون الداخليون بالكفاءة والموضوعية وإتباع نظام رقابة داخلية كفء و

فعال والالتزام بقواعد وآداب المهنة وتنفيذ جميع الأعمال الملقاة على عاتقهم، كما يمكن أن يحقق قسم المراجعة الداخلية الجيد في المنش أة وفرات في التكاليف الخاصة بأتعاب المراجع الخارجي تأسيساً على ما سبق (حموده، 2011، ص97).

يمكن تلخيص أهم محددات جودة المراجعة الداخلية في ست نقاط وهي:

أولاً- قسم مستقل للمراجعة الداخلية.

ثانياً- أفراد مؤهلون للقيام بالمراجعة الداخلية.

ثالثاً- اكتشاف المراجع الداخلي للأخطاء.

رابعاً- نظام جيد للرقابة الداخلية.

خامساً- التخطيط لعملية المراجعة الداخلية (جودة العمل المؤدى).

سادساً- قواعد وآداب السلوك المهني للمراجع الداخلي.

والتالي عرض تحليلي للمحددات المذكورة آنفاً ، وذلك بالاعتماد على أدب المراجعة المتخصص واستنتاج أثر هذه المحددات على أتعاب المراجع الخارجي:

أولاً- قسم مستقل للمراجعة الداخلية:

يعتبر استقلال المراجعة الداخلية من أهم الدعائم التي تجعل لعمل هذا القسم قيمة وفائدة و بدون هذا الاستقلال فإنه يصبح عديم الفائدة، فالمراجع الداخلي يجب أن يكون مستقلاً عن الأنشطة التي تخضع للمراجعة، وتتوافر صفة الاستقلالية في المراجع الداخلي عندما يك ون قادراً على إنجاز عمله بحرية وموضوعية، بحيث يمكن إبداء رأيه بدون تحيز أو تأثير من الإدارات التي تخضع للمراجعة (القباني، 2006، ص92).

إن وجود إدارة مراجعة داخلية مستقلة بالشركة، وما لذلك من تأثير في تحسين طرق العمل وتدعيم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى اطم ئنان المراجع الخارجي، وبالتالي تقليص نطاق اختباراته اعتماداً على عمل المراجع الداخلي، حيث أن موقع إدارة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي يؤثر على موضوعية وحيادية المراجع الداخلي وذلك من خلال ارتباط إدارة المراجعة

الداخلية بأعلى مستوى إداري، وأن تكون إدارة المراجعة الداخلية بعيدة عن أي أعمال تنفيذية أو تشغيلية، كما يجب النظر بعناية لأية قيود أو تحديد تضعه الإدارة أمام المراجعة الداخلية، و أن يكون للمراجع الداخلي حرية الاتصال بالمراجع الخارجي، وبالتالي سيؤثر على قرار المراجع الخارجي بشأن إمكانية الاستفادة من المراجعة الداخلية في تعديل أو تطوير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الخارجية مما يؤدي إلى تحقيق وفرات في التكاليف الخاصة بأتعاب المراجع الخارجي.

وعلى هذا الأساس مكن توقع الاستفادة من استقلالية المراجع الداخلي وموضوعيته في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

ثانياً:أفراد مؤهلون للقيام بالمراجعة الداخلية

يجب تزويد أقسام المراجعة الداخلية بالمنشآت بأفراد من ذوي الكفاءة والخبرة في أعمال تلك المنشآت، (القباني، 2006، ص94) ،كما إن الكفاءة المهنية من العوامل الأساسية لنجاح قسم المراجعة الداخلية في قيامه بمسؤولياته تجاه المنش أة، وتعتبر الكفاءة المهنية مسؤولية قسم المراجعة الداخلية ،وكل مراجع به، لذلك على المراجعين الداخليين امتلاك المعارف و المهارات والتخصصات الضرورية التي تمكنهم من تأدية أعمالهم بصورة مرضية، إذا كان العمل يتم بمعرفة أشخاص مؤهلين بالقدر الكافي وحاصل ين على تدريب مناسب بما يمكنهم من العمل كمراجعين داخليين، فإن ذلك سيؤثر على الإجراءات التي ينفذها المراجع الخارجي، مما يؤدي إلى تقليص حجم المهام والوقت اللازم لتنفيذ هذه المهام، وهذا بدوره سيخفض أتعاب المراجع الخارجي.

وعلى هذا الأساس يمكن توقع الاستفادة من خبرة وكفاءة أداء المراجع الداخلي في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

ثالثاً- اكتشاف المراجع الداخلي للغش والتلاعب:

هناك نوعان من الغش، النوع الأول يخدم مصلحة الإدارة من خلال استغلال فرص غير عادلة ويترتب عليها غش الأطراف الخارجية، والشخص الذي يرتكب هذا النوع من الغش يستفيد بشكل غير مباشر حيث إن مصلحته الشخصية تتحقق عندما تستفيد إدارة الشركة من هذا العمل، أما النوع الثاني من الغش فهو يخدم أطرافاً خارجية ويلحق ضرراً بالشركة، وهذا النوع يحقق نتائج مباشرة أو غير مباشرة لموظف معين أو أطراف خارجية مثل الأخطاء المقصودة ، حيث ألزم معيار الكفاءة المهنية المراجع الداخلي بضرورة

المساعدة في منع الغش والتلاعب ،وعلى هذا الأساس يمكن توقع الاستفادة من مهمة المراجع الداخلي والمتمثلة في اكتشاف الغش والتلاعب في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

رابعاً- نظام جيد للرقابة الداخلية:

نصت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية على أن مجال عمل المراجعة الداخلية يجب أن يتضمن فحص وتقييم سلامة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة وجودة الأداء في تنفيذ المسئوليات المحددة فيها .وإن هذه الوظيفة تساهم في إضافة قيمة للشركة عندما يقوم ال مراجع الداخلي بتقييم مدى نجاح نظم الرقابة في مواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة حيث أن نظم الرقابة تصمم لإدارة المخاطر ومواجهتها.

إن نظام الرقابة الداخلية الجيد والفعّال يتميز بمجموعة من الخصائص الرئيسية والهامة والتي تمثل المقومات الأساسية المطلوب توافرها حتى يمكن اعتبار نظام الرقابة فعّالاً وجيداً في تحقيق الأهداف الرئيسية والتشغيلية له، ولا شك أن توافر هذه الخصائص أو المقومات كلها أو بعضها بشكل معين هو أساس الحكم على مدى قوة نظام الرقابة الداخلية وأساليبها وأدواتها المطبقة في الشركة، حيث أنه عندما يكون نظام الرقابة قوي وفعّال لتوافر هذه الخصائص والمقومات بشكل جيد ومتكامل، فيترتب على ذلك أن يُخفض المراجع من نطاق اختباراته الأساسية المطلوبة لفحص العمليات المختلفة.

يلاحظ مما سبق؛إن وجود نظام سليم وقوي للمراجعة الداخلية يزيد من ثقة المراجع الخارجي فـي درجة قوة نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي تضييق نطاق فحصه لذلك النظام وزيادة الاعتماد عليه في تحديد حجم العينة، وينعكس ذلك في تقليص المراجع الخارجي لمدى إجراءات المراجعة التي سيقوم بتنفيذها.وعلى هذا الأساس يمكن توقع الاستفادة من وجود نظام كفؤ وفعّال للمراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

خامساً:أداء وظيفة المراجعة الداخلية (تخطيط المراجعة الداخلية):

يجب أن يقوم المراجع الداخلي بتخطيط عملية المراجعة، وتخطيط كل جزء من أجزائها، حيث نصت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية بأن عملية التخطيط يجب أن تكون موثقة،أن وجود المراجع الداخلي كموظف داخل الشركة طوال الفترة الزمنية وعلى مدار العام كله يعطيه الفرصة للقيام بإجراءات الفحص التحليلية التفصيلية الشاملة، بينما المراجع الخارجي عادة ما يقوم بالمراجعة الاختبارية وليست الشاملة، والتي يمكنه من خلالها الاعت ماد على نتائج الفحص التي يقوم بها المراجع الداخلي على مدار العام ، وعندما

يكون العمل في إدارة المراجعة الداخلية يتم وفقاً للتخطيط الموضوع لها وأنه يتم الإشراف عليه بشكل ملائم، فإن ذلك سيؤثر على قرار المراجع الخارجي بشأن مدى إمكانية الاستفادة من المراجعة الداخلية في تعديل أو تطوير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الخارجية ، وتحقيق وفرات في التكاليف الخاصة بأتعاب المراجعة الخارجية.

وعلى هذا الأساس يمكن التوقع بأن التخطيط لعملية المراجعة الداخلية يمكن الاستفادة منه في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

سادساً- قواعد وآداب السلوك المهني للمراجع الداخلي:

إن دليل السلوك الأخلاقي يعتبر واجب التطبيق على كافة أعضاء مجمع المراجعين الداخليين والمراجعين الداخليين المعتمدين، وإن العضوية في المجمع وقبول لقب مراجع داخلي معتمد يعتبر إجراء اختباري، بموجب ذلك القبول يتحمل الأعضاء والمراجعون الداخليون المعتمدين مسئولية التنظيم الذاتي إلى حد أكبر أو أبعد من مجرد متطلبات القوانين والتشريعات، حيث أن الأعضاء الذين يتم الحكم عليهم عن طريق مجلس الإدارة في المجمع عند مخالفتهم و انتهاكهم معايير سلوك دليل الأخلاق سوف يتعرضون إلى فقدان عضويتهم في المجمع، أيضاً فإن المراجعين الداخليين المعتمدين الذين يحكم عليهم بالمثل سيتعرضون لفقدان لقب مراجع داخلي معتمد (السيد، 2005، ص641) ، وعلى هذا الأساس يمكن التوقع بأنه يمكن الاستفادة من التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة وآداب وسلوك المهنة في تحدي د أتعاب المراجع الخارجي.

الدراسة الميدانية:وصف البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين والمراجعين القانونيين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس والذي يبلغ عددهم (768) فرداً، ونظراً لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع لذلك تم اختيار عينة عشوائية طبقية من المحاسبين والمراجعين القانونيين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس، ولقد تم احتساب العينة كالأتي:

$$n = \frac{Np\,(1-p)Z^{2}_{(1-\frac{\alpha}{2})}}{(N-1)B^{2} + P(1-P)Z^{2}_{(1-\frac{\alpha}{2})}} =$$

$$\frac{768 \times 0.5 \times 0.5 \times (1.96)^{2}}{767 \times (0.06)^{2} + 0.5 \times 0.5 \times (1.96)^{2}} = \frac{737.5872}{3.7216} = 198$$

لقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (198) والمتحصل منها والقابل للتحليل (173) استمارة .لقد تماست خدا م اختبا رzحول المتوسط لاختبا ر فرضيات الدراسة ولان التوزيع في هذه الدراسة طبيعي وحجم العينة كبير، لذلك هذا الاختبار يعتبر مناسب لاختبار فرضيات هذه الدراسة (عبد الحميد البلداوي، 1997، ص332).

اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

أولاً- مدى الاستفادة من موضوعية المراجع ال داخلي واستقلاليته في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمد ى الاستفادة من موضوعية المراجع الداخلي واستقلاليته في تحديد أتعاب المراجع الخارجي تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) فكانت النتائج **كما في الجدول رقم (1).**

الجدول رقم (1): نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من موضوعية المراجع الداخلي واستقلاليته في تحديد أتعاب المراجع الخارجي

ر.م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	حصول المراجع الداخلي على مساندة الإدارة العليا للشركة وحياده واستقلاليته في أداء عمله.	4.31	.879	-10.611	.000
2	وجود لجنة مراجعة في الشركات التي تقومون بمراجعتها مما يُعزز ويُدعم استقلالية المراجع الداخلي.	3.96	1.163	-7.740	.000

3	مسؤولية المراجع الداخلي الكاملة عن الأعمال التي يقوم بها بقسم المراجعة الداخلية.	4.18	.894	-10.090	.000
4	تبعية نطاق عمل المراجع الداخلي إلى الإدارة العُليا دعماً و تعزيزاً لاستقلاليته و ليس للإدارات التنفيذية بالشركة.	4.20	1.076	-9.538	.000
5	مشاركة مجلس الإدارة في تعيين أو تغيير المراجع الداخلي و بالتالي تدعيم استقلاليته.	3.98	.946	-9.298	.000
6	توضيح مسؤوليات وأهداف وسلطات المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للشركة، والسماح للمراجع الداخلي بالإطلاع على كافة المستندات والدفاتر.	4.43	.764	-11.088	.000
7	تمتع المراجع الداخلي بالاستقلال الذهني، و قدرته على صنع الأحكام وإبداء الرأي بدون تحيز.	4.22	.901	-10.161	.000
8	تحرر المراجع الداخلي من تعارض المصالح	4.23	.892	-10.186	.000

	الناشئة عن العلاقات المهنية أو الشخصية.				
9	تحرر المراجع الداخلي من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على نطاق عمله.	4.15	1.012	-9.428	.000

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من موضوعية المراجع الداخلي واستقلاليته في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس،لذلك نر فض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ثانياً: مدى الاستفادة من خبرة وكفاءة أداء المراجع الداخلي في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمد ى الاستفادة من خبرة وكفاءة أداء المراجع الداخلي في تحديد أتعاب المراجع الخارجي تم استخدام اختبار و لكوكسن حول المتوسط (3) فكانت النتائج **كما في الجدول رقم (2).**

الجدول رقم (2): نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من خبرة وكفاءة أداء المراجع الداخلي في تحديد أتعاب المر اجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس .

ر.م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	توفر المستويات المناسبة من التأهيل العلمي والخبرة لشغل الوظائف المختلفة في قسم المراجعة الداخلية لضمان تطبيق المعايير المهنية ولأداء أعمال المراجعة الداخلية بكفاءة عالية.	4.45	.879	-10.773	.000
2	توفر المهارات والتخصصات الأساسية اللازمة للقيام بوظيفة المراجعة الداخلية بإدارة المراجعة الداخلية التي تقوم بمراجعتها.	4.31	.712	-10.964	.000
3	إشراف مدير المراجعة الداخلية بشكل كافي على أعمال المراجعين الداخليين من بداية مرحلة التخطيط إلى نهاية مرحلة إعداد التقرير.	4.22	.933	-9.844	.000
4	توفر مهارة التواصل لدى المراجعين الداخليين في الشركات التي تراجعون حساباتها.	4.14	1.002	-9.333	
5	محافظة المراجع الداخلي على كفاءته الفنية من خلال التعليم المستمر، ومتابعته للتطورات الحديثة لمعايير المراجعة الداخلية.	4.31	.956	-10.239	
6	بذل المراجعين الداخليين في الشركات التي تقومون بمراجعة حساباتها للعناية المهنية المعقولة عند أدائهم لأعمال المراجعة الداخلية.	3.98	.967	-9.048	

من خلال الجدول رقم (2)نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من خبرة وكفاءة أداء المراجع الداخلي في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث أن متوسط إجابة مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات

تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ثالثاً:مدى الاستفادة من مهمة المراجع الداخلي والمتعلقة باكتشاف الغش و التلاعب في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من مهمة المراجع الداخلي والمتعلقة باكتشاف الغش والتلاعب في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس تم استخد ام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) وكانت النتائج **كما في الجدول رقم (3).**

الجدول رقم (3): نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من مهمة المراجع الداخلي والمتعلقة باكتشاف الغش والتلاعب في تحد يد أتعاب المراجع الخارجي

ر.م	العبـــرة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	اقتناع المراجع الداخلي بأنه أقدر على التعامل مع أوجه التلاعب من غيره.	3.66	1.069	-6.865	.000
2	وجود نطاق كافي لدى المراجع الداخلي وقدرة على اكتشاف التلاعب.	3.98	.912	-9.374	.000
3	تفهم المراجع الداخلي للعمليات ولنظام الرقابة الداخلية أكثر من المراجع الخارجي.	3.83	1.070	-7.764	.000
4	عُمق تركيز المراجع الداخلي على نظام الرقابة الأمر الذي يعمل على منع التلاعب.	3.99	.928	-9.283	.000
5	معرفة المراجع الداخلي الكافية حول الخصائص التي يتصف بها الغش و التلاعب والطرق المستخدمة في ارتكاب الغش.	4.13	.893	-9.934	.000

6	يقظة المراجع الداخلي لفرص حدوث الغش والتلاعب مثل ضعف إجراءات الرقابة.	4.27	.793	-10.709	.000
7	قيام المراجع الداخلي في الشركات التي تقومون بمراجعة حساباتهم بإجراء الاختبارات اللازمة في حالة وجود مؤشرات على حدوث حالات غش وتلاعب.	3.94	1.012	-8.846	.000
8	إبلاغ المراجع الداخلي للمسئولين داخل الشركة عن مؤشرات الغش و التلاعب وذلك للتوصية بمزيد من البحث والتحري.	4.06	.910	-9.546	.000

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من مهمة المراجع الداخلي والمتعلقة باكتشاف الغش والتلاعب في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات و نقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

رابعاً: مدى الاستفادة من حرص المراجع الداخلي على وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفعّال في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من حرص المراجع الداخلي على وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفعّال في تحديد أتعاب المراجع الخارج تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) فكانت النتائج **كما في الجدول رقم (4).**

الجدول رقم (4) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من حرص المراجع الداخلي على وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفعّال في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس:

ر.م	العبـارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	قيام المراجع الداخلي في الشركات التي تراجعون حساباتهم بفحص ومراجعة البيانات المالية والتشغيلية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.	4.03	.924	-9.281	.000
2	قيام المراجع الداخلي في الشركات التي تراجعون حساباتهم بفحص النظم المطبقة للتأكد من مدى تمشيها مع السياسات و الإجراءات والقوانين واللوائح.	4.14	.923	-9.966	.000
3	قيام المراجع الداخلي في الشركات التي تراجعون حساباتهم بفحص ومراجعة الوسائل والإجراءات المستخدمة في حماية الأصول، والتحقق من الوجود الفعلي لها.	4.00	.976	-9.151	.000
4	قيام المراجع الداخلي في الشركات التي تراجعون حساباتهم بفحص وتقييم مدى الكفاءة في استخدام الموارد.	3.77	.985	-7.919	.000
5	قيام المراجع الداخلي في الشركات التي تراجعون حساباتهم بفحص ومراجعة العمليات للتأكد مما إذا كانت النتائج المحققة متمشية مع الأهداف الموضوعة.	3.82	.894	-8.728	.000
6	قيام المراجع الداخلي في الشركات التي تراجعون حساباتهم بالتحقق من أن العمليات التشغيلية قد تم تنفيذها وفقاً لما هو مخطط لها.	3.82	1.016	-8.180	.000

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3.5) لجميع العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من حرص المراجع الداخلي على وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفعّال في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس،لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3.5) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

خامساً:مدى الاستفادة من التخطيط لعملية المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من التخطيط لعملية المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس، تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) **كما هو في الجدول رقم (5).**

الجدول رقم (5) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من التخطيط لعملية المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجع ة الخارجية بمدينة طرابلس:

ر.م	العبـارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	قيام المراجع الداخلي بتخطيط وتحديد إجاءات ما ينوي تحقيقه، وتحديد درجة الخطر المرتبطة بالأنشطة التي يراجعها.	3.69	1.081	-6.977	.000

2	قيام إدارة المراجعة الداخلية بتخطيط وتحديد الموارد اللازمة لأداء عملية المراجعة من عنصر بشري ووقت.	3.76	1.055	-7.654	.000
3	قيام المراجع الداخلي بالتواصل مع الإدارة المسئولة عن الأنشطة محل المراجعة لمناقشة الأهداف المتعلقة بعملية المراجعة وتوقيتها.	3.84	1.061	-7.966	.000
4	توضيح برنامج المراجعة الداخلية المكتوب لأهداف المراجعة ونطاق عمل المراجع الداخلي ودرجة الفحص التي ستجرى.	4.04	.852	-9.880	.000
5	تحديد إدارات وأقسام المراجعة الداخلية لتوقيت إصدار التقارير والجهة المكلفة بإصدار هذه التقارير.	4.13	.818	10.272-	.000
6	موافقة مدير المراجعة الداخلية على خطط إدارة المراجعة الداخلية وأي تعديلات تطرأ عليها.	3.95	1.010	-8.842	.000

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من التخطيط لعملية المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس،لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات

البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

سادساً :مدى الاستفادة من التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة و قواعد وآداب المهنة في تحديد أتعاب ا لمراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة وقواعد وآداب المهنة في تحديد أ تعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس،تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) فكانت النتائج **كما في الجدول رقم (6).**

الجدول رقم (6): نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة وقواعد وآداب المهنة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

ر.م	العبـــارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	اتسام المراجع الداخلي بالشركات التي تراجعون حساباتهم بالأمانة والموضوعية والحرص في أداء واجباته ومسؤولياته.	4.12	.897	-10.019	.000
2	اتسام المراجع الداخلي بالشركات التي تراجعون حساباتهم بالإخلاص في جميع الأمور المتعلقة بالتنظيم الذي يعمل فيه.	3.97	.958	-9.060	.000
3	عدم انخراط المراجع الداخلي بالشركات التي تراجعون حساباتهم في أي نشاط يؤدي إلى الإساءة بمهنة المراجعة الداخلية أو للتنظيم الذي يعمل فيه.	4.03	.982	-9.396	.000
4	عدم قيام المراجع الداخلي بالشركات التي تراجعون حساباتهم إلاّ بالأعمال التي يمكنه القيام بها بكفاءة وموضوعية.	3.99	.955	-9.336	.000

5	استخدام المراجع الداخلي بالشركات التي تراجعون حساباتهم الوسائل المناسبة للالتزام بمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.	3.82	.975	-8.345	.000
6	أمانة المراجع الداخلي بالشركات التي تراجعون حساباتهم على المعلومات التي يحصل عليها خلال عملية المراجعة، و عدم استخدامها لتحقيق مكاسب شخصية.	3.98	.997	-9.151	.000
7	كشف المراجع الداخلي بالشركات التي ترجعون حساباتهم عند إعداده لتقارير عن نتائج أعماله جميع الحقائق الجوهرية المعروفة له.	3.98	.970	-9.213	.000
8	سعي المراجع الداخلي بالشركات التي تراجعون حساباتهم دائماً وبصفة مستمرة لتحسين كفاءته و فعاليته وجودة	3.83	1.037	-7.978	.000

	الخدمات التي يقدمها.				
9	التزام وحفاظ المراجع الداخلي بالشركات التي تراجعون حساباتهم عند ممارسته للمهنة بالمعايير العالية للتأهيل، والأخلاق التي تضعها الهيئات المهنية المتخصصة.	3.86	1.122	-7.728	.000

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسط إجابات مفردات عينة الدر اسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة وقواعد وآداب المهنة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس ، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بمدى الاستفادة من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس ، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمحاور السابقة واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (7) ،ومن خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 21.162 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة 4.034 وهو يزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يشير إلى ارتفاع مستوى الاستفادة من

جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.

الجدول رقم (7) نتائج اختبار zحول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة الاستفادة من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس:

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة الاستفادة من جودة المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس .	4.034	0.628	21.162	0.000

نتائـج الدراسة وتوصيـاتهـا:

من خلال التحليل السابق يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

1- يمكن الاستفادة من موضوعية المراجع الداخلي واستقلاليته في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

2- يمكن الاستفادة من خبرة وكفاءة أداء المراجع الدا خلي في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

3- يمكن الاستفادة من المهمة الأساسية للمراجع الداخلي والتي تتعلق باكتشاف الغش والتلاعب في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

4- يمكن الاستفادة من حرص المراجع الداخلي على وجود نظام كفؤ وفعّال للرقابة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

5- يمكن الاستفادة من التخطيط لعملية المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

6- يمكن الاستفادة من التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة وقواعد وآداب المهنة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

وبناءً على النتائج أعلاه، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. العمل على تأكيد إمكانية الاستفادة من موضوعية المراجع الداخلي و استقلاليته في تحديد أتعاب المراجع الخارجي، وهذا يتطلب من المراجع الداخلي الاستمرار في أداء عمله بحرية تامة ، والتمتع بالاستقلال الذهني و القدرة على صنع الأحكام وإبداء الرأي بدون تحيز.

2. العمل على تحفيز المراجع الداخلي على الارتقاء بمستواه المهني، من خلال التعليم المستمر، حيث أن متابعته للتطورات الحديثة في معايير المراجعة الداخلية وإجراءاتها وأساليبها الفنية، وعضويته في المنظمات المهنية وحضور الندوات واللقاءات العلمية وامتلاك القدرة والمهارة على التعامل مع الآخرين.

3. التأكيد على تعزيز إمكانية الاستفادة من المهمة الأساسية للمراجع الداخلي و التي تتعلق باكتشاف الغش والتلاعب في تحديد أتعاب المراجع الخارجي، وهذا يتطلب من المراجع الداخلي استمرار الحصول على المعرفة الكافية حول الخصائص التي يتصف بها الغش والتلاعب، وعن الآليات والطرق المستخدمة في ارتكاب الغش والتلاعب وأنواعه.

4. التأكيد على إمكانية الاستفادة من استخدام المراجع الداخلي لنظام رقابة داخلية كفؤ وفعَّال في تحديد أتعاب المراجع الخارجي، وهذا يتطلب التزام المراجع الداخلي بالسياسات و الخطط والإجراءات والقوانين واللوائح وقيامه بمراجعة النظم المطبقة في الشركة للتأكد من تمشيها مع السياسات والإجراءات والقوانين واللوائح.

5. العمل على تأكيد إمكانية الاستفادة من التخطيط لعملية المراجعة الداخلية في تحديد أتعاب المراجع الخارجي، وذلك من خلال حرص واستمرار قسم

المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين على التخطيط لعملية المراجعة الداخلية من حيث طبيعة الإجراءات وتوقيت أداؤها ومستوى الاختبارات.

6.التأكيد على تعزيز إمكانية الاستفادة من التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة الداخلية وقواعد وآداب المهنة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي، و ذلك من خلال حرص المراجع الداخلي على اتسامه بالأمانة والموضوعية و الإخلاص، وكذلك الحرص على أداء واجباته ومسئولياته وفقاً لاتباعه قواعد و آداب المهنة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1-أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعملية، ط1 (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1999).

2- أسامة صالح محمد بن يوسف : تقييم جودة خدمات المراجعة الداخلية من خلال فجوة التوقعات، رسالة ماجستير غير منشورة، (أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008).

3- أسعد، لينا : دراسة تحليلية م قارنة لأوجه الشبه والاختلاف لكل من المراجع الداخلي والخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2003).

4- الرحيلي عوض سلامة، سمية غازي فريدي: أثر جودة عملية المراجعة على الأتعاب من وجهة نظر لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية، (دراسة ميدانية، 1997).

5- الرفاعي إبراهيم مبارك: جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، (جامعة الملك سعود، 2010).

6- ألفين أرينز وجيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الدسيطي،(الرياض: دار المريخ، 2002).

7-أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، (الإبراهيمية: الدار الجامعية، 2005).

8- ـــــــــــــ ،التطورات الحديثة في المراجعة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007).

9- ثناء القباني ونادر السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، (الإبراهيمية: الدار الجامعية، 2006).

10- حسين أحمد دحدوح : حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة- الإطار النظري والإجراءات العملية، ط1 (عمان: دار الثقافة، 2003).

11- جميل محمد خلاط : قياس مدى إدراك الإدارة العلي ا في الشركات لأ همية المراجعة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، (أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 2002).

12- طارق عبد العا ل حماد، موسوعة معايير المراجعة، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2004).

14- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء لـلعلوم الإدارية والتطبيقية، (عمان : دار الشروق، 1997).

15- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، (الإسكندرية : الدار العربية، 2006).

16- عمر محمد سيدي: استخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة لتحسين كفاءة وفعالية إدارات المراجعة الداخليـة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس، كلية التجارة، 1999).

17- كمال الدين مصطفى الدهراوي : محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006).

18- متولي محمد الجمل: محمد السيد الجزار، أصول المراجعة- الجزء الأول، (من غير ناشر، 2000).

19- محمد بكري عبد العليم: قياس جودة الخدمات المهنية، دراسة تطبيقية لمفاهيم ومقاييس جودة خدمة مراجعة الحسابات وأثرها على رضاء العملاء، (المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، العدد 3، 2000).

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1- Bruno, Francis A, "An Approach to Quality Internal Auditing", Intrernal Auditor, August, (1994).

2- Conner, Ray c, "A Success Formula" Internal Auditor, April, (1992).

3- Felix, JR and Grmbling, A, "The Contribution of Internal Audit Fees And Factors Influencing this Contribution", Journal of Accounting Research, (2001).

4- ISO 9004- 2, "Quality Management And Quality System Elements- part 2: Guidelines For Service", Switzerland, ISO, (1991).

تأثير تردي الأوضاع الأمنية على الممارسات المهنية الإعلامية في ليبيا من وجهة نظر الإعلاميين الليبيين بمدينة بنغازي

د. محمد سالم موسى المنفي
عضو هيأة تدريس بكلية الإعلام - جامعة بنغازي

الإطار المنهجي للدراسة:

مقدمة:

تعد الأخلاقيات الخاصة بالممارسات الإعلامية إحدى أهم الدعائم التي تقوم بدور كبير في التأثير على شكل المحتوى الإعلامي الذي يقدمه القائمون بالاتصال سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات إعلامية،وتكسب أخلاقيات الممارسات الإعلامية أهمية متزايدة في ظل الأزمات والتطورات الأمنية الناجمة من عدم الاستقرار السياسي والتي تنعكس على مختلف مناحي الحياة بشكل عام والعمل الصحفي بشكل خاص ، وتعد مدينة بنغازي من أبرز المدن التي تأثرت بتلك الأوضاع ،وهو ما أثار تساؤلات لدى الباحث حول التأثيرات التي يحدثها تردي الأوضاع الأمنية على أخلاقيات الممارسة المهنية الإعلامية في ليبيا من وجهة نظر القائمين بالاتصال في مدينة بنغازي كنموذج .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التعرف على التأثيرات التي يحدثها تردي الأوضاع الأمنية على أخلاقيات الممارسة المهنية الإعلامية في ليبيا من وجهة نظر القائمين بالاتصال في مدينة بنغازي كنموذج ، حيث إن الأداء الإعلامي للمهام و الالتزام باللوائح والضوابط والقوانين مسألة جوهرية في نجاح هذا الأداء ،وهذا النجاح يتأثر بالعوامل المحيطة بالمؤسسات و القائمين عليها، وبالتالي فإن من أصعب الأمور المحيطة بهذا العمل هو الوضع الأمني ، ونظراً لما تمر به مدينة بنغازي من أحداث وعلى رأسها تردي الوضع الأمني جاءت فكرة هذا البحث وتبلورت مشكلته البحثية في العنوان التالي :

تأثير تردي الأوضاع الأمنية على الممارسات المهنية الإعلامية في ليبيا من وجهة نظر الإعلاميين الليبيين "مدينة بنغازي نموذجاً "،وهذا تم

الوقوف عليه من خلال قياس وجهة نظر القائمين بالاتصال داخل المؤسسات الإعلامية في مدينة بنغازي.

أهمية البحث :إن البحث العلمي يعكس أهمية علمية للموضوع الذي يقوم بدراسته ومعالجته من خلال إبرازه وتناوله والوقوف على جوانبه ،وبالتالي تنعكس أهميته.وتبرز أهميته في كونه يقدم رصداً دقيقاً للتأثيرات التي يحدثها تردي الأوضاع الأمنية على أخلاقيات الممارسة المهنية الإعلامية في ليبيا من وجهة نظر القائمين بالاتصال في مدينة بنغازي كنموذج للمؤسسات الإعلامية. ومن هذا المنطلق فإن أهمية هذا البحث تتمثل في الآتي:

1) تكمن أهمية البحث في قيمته المعرفية لموضوعه حيث أنه يتناول موضوع واقعي ملموس نمر به باستمرار.
2) تتجسد أهمية هذا البحث في إبرازه ل درجات التأثير على القائمين بالاتصال أثناء قيامهم بمهامهم الإعلامية .
3) يكتسب البحث أهميته من الإضافة العلمية التي من الممكن أن يحققها بإتباعه الإجراءات المنهجية الصحيحة ومن الممكن أن يفتح أبواب لبحوث علمية أخرى .

أهداف البحث:

إن أي بحث علمي لابد له من أهداف تعكس قيمته الفكرية والمعرفية والعلمية التي تساهم في معالجة مشكلته ، وبالتالي فإن أهداف هذا البحث تتمثل في الآتي:

- التعرف على تأثير تردي الأوضاع الأمنية على القائمين بالاتصال أثناء معالجتهم للأحداث والوقائع في ظل هذا التردي.
- معرفة درجة التأثير على التعامل مع الاعتبارات الأساسية لائحة المصادر الإعلامية أثناء الحصول على المعلومات وكيفية المعالجة .
- معرفة التزام القائمين بالاتصال بالضوابط الأخلاقية و المهنية للممارسة الإعلامية في ظل تردي الأوضاع الأمنية.
- التعرف على اتجاه القائمين بالاتصال نحو تردي الأوضاع الأمنية وعلاقتها بالممارسة الإعلامية وأدائهم لمهامهم.

تساؤلات البحث:

1) ما هو تأثير الأوضاع الأمنية على اللوائح التي يعمل بها القائم بالاتصال في مهامه الإعلامية ؟
2) ما مدى التزام القائم بالاتصال بالمعايير الأخلاقية التي تعتمدها المؤسسة الإعلامية في ظل تردي الأوضاع الأمنية ؟
3) هل يلتزم القائم بالاتصال بأخلاقيات الممارسة المهنية بمبادئ المصادر في ظل تردي الأوضاع الأمنية ؟
4) ما درجة عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية عند معالجتك للأحداث في ظل تردي الأوضاع الأمنية ؟
5) ما مدى تطبيق الإعلاميين لأخلاقيات الممارسة الإعلامية في ظل تردي الأوضاع الأمنية ؟

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة ومن ثم دراستها و تحليلها وصولاً إلى استخلاص العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة[1] .

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع الإعلاميين و القائم ين بالاتصال بالمؤسسات الإعلامية في مدينة بنغازي ، و هذه المؤسسات تمثل القنوات الفضائية ، والمحطات الإذاعية، والصحف العاملة ووكالة الأنباء الليبية ، حيث تم حصر جميع القائمين بالاتصال في هذه المؤسسات ، وقد بلغ عددهم (78) مفردة ، ونظراً لمناسبة حجم المجتمع وإ مكانية دراسته تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل ، وتم توزيع استمارة الاستبيان التي تم إعدادها لهذا الغرض ، وبالفعل تم إجراء البحث و توزيع الاستمارة على إجمالي القائمين بالاتصال السابق ذكره ،

([1])محمود القاضي ودلال البياتي ، **منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات** ، (عمان : دار الحامد للنشر ، 2008) ، ص 66

وعند سحب واسترجاع الاستمارة من المبحوثين لم يتحصل الباحث على جميع الأع داد إنما تحصل على (63) مفردة ، وقام الباحث بمحاولات عديدة للتواصل مع المبحوثين الذين لم يسلموا استمارات الاستبيان ولكن دون جدوى وبالتالي اعتمد الباحث عدد القائمين بالاتصال الذين تحصل على استماراتهم و الذين بلغ عددهم (63) مفردة ،وبالتالي هذا العدد هو مجتمع البحث .

الإطار المعرفي للبحث:

تعدد الآراء حول دور القائم بالاتصال في العملية الاتصالية والإعلامية، وعلى الرغم من هذا التعدد إلا أن القائم بالاتصال هو أحد أهم الأساسيات في العمل الإعلامي لما يقوم به من مهام ومسؤوليات ترتبط بشكل وثيق بالمسائل الإجرا ئية للعملية الاتصالية ابتداءً من الحصول على الأخبار و المعلومات مروراً بمعالجتها وحتى تداولها بين الجمهور و ترتيب أولوياتها بناءً على ذلك فإن مفهوم القائم بالاتصال يتشكل وفق هذه الآراء والاتجاهات نـحوها، ولذلك نستعرض مفهوم القائم بالاتصال وفقاً لمحاور ثلا ثة ذات صلة بمفهومه ودوره وهي على النحو التالي :

1) مفهوم القائم بالاتصال كمصدر لمعلومات الرسالة الاتصالية [1] :

ينظر هذا المحور إلى القائم بالاتصال على أساس أنه المصدر الحقيقي للمعلومات التي تتضمنها الرسالة الاتصالية ، وهذا من خلال تعامله مع المصادر المتعددة واختيار معلومات بعينها دون الأخرى وتنقيحها بما يتماشى مع أهدافه وغاياته ، فضلاً عن اختياره لنوعية الرسالة الاتصالية التي يهدف إيصالها إلى الجمهور من منطلق أهدافه واتجاهاته أيضاً ، و بالتالي يمكن القول بأن القائم بالاتصال هو المسئول عن نوعية المعلومات ومضام ين الرسالة الاتصالية في حال ظهورها عبر وسائل الإعلام عامة واستهدافها جمهور معين ، ويصل الأمر إلى تحديد أوقات بثها ونشرها .

[1] نهلة عساف ، "العوامل المؤثرة في أداء القائم بالاتصال في الفيلم التسجيلي"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، 1996) ، ص 11 .

مفهوم القائم بالاتصال كحارس للبوابة[1]:

هذا المحور ينظر إلى القائم بالاتصال على أساس أنه المتحكم الأول في ظهور الرسائل الاتصالية من عدمه حيث أنه يمتلك حق المنع والمرور بحكم وظيفته ومسؤوليته ، ويظهر ذلك من خلال ما يسمح له ما ينشر أو يذاع أو يبث من معلومات حول الوقائع والأحداث الجارية فضلاً عن أنه هو المسئول الأول عن حيثيات ودقائق الأحداث ومضامينها بالإضافة إلى أنه يقوم بفرز الوقائع والأحداث بما يتناسب و توجهات المؤسسة التي يعمل بها ،وكذلك بما يتوافق والقيم و النظم المعمول بها في المجتمع ، ومن هنا يظهر كحارس للبوابة المعلوماتية في الرسالة الاتصالية بمختلف أنواعها وأشكالها .

2) مفهوم القائم بالاتصال في إطار نظرية الإبداع [2]:

وفقاً لهذا المحور يتم النظر إلى القائم بالاتصال من خلال مستويات الإبداع في الأداء المهني وكيفية توظيف القدرات من خلال التوافق بين ما يجري من وقائع وأحداث و بين الإبداع في عرضها ومعالجتها بمختلف الأدوات ،وبالتالي لابد للقائم بالاتصال أن يكون على درجة من الإبداع و المهارات في كيفية التعامل مع الأحداث المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية وفق القيم المهنية الخاصة بالأفراد في هذه المجالات .

ومن هذا المنطلق ووفقاً لنظرية الإبداع تظهر لنا أهمية الأخلاقيات المهنية الخاصة بالممارسة الاتصالية و الإعلامية في مخ تلف مجالاتها ، وتعد الأخلاقيات من أهم العوامل المؤثرة في مفهوم القائم بالاتصال واتجاهاته وتوجهاته الفكرية والثقافية والسياسية وغيرها على اعتبار أنها هي المبادئ و

---

[1] عبد النبي الطيب ، إدارة المؤسسات الصحفية ، (جمهورية السودان – جامعة وادي النيل ، بدون دار نشر ، بدون سنة نشر) ، موقع الكتاب على شبكة الإنترنت :
Htt://nilevalley.edu.sd/ais/files/pp/abdalnabi/files/papers/Management%20of%20news%20organiz.ations.pdf.

[2] زيمجونت هنبر ، جماليات فن الإخراج ، ترجمة هناء عبد الفتاح ، بدون طبعة (القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب) ، 1993 ، ص 27 – 105 .

الضوابط والأسس والمعايير والسلوكيات التي تنظم العمل الإعلامي بكل أنواعه ووسائله المختلفة [1] .

وتتحدد مرتكزات هذه الأخلاقيات المهنية في[2]:

1) **المسؤولية :** إن أحد ى أهم مقومات الأخلاقيات المهنية في الممارسة الاتصالية الإعلامية ه ي تحمل القائمين بالاتصال المسؤولية الاجتماعية من خلال اختياراتهم و معالجتهم للقضايا والمعلومات بصورة تمكن الجمهور من تكوين اتجاه ات وآراء مسئولة متزنة ،وبالتالي فإن المسؤولية رهينة الواقعية في الممارسة المهنية.
2) **حرية الصحافة :** إن الأخلاقيات المهنية من مقوماتها المحافظة على حرية الصحافة في سياق احترام حقوق و واجبات الآخرين وعدم الأضرار بخصوصية المسؤولين والأفراد واستخدام هذه الحرية في زعزعة الأمن القومي للبلاد ،وبالتالي لابد من المحافظة على هذه الحرية وفقاً للمهنية الهادفة.
3) **الصدق والدقة :** يعد هذا المرتكز من أساسيات الأخلاقيات المهنية لعمل القائمين بالاتصال ،وهو يقوم على حقيقة و دقة وصحة المحتوى المعلوماتي الذي تقدمه الرسالة الاتصالية وهو بمثابة وكيل الحقيقة التي يعمل بها القائم بالاتصال .
4) **الموضوعية :** ويقصد بها التزام الدقة والإيجاز والوضوح والفصل بين الآراء والأخبار على اعتبار أن الآراء حرة والأخبار مقدسة.
5) **الإنصاف :**ويقصد به الالتزام بحقوق وواجبات الممارسين للعمل الإعلامي وعلى رأسهم القائمين بالاتصال والسماح للجميع بحق الرد في حالة الحاجة لذلك.

العوامل المؤثرة في القائم بالاتصال :

---

[1] زهير حسن،"السياسات التحريرية للصحف الخليجية والعوامل المؤثرة على القائم بالاتصال" ، مجلة سمات – جامعة البحرين ، المجلد 1 ، العدد 2 ، يونيو 2014 ، ص 87 .

[2] جون ل هاتلنج، أخلاقيات الصحافة، (القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، بدون سنة نشر) ، ص 137– 140.

1) **الفلسفة العامة للدولة :** ترتبط الفلسفة العامة للدولة بالرؤية الخاصة بها لمنظومة الأمن القومي والتي تتمثل في "المؤسسات والسياسات الإستراتيجية الخارجية والداخلية وخارطة التهديدات والمخاطر و الأهداف والمصالح القومية " [1] ، وتؤثر هذه الفلسفة على القائم بالاتصال بشكل مباشر وغير مباشر في تعامله مع الوقائع والأحداث التي تمس الدولة ، حيث قد يلجأ إلى انتقاد وتوظيف الأحداث أثناء تغطيته لموضوعات العنف [2] .

2) **النظم السائدة :** تبرز أهمية النظم السائدة في التأثير على القائم بالاتصال من خلال:-

- يقوم النظام السياسي بإصدار التوجهات الرسمية للقائم بالاتصال التي تحدد نوع المضامين الخاصة بالرسالة الإعلامية ونوعيتها وكميتها ، كما تتحكم فيما يتم نشره أو حجبه إضافة إلى تأثير الانتماءات والتوجهات ا لفكرية الخاصة [3] في تأطير الرسالة الإعلامية والاتصالية التي يقوم القائم بالاتصال بإعدادها وتجهيزها إعلامياً .
- يسهم النظام الاقتصادي وأساليب تمويل المؤسسات الإعلامية في التأثير على القائم بالاتصال من خلال الضغوط التي قد تمارس عليه من الجهات الممولة أثناء ت غطيته للأحداث وممارسة مهامه المختلفة ، وهو ما قد يؤثر على نوعية المعلومات وحجمها.
- تلعب الثقافة العامة للمجتمع وعاداته وتقاليده دوراً في الممارسة المهنية من خلال تفادي نشر المواضيع

---

[1] فوزي حسين الزبيدي ، "منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي : دراسة تحليلية لمنهجية تقييم الأمن القومي : دراسة ميدانية للعاملين في قناتي بلادي والحرية" ، مجلة رؤى إستراتيجية ، يوليو 2015 ، ص 16 .

[2] حسين دبي حسان الزويني ، "أولويات التحكم القيمي لأداء القائم بالاتصال في معالجة موضوعات العنف : دراسة ميدانيةٍ للعاملين في قناتي بلادي والحرية" ، مجلة الأستاذ ، العدد 300 – 2013 ، ص 1033 .

[3] سمية أبو ماضي ، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في تغطية قضية الانقسام الفلسطيني ، رسالة ماجستير، غير منشورة (غزة ، كلية الدراسات العليا – قسم الصحافة – الجامعة الإسلامية،2015)، ص 153

الحساسة اجتماعياً ،والتي قد تسبب ضرراً بالسلم الأهلي ووحدة المجتمع وتماسكه [1] .

3) **الإطار القانوني :**رغم تأكيد معظم دساتير دول العالم على حرية الإعلام والصحافة إلا أن وجود قوانين عمومية قابلة للتأويل يقيد تلك الحرية ، ومن أبرز هذه القوانين وجود شروط لمنح التراخيص ، وكذلك قوانين القدح والذم والإقفال والمصادرة ،إضافة إلى عدم وجود قوانين قضائية تمنح القائم بالاتصال حقه وتلزمه بواجباته قضائياً ،والافتقار إلى قوانين تتيح الحصول على المعلومات بشكل رسمي وسهل ، وهو ما أسهم في إيجاد نوع من الرقابة الذاتية لدى القائم بالاتصال [2] .

4) **البنية التحتية الاتصالية :**لم يعد دور البنية التحتية والتي تمثل الآ ليات والهياكل الخاصة بإنتاج الرسائل الإعلامية مقتصراً على التغيرات التي أحدثتها في شكل تلك الرسائل وإنما امتد ليشمل مضمونها وتقنياته حيث تؤثر تكنولوجيا الاتصال على الممارسات المهنية للقائمين بالاتصال عبر قيامها بدور هام في زيادة التغطية الإخبارية للأحداث وتسهيل وصول القائم بالاتصال لقواعد المعلومات التي يحتاجها لاستكمال مادته الصحفية [3] .

5) **طبيعة الممارسة الإعلامية :**يقصد بطبيعة الممارسة الإعلامية بيئة العمل داخل المؤسسة الإعلامية والمتمثلة في الحقوق والواجبات والامتيازات المادية و المعنوية التي يتمتع بها الق ائم بالاتصال ودورها الداعم أو المعيق لدافعية الإنجاز لدى القائم بالاتصال[4].

وتأسيساً على ما سبق نستطيع القول أن الأوضاع الأمنية والسياسية المستقرة ترتبط وتتناسب مع

---

[1] محمد مسعود ، تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية ، رسالة ماجستير، غير منشورة (عنابة : جامعة باجي مختار – عنابة ، 2012) ، ص 213 .

[2] المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ، الإعلام في الدول العربية رصد وتحليل (الأردن – لبنان – المغرب – قطر) بدون طبعة (بيروت : المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ، 2007) ص 584 – 585 .

[3] السيد بخيت (محرر)،الإعلام الإماراتي:الواقع والممارسات، (بدون مكان نشر:2011) ص 284

[4] عبد المنعم كاظم– أسراء فلحي، "حقوق وضمانات القا ئم بالاتصال في الصحافة العراقية بعد التغيير في 2003.4.9" ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 71 – 2011 ، ص 35 .

الممارسة المهنية الإعلامية ، وتساهم في إظهار صورتها الطبيعية من خلال معالجة كافة جوانب الأحداث والوقائع وإمكانية إبداء الرأي حولها .

تتعرض الدول العربية لأزمات أمنية متعددة ومتنوعة في شكلها ونوعيتها ،وتتصدرها الأزمات السياسية المقرونة بتردي الأوضاع الأمنية ،وتعد ليبيا إحدى الدول العربية التي تمر بأزمة أمنية صعبة أثرت بشكل أو بآخر على مناحي الحي اة العملية عامة ،وعلى الحياة الإعلامية وممارستها بشكل خاص ، حيث تأثر العمل الإعلامي من حيث أداء المهام والوظائف و ممارسة المهنة مما أدى إلى إغلاق العديد من الصحف وتوقف عمل الإذاعات المرئية والمسموعة بالإضافة إلى نشوء العديد من الاختراقات الأمنية حيناً ،والتعدي على الإعلاميين حيناً آخر [1]،ويمكن إجمال الإشكاليات التي يعيشها قطاع الصحافة و الإعلام بين عام 2011- 2016 في ليبيا فيما يلي[2]

1) عدم استقرار إدارة المرافق الإعلامية ووضوح سياستها التحريرية .
2) تدني جودة الأداء والمحتوى الإعلامي للوسائل الإعلامية والصحف اليومية .
3) غياب الإطار التشريعي والتنظيمي في ملكية وإدارة وسائل الإعلام المختلفة .
4) عجز الخطاب الإعلامي عن مواجهة التضليل الذي يمارس بوسائل الإعلام .

وبالتالي انعكست تلك الإشكاليات إضافة إلى الحالة الأمنية المتدهورة على الحريات الإعلامية والتي تراجعت بشكل كبير بفعل تعدد وتنوع الأخطار التي تعرض لها الإعلاميون من حالات قتل وشروع فيه واختطاف وتعذيب واعتداءات على بعضهم ، وسجلت مدينة بنغازي في عام 2014 م أعلى معدل

[1] أحمد عتيق ، "الثورة الليبية 2011-2013 : الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية" مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية – الجامعة الأردنية ، المجلد 42 – العدد 3 – 2015 – ص 670 – 671 .
[2] محمد الأصفر ، الإصلاح الهيكلي والقانوني لقطاع الإعلام وتعزيز استقلاليته ، المركز الليبي لحرية الصحافة ، موقع المركز على شبكة الإنترنت .

بين المدن الليبية من حيث تعرض الصحفيين للاعتداءات الجسدية والتي بلغت 13 حالة في بنغازي فيما تم رصد 28 حالة في طرابلس وأربع حالات في مدينة البيضاء وذلك بحسب البيان الصحفي الذي أصدره المركز الليبي لحرية الصحفي ، و الذي تناول واقع الحريات الإعلامية في ليبيا للعام 2014 [1] ، كما رصد نفس المركز في تقريره خلال الربع السنوي الثالث لعام 2015 تزايداً في حالات الاختطاف والاعتقال التعسفي حيث بلغت 4 حالات في بنغازي و 3 حالات في طرابلس و حالة واحدة في سبها [2] .

الدراسة الميدانية للقائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية الليبية

الخصائص الديموغرافية للقائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية ،وتأثير تردي الأوضاع الأمنية على اللوائح المعمول بها"

الجدول رقم (1) يوضح توزيع القائمون بالاتصال حسب مكان عملهم

النسبة / القائمون بالاتصال	ك	%
القائمون بالاتصال في الإذاعة	10	15.9
القائمون بالاتصال كمراسلين	9	14.3
القائمون بالاتصال في الصحافة	10	15.9
القائمون بالاتصال في وكالات الأنباء	15	23.8
القائمون بالاتصال في التلفزيون	14	22.2
القائمون بالاتصال في الإدارات العليا والإعلام	5	7.9
المجموع	63	100

[1] المركز الليبي لحرية الصحافة، "بيان صحفي: 2014 الأسوأ على الأطراف في وضع الحريات الإعلامية" 26 ديسمبر 2014، صفحة المركز على الفيسبوك WWW.facebook.com/libya/posts/80945321245828.0

[2] المركز الليبي لحرية الصحافة ، "التقرير السنوي : واقع الحريات الإعلامية عام 2015" ، 2015 ، ص 5 ، موقع المركز الليبي على الإنترنت ، رابط التقرير ، *http//LCFP.org.wp.contnect.pdf*

يتبين من البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (1) أن توزيع القائمين بالاتصال جاء حسب أعمالهم بناءً على تواجدهم في أعمالهم حيث أن نسبة القائمين بالاتصال في وكالات الأنباء والإذاعة قد بلغت نسبتهم (23.8%) و(15.9%) وبتكرار بلغ لكل منها (15) و (10) مفردة من إجمالي القائمين بالاتصال و البالغ (63) مفردة ، ويليها جاء القائمون بالاتصال في التلفزيون وبنسبة مقدارها (22.2%) وبتكرار بلغ (14) مفردة ، يليها جاء القائمون بالاتصال في الصحافة بنسبة (15.9) وبتكرار بلغ (10) مفردات ،وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاء القائمون بالاتصال كمراسلين بنسبة بلغت (14.3%) وبتكرار بلغ (9) مفردات من إجمالي القائمين بالاتصال وفي المرتبة الأخيرة جاء القائمون بالاتصال للإعلام في الإدارات العليا بنسبة مقدارها (7.9) وبتكرار مقداره (5) مفردات من إجمالي القائمين بالاتصال البالغ (63) مفردة.

الجدول رقم (2)يوضح توزيع القائمين بالاتصال حسب نوعهم

النسبة / القائمون بالاتصال	ك	%
ذكر	36	57.1
أنثى	27	42.9
المجموع	63	%100

تكشف البيانات الواردة في الجدول رقم (2) عن توزيع القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية حسب نوعهم حيث بلغت نسبة الذكور (57.1%) بتكرار بلغ (36) مفردة من إجمالي مجتمع البحث والبالغ (63) مفردة، وبلغت نسبة الإناث (42.2%) وبتك رار بلغ (27) مفردة ،وهذا ربما يرجع لطبيعة العمل الإعلامي وما يتطلبه.

الجدول رقم (3) توزيع القائمين بالاتصال حسب فئاتهم العمرية

النسبة / الفئات العمرية للقائمين بالاتصال	ك	%
من 20 إلى أقل من 30 عام	25	39.7
من 30 إلى أقل من 40 عام	27	42.9
من 40 إل أقل من 50 عام	5	7.9
من 50 إلى أقل من 60 عام	4	6.3
من 60 فما فوق	2	3.3
المجموع	63	100

يتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (3) توزيع القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية حسب فئاتهم العمرية حيث جاء في المرتبة الأولى القائمون بالاتصال لأصحاب الفئات العمرية التي تتراوح ما بين (من 30 إلى أقل من 40 عام) بنسبة قيمتها (42.9) وتكرار (27) من إجمالي القائمين بالاتصال والبالغ (63) مفردة ، وفي المرتبة الثانية جاء القائمون بالاتصال أصحاب الفئات العمرية التي بين (من 20 إلى أقل من 30 عام) بنسبة بلغت (39.7) وبتكرار بلغ (25) مفردة ، وفي المرتبة التي تليها جاء القائمون بالاتصال أصحاب الفئات العمرية التي ما بين (من 40 إلى أقل من 60 عام) بنسبة قليلة إلى حد ما بلغت (7.9) وبتكرار بلغ (5) تكرارات ، وفي المرتبة الرابعة جاء القائمون بالاتصال أصحاب الفئات العمرية التي تتراوح ما بين (60 فما فوق) بنسبة ضئيلة جداً بلغت (3.3) وبتكرار بلغ (2) تكرار من تكراري إجمالي القائمين بالاتصال والبالغ (63) مفردة وهذه النتائج جاءت منطقية بحكم استحداث المؤسسات الإعلامية و اعتمادها على جيل الشباب .

الجدول رقم (4) يوضح توزيع القائمين بالاتصال حسب حالتهم الاجتماعية

النسبة / الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	30	47.6
متزوج	30	47.6
مطلق	3	4.8
المجموع	63	100

تبين البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (4) توزيع القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية وفقاً لحالتهم الاجتماعية حيث أظهرت النتائج أن هناك تساوي كبير وواضح في حالاتهم الاجتماعية إذا كانت نسبة الأعزب متساوية مع نسبة المتزوج إذا بلغت نسبة كل منهما (47.6) وبتكرار بلغ لكل منهما (30) مفردة من إجمالي القائمون بالاتصال والبالغ (63) مفردة وجاء القائمين بالاتصال أصحاب الحالة الاجتماعية المطلق بنسبة مقدارها (4.8) وبتكرار بالغ (3) تكرارات، وهذا الأمر يرتبط بالظروف والحالات التي يمر بها الأشخاص في حياتهم، وربما تكون هذه النتيجة أثر على مستوى العمل عامة.

الجدول رقم (5) يوضح توزيع القائمين بالاتصال حسب المؤهل العلمي

النسبة / المؤهل العلمي	ك	%
أقل من الثانوية العامة	1	1.5
ثانوية عامة أو ما بعدها	15	23.8
شهادة جامعية أو ما بعدها	43	68.3
ماجستير	2	3.2

دكتوراه	2	3.2
المجموع	63	100

تكشف البيانات الواردة بالجدو ل السابق رقم (5) عن المؤهل العلمي للقائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية حيث نجد أن أغلب القائمين بالاتصال من أصحاب المؤهل العلمي الثانوي وما يعادله بنسبة بلغت (23.8) وبتكرار بلغ (15) مفردة ،وفي المرتبة الثالثة جاء القائمون بالاتصال أصحاب المؤهل العلمي ال ماجستير والدكتوراه بنسبة قيمتها لكل منهما (3.2) وبتكرار لكل منهما (2) مفردة، وأخيراً جاء القائم ون بالاتصال أصحاب المؤهل العلمي الأقل من القائمون بنسبة ضئيلة جداً بلغت (1.5) وبتكرار واحد فقط من أصل إجمالي القائم ين بالاتصال البالغ ، (63) مفردة ،وهذه النتائج تؤكد اعتماد المؤسسات على أصحاب المؤهل الجامعي ،وهذا يرتبط بضرورة العمل الإعلامي و أهمية المؤهل العلمي لنجاحه .

الجدول رقم (6) يوضح توزيع القائمين بالاتصال حسب الحالة الاقتصادية

النسبة / الحالة الاقتصادية	ك	%
من 350 إلى أقل من 500 دينار	8	12.7
من 500 إلى أقل من 650 دينار	21	33.3
من 650 إلى أقل من 750 دينار	13	20.6
من 750 إلى أقل من 850 دينار	8	12.7
من 850 إلى أقل من 950 دينار	9	14.3
من 950 فما فوق	4	6.4
المجموع	63	100

توضح البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (6) توزيع القائم ين بالاتصال وفق حالتهم الاقتصادية التي يحصلون عليها من خلال عملهم بالمجال الإعلامي ،إذا تشير النتائج أن أعلى نسبة للقائمين بالاتصال اقتصادياً كانت لصالح من يحصل على (من 500 إلى أقل من 650 دينار) بنسبة مقدارها (33.3) وبتكرار (21) مفردة ويليها القا ئمون بالاتصال أصحاب الحالة الاقتصادية (من 650 إلى أقل من 750 دينار) بنسبة بلغت (20.6) وبتكرار بلغ (13) مفردة من إجمالي القائمين بالاتصال البالغ (63) مفردة.

وفي المرتبة الثالثة جاء القائمون بالاتصال أصحاب الحالة الاقتصادية ما بين (من 850 إلى أقل من 950 دينا ر) بنسبة مقدارها (14.3) وبتكرار مقداره (9) مفردات ، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاء القائمون بالاتصال أصحاب الحالة الاقتصادية (من 350 إلى أقل من 500 دينار) وأصحاب الحالة الاقتصادية (من 740 إلى أقل من 850 دينار) بنسبة بلغت لكل منهما (12.7) وبتكرار بلغ لكل من هما (8) مفردات . وأخيراً جاء القائمون بالاتصال أصحاب الحالة الاقتصادية (من 950 فما فوق) وبنسبة بلغت (6.4) وبتكرار (4) مفردات.

ويتضح من هذه النتائج أن الحالة الاقتصادية للقائمين بالاتصال بسيطة ولا ترتقي لمستوى العمل الإعلامي من حيث الإنجاز والمتاعب بالإضاف ة إلى أن هذه الحالة الاقتصادية لا تناسب مستوى المعيشة اليومية التي يمر بها المجتمع.

جدول رقم (7) يوضح اتجاه درجة تأثير تردي الأوضاع الأمنية على اللوائح المعمول بها لأداء المهام الإعلامية من قِبل القائمين بالاتصال حسب الخصائص الديموغرافية

اللوائح	تتأثر بقوة		تتأثر إلى حد ما		لا تتأثر		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية	الوزن النسبي
لوائح تشريعية قانونية	20	%31.7	30	%47.6	13	%20.6	2.1111	0.72091	تتأثر إلى حد ما	4	0.7037
لوائح عامة لممارسة المهنة	22	%34.9	31	%49.2	10	%15.9	2.1905	0.69229	تتأثر إلى حد ما	2	0.73017
لوائح تتوافق	33	%52.4	20	%31.7	10	%15.9	2.3651	0.74707	تتأثر إلى	1	0.78837

مع القيم السائدة في المجتمع									حد ما	
لوائح صحفية داخلية خاصة بالمؤسسة	21	%33.3	30	%47.6	12	%19.0	2.1429	0.71521	تتأثر إلى حد ما	3	0.7143
N							2.2024	0.46415	تتأثر إلى حد ما		

تكشف البيانات الواردة في الجدول رقم (7) الذي يلخص المحور الأول للبحث حول تأثير تردي الأوضاع الأمنية على اللوائح المهنية من خلال أداء القائم ين بالاتصال لمهامهم وفق أماكن عملهم حيث يرى القائمون بالاتصال أن تردي الأوضاع الأمنية يؤثر إلى حد م ا في اللوائح المعمول بها في أداء المهام الإعلامية حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (2.20) ويتكون المحور من أربع فقرات حيث كانت الفقرة الأكثر أهمية للمحور هي (لوائح تتوافق مع القيم السائدة في المجتمع) التي تحصلت على أكبر متوسط بلغ (2.36)، و يظهر من خلال المتوسط الحسابي أن القائم ين بالاتصال يرون أن هناك تأثير واضح لتردي الأوضاع الأمنية على اللوائح التي تتوافق مع القيم السائدة في المجتمع.

أما ثاني أهم فقرات المحور هي (لوائح عامة لممارسة المهنة) التي تحصلت على ثاني أكبر متوسط حسابي بلغ (2.19) ويظهر من خلال المتوسط الحسابي أن القائم ين بالاتصال يرون أن هناك تأثير إلى حد ما لتردي الأوضاع الأمنية على اللوائح العامة لممارسة المهنة .بينما نجد أن ثالث أهم فقرات المحور هي (لوائح صحفية داخلية خاصة بالمؤسسة) التي تحصلت على ثالث أكبر متوسط حسابي بلغ

(2.14)، ويظهر من خلال المتوسط الحسابي أن القائم ين بالاتصال يرون أن هناك تأثير إلى حد ما لتردي الأوضاع الأمنية على اللوائح الصحفية الداخلية الخاصة بالمؤسسة.

أما الفقرة الأقل تأثير على المحور هي (لوائح تشريعية قانونية) والتي تحصلت على متوسط حسابي (2.11) ويظهر من خلال الم توسط الحسابي أن القائمون بالاتصال يرون أن هناك تأثير إلى حد ما لتردي الأوضاع الأمنية على اللوائح التشريعية والقانونية والسبب يرجع إلى أن تردي الأوضاع الأمنية في كثير من الحالات يمس القيم التي يعمل من خلالها المجتمع والمؤسسات على اعتبار أنها مقومات لذلك الم جتمع ، وتردي الأوضاع الأمنية في العادة يحاول اختراق تلك القيم و النظم السائدة ، وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية لأنها تعكس تردي الأوضاع الأمنية وبالأخص على المؤسسات الإعلامية .

الجدول رقم (8) يوضح درجة التزام القائمين بالاتصال بالمعايير الأخلاقية في المؤسسات الإعلامية في ظل تردي الأوضاع الأمنية

درجة الالتزام / المعايير	تلتزم		تلتزم إلى حد ما		لا تلتزم	
المعايير السياسية	27	24.9	34	38.1	12	19.0
المعايير القانونية	29	46.0	25	39.7	9	14.3
المعايير الأمنية	30	47.6	27	42.9	6	9.5
المعايير المجتمعية	26	41.3	22	34.9	15	23.8
المعايير المهنية	22	34.9	29	46.0	12	19.0

يتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (8) درجة الالتزام بالمعايير الأخلاقية في المؤسسات الإعلامية في ظل الأوضاع الأمنية . حيث نجد أن أكثر المعايير التي يلتزم بها القائم ون بالاتصال في ظل الأوضاع الأم نية بحيث بلغت نسبة الالتزام بها (47.6) وبتكرار بلغت (30) مفردة من إجمالي القائمين بالاتصال البالغ (63) مفردة وجعلت نسبة الالتزام بها إلى حد ما (42.9) وبتكرار بلغ (27) مفردة و كانت نسبة عدم الالتزام بهذه المعايير قد بلغت (9.5%) و بتكرار بلغ (6) مفردات من إجمالي القائمين بالاتصال.

وفي المرتبة الثانية جاء الالتزام بالمعايير القانونية حيث بلغت نسبته (46.0%) وبتكرار بلغ (29) مفردة و الالتزام بها إلى حد ما جاء بنسبة مقدارها (39.7%) وبتكرار (25) مفردة وجاء عدم الالتزام بالمعايي ر القانونية بنسبة قيمتها (14.3%) وبتك رار قيمته (9) مفردات من إجمالي القائمين بالاتصال .وفي المرتبة الثالثة جاء الالتزام بالمعايير في ظل تردي الأوضاع الأمنية بنسبة بلغت (42.9) وبتكرار بلغ (27) مفردة ونسبة الالتزام بها إلى حد ما قيمتها (38.1%) وبتكرار قيمته (27) مفردة ونسبة عدم الالتزام مقداره (12) مفردة.

وفي المرتبة الرابعة جاء الالتزام بالمعايير المجتمعية بنسبة بلغت (41.3%) وبتكرار بلغ (26) مفردة ونسبة الالتزام بها إلى حد ما مقدارها (15) مفردة ونسبة الالتزام بها إلى حد ما مقدارها (34.9) وبتكرار مقداره (22) مفردة ، و نسبة عدم الالتزام قيمتها (23.8%) وبتكرار قيمته (15) مفردة.

وفي المرتبة الأخيرة جاء الالتزام بالمعايير المهنية بنسبة بلغت (34.9) وبتكرار بلغ (22) ونسبة الالتزام إلى حد ما مقدارها (46.0) وبتكرار مقداره (12) مفردة من إجمالي القائمين بالاتصال والبالغ عددهم (63) مفردة .

وهذه النتائج تعكس بشكل واضح أنه هناك درجة الالتزام بالمعايير الأخلاقية للمؤسسات رغم تردي الأوضاع الأمنية بصورة عامة وربما يرجع ذلك إلى عدم تناول ومعالجة موضوعات ذات صلة بالأشخاص والجماعات التي تساهم في تردي الأوضاع وكذلك لعدم طرح مناقشة الاتجاهات السياسية

التي تشكل الحالة العامة في البلاد بكل ما فيها وعلى رأسها الأوضاع الأمنية ظل تردي الأوضاع الأمنية.

الجدول رقم (9) يوضح درجة الالتزام العام بالمعايير الأخلاقية في المؤسسات الإعلامية في ظل تردي الأوضاع الأمنية

درجة الالتزام / المعايير	تلتزم		تلتزم إلى حد ما		لا تلتزم		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	لاتجاه	الأهمية	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%					
المعايير السياسية	27	42.9	24	38.1	12	19.0	2.2381	0.75593	تلتزم إلى حد ما	3	**0.74603**
المعايير القانونية	29	46.0	25	39.7	9	14.3	2.3175	0.71449	تلتزم إلى حد ما	2	**0.7725**
المعايير الأمنية	30	47.6	27	42.9	6	9.5	2.381	0.65816	تلتزم إلى حد ما	1	**0.79367**
المعايير المجتمعية	26	41.3	22	34.9	15	23.8	2.1746	0.79392	تلتزم إلى حد ما	4	**0.72487**
المعايير المهنية	22	34.9	29	46.0	12	19.0	2.1587	0.72304	تلتزم إلى حد ما	5	**0.71957**
جملة من سئلوا	63						2.254	0.44751	تلتزم إلى حد ما		

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (9) عن النتائج العامة بالمحور ودرجة الالتزام بالمعايير الأخلاقية في المؤسسات في ظل تردي الأوضاع الأمنية من قِبل جميع القائمين بالاتصال على اختلاف تخصصهم ،.ويرى القائمون بالاتصال بأنهم يلتزمون بتطبيق المعايير الأخلاقية المهنية عند معالجتهم للموضوعات العامة في ظل تردي الأوضاع الأمنية إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (2.254)، حيث يتكون المحور من خمس فقرات ، وكانت الفقرة الأكثر التزاماً بها المعايير الأمنية التي تحصلت على أكبر متوسط حسابي بلغ (2.38) ويظهر من خلال المتوسط الحسابي أن القائم بالاتصال ، يرون أن هناك التزام إلى حد ما بالمعايير الأخلاقية لمؤسساتهم في ظل تردي الأوضاع الأمنية ، ويليها جاء الالتزام إلى حد ما بالمعايير القانونية والتي تحصلت على متوسط

حسابي مقداره (2.3175) ، ويظهر من هذا أن ه كان هناك التزام إلى حد ما عند معالجة الموضوعات العامة ، وهذا يشير إلى أن تردي الأوضاع الأمنية يضع الإعلامي في مواقف مهنية غير متكاملة،ونجد إن ثالث أهم معيار يرى القائمون بالاتصال أنهم يلتزمون بها إلى حداً ما هو المعايير السياسية حيث بلغ المتوسط الحسابي له (2.2381).

ونتائج هذا المحور تؤكد أن التزام القائمون بالاتصال بتطبيق المعايير الأخلاقية لمؤسساتهم يتم بدرجة ليست متكاملة وهذا بسبب تردي الأوضاع الأمنية التي تمنع القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية من القيام بمهامه م بصورة كاملة ،وهذا أمر طبيعي في ظل عدم وجود حماية لهم .

الجدول رقم (10) يوضح درجة موافقة القائمين بالاتصال على اعتبار المعالجة وفق لائحة المصادر الإعلامية

درجة الموافقة / اعتبارات المعالجة	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
من اعداد العاملين في المؤسسة الإعلامية	17	27.0	39	61.9	7	11.1
تنفيذ عمل جاري الأخذ به دائماً	16	25.4	29	46.0	18	28.6
مقتبسة من صحف ومحطات إذاعية أو قنوات فضائية أخرى	13	20.6	35	55.6	15	23.8
مسائل تفرضها القضية المعالجة	22	34.9	30	47.6	11	17.5
صعوبة الاعتماد على المصادر الموثوقة بصورة مستمرة	23	36.8	28	44.4	12	19.0
عدم الاعتماد على مصادر نهائياً لتردي الأوضاع	20	31.7	21	33.4	22	34.9

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (10) عن مستوى موافقة القائمين بالاتصال على اعتبارات لائحة المصادر أثناء معالجتهم للأحداث في ظل تردي الأوضاع الأمنية حيث جاء اعتبار (صعوبة الاعتماد على المصادر الموثوقة بصورة مستمرة) إذ بلغت نسبة درج ة الموافقة (36.8%) وبتكرار بلغ (23) مفردة ونسبة موافق إلى حد ما بلغت (44.4%) وبتكرار بلغ (28) ونسبة غير موافق بلغت (19.0%) وبتكرار بلغ (12) مفردة من إجمالي القائمين بالاتصال البالغ (63) مفردة.

وف ي المرتبة الثانية جاء اعتبار (مسائل تفرضها القضية المعالجة) حيث كانت نسبة موافق بمقدار (34.9%) و بتكرار مقداره (22) مفردة ونسبة موافق إلى حد ما مقدارها (47.6%) وبتكرار مقداره (30) مفردة ونسبة غير موافق مقدارها (17.5%) وبتكرار بلغ (11) مفردة.

وفي المرتبة ا لثالثة جاء اعتبار (عدم الاعتماد على المصادر لتردي الأوضاع) إذ بلغت نسبة موافق (31.7%) و بتكرار بلغ (20) مفردة ونسبة موافق إلى حد ما بلغ (33.4%) وبتكرار بلغ (21) مفردة ونسبة غير موافق بلغت (34.9%) بتكرار بلغ (22) مفردة من إجمالي القائمين بالاتصال البالغ (63) مفردة.

المرتبة الرابعة جاء اعتبار (من أعداد العاملين في المؤسسة الإعلامية إذ بلغت نسبة موافق (27.0%) وبتكرار بلغ (17) مفردة ونسبة موافق إلى حد ما (61.9%) وبتكرار بلغ (39) مفردة ونسبة غير موافق (11.1%) وبتكرار بلغ (7) مفردات من إجمالي القائمين بالاتصال و البالغ (63%) مفردة.

وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاء اعتبار (تنفيذ عمل جاري الأخذ به دائماً) حيث بلغ مقدار نسبة موافق (25.4%) وبتكرار مقداره (16) مفردة ونسبة موافق إلى حد ما بمقدار

(46.0%) وبتكرار مقداره (29) مفردة ونسبة غير موافق بمقدار (28.6%) وبتكرار بمقدار (18) مفردة.

وفي المرتبة الأخيرة جاء اعتبار (مقتبسة من صحف ومحطات إذاعية أو قنوات فضائية أخرى) حيث كانت قيمة نسبة موافق (20.6%) وبتكرار بلغ (13) مفردة ونسبة موافق إلى حد ما قيمتها (55.6%) وبتكرار قيمته (35) مفردة، و نسبة غير موافق قيمتها (23.8%) وبتكرار قيمته (15) مفردة من إجمالي القائمين بالاتصال البالغ (63) مفردة .ومن خلال هذه النتائج أن القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية نظراً لتردي الأوضاع الأمنية لا يمكنهم تطبيق اعتبارات لائحة المصادر أثناء معالجتهم للموضوعات بالإضافة إلى أن معدل التطبيق في الأغلب كان مستوى موافق إلى حد ما .

الجدول رقم (11) يوضح اتجاه درجة موافقة القائمين بالاتصال نحو تطبيق اعتبارات لائحة المصادر الإعلامية أثناء معالجتهم للموضوعات في ظل تردي الأوضاع الأمنية

درجة الموافقة / الآثار المترتبة	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%					
من إعداد العاملين في المؤسسة الإعلامية	17	27.0	39	61.9	7	11.1	2.159	0.601	موافق إلى حد ما	3	0.71957
تنفيذ عمل جاري الأخذ به دائماً	16	25.4	29	46.0	18	28.6	1.968	0.740	موافق إلى حد ما	5	0.6561
مقتبسة من صحف ومحطات	13	20.6	35	55.6	15	23.8	1.968	0.671	موافق إلى حد ما	4	0.6561

إذاعية أو قنوات فضائية أخرى										
مسائل تفرضها القضية المعالجة	22	34.9	30	47.6	11	17.5	2.175	0.708	موافق إلى حد ما	1	0.72487
صعوبة الاعتماد على المصادر الموثوقة بصورة مستمرة	23	36.6	28	44.4	12	19.0	2.175	0.730	موافق إلى حد ما	2	0.72487
عدم الاعتماد على مصادر نهائياً لتردي الأوضاع	20	31.7	21	33.4	22	34.9	1.968	0.822	موافق إلى حد ما	6	0.6561
N							2.069	0.397	موافق إلى حد ما		

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (11) اتجاه القائمين بالاتصال نحو تطبيق اعتبارات لائحة المصادر الإعلامية أثناء معالجتهم للموضوعات في ظل تردي الأوضاع الأمنية ، حيث يرى القائمون بالاتصال أن تردي الأوضاع الأمنية يؤثر على موافقتهم بدرجة موافق إلى حد ما لتطبيق اعتبارات لائحة المصادر حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (2.069) ، ويتكون هذا المحور من ست فقرات ، حيث كانت الاعتبارات الأكثر تطبيقاً هي (مسائل تفرضها القضية المعالجة) والاعتبار (صعوبة الاعتماد على المصادر

الموثوقة بصورة مستمرة) ، وذلك بمتوسط حسابي بلغ لكل منهما (2.175) .

وفي المرتبة الثاني ة الاعتبار (من أعداد العاملين بالمؤسسة الإعلامية) وذلك بمتوسط حسابي قيمته (2.159) ،وفي المرتبة الثالثة جاءت ثلاثة اعتبارات بنفس المقدار للمتوسط الحسابي وهي كل من (تنفيذ عمل جاري الأخذ بها دائماً) ،و(مقتبسة من صحف ومحطات إذاعية وقنوات فضائية أخرى) و(عدم الا عتماد على مصادر نهائياً لتردي الأوضاع الأمنية) وذلك بمتوسط حسابي مقداره لكل منهم (1.968) .

ونستنتج من هذه النتائج أن القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية تتأثر درجة موافقتهم على تطبيق لائحة المصادر الإعلامية أثناء قيامهم بأعمالهم وتغطيتهم للأحداث وعلى ا لرغم من أن درجة تأثرهم كانت بمعدل الموافقة إلى حد ما إلا أنها في العمل الإعلامي تعد مشكلة حقيقية في التعامل مع الوقائع والأحداث وكيفية معالجتها و تقديمها للجمهور وبالتالي نصل إلى أن تردي الأوضاع الأمنية يؤثر بشكل أو بآخر على سير العمل الإعلامي.

الجدول رقم (12) يوضح درجة تطبيق القائمين بالاتصال لمؤشرات الممارسة الإعلامية أثناء المعالجة في ظل تردي الأوضاع الأمنية

درجة التطبيق / المؤشرات / الممارسة الإعلامية	يلتزم بالتطبيق		يلتزم بالتطبيق إلى حد ما		لا يلتزم بالتطبيق	
	ك	%	ك	%	ك	%
المعالجة بدقة	26	41.3	19	30.2	18	28.6
المعالجة بموضوعية	17	27.0	26	41.3	20	31.7
المعالجة الجزئية للأحداث	16	25.4	34	54.0	13	20.6
استعراض قضايا معينة	20	31.7	31	49.2	12	19.0

عدم تحريف المعلومات التي تتضمنها الأحداث	28	44.4	26	41.3	9	14.3
الفصل بين الخبر والرأي	21	33.3	24	38.1	18	28.6
إغفال الموضوع بشكل كامل (التعتيم)	13	20.6	27	42.9	23	36.5
الاعتذار عند وجود أخطاء وحق الرد والتصحيح	23	36.5	27	42.9	13	20.6

تكشف البيانات الواردة بالجدول رقم (12) عن درجة تطبيق القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية لمؤشرات الممارسة المهنية أثناء معالجتهم في ظل تردي الأوضاع الأمنية ، حيث جاء التزام تطبيقهم لمؤشر (عدم تحريف المعلومات التي تتضمنها الأحداث) بنسبة بلغت (44.4 %) و بتكرار بلغ (28) مفردة ونسبة التزامهم بدرجة إلى حداً ما مقدارها (41.3) وبتكرار مقداره (26) مفردة ونسبة لا يلتزم بتطبيقها قيمتها (14.3) وبتكرار قيمته (9) مفردات.

وفي المرتبة الثانية جاء تطبيقه لمؤشر الممارسة المهنية المتمثل في (المعالجة بدقة) بنسبة بلغت (41.3) و بتكرار بلغ (26) مفردة . ونسبة الالتزام بتطبيقها إلى حداً ما بلغ (30.2) وبتكرار بلغ (19) مفردة ونسبة عدم ا لالتزام بتطبيقها بلغ (28.6) وبتكرار بلغ (18) مفردة . وفي المرتبة الثالثة جاءت درجة تطبيق القائمين بالاتصال لمؤشر الممارسة المهنية المتمثل في (الاعتذار عن وجود أخطاء وحق الرد و التصحيح)بنسبة مقدارها (36.5) وبتكرار بلغ (23) مفردة و مقدار نسبة تطبيقها إلى حداً ما (42.9) وبتكرار مقداره (27) مفردة .ومقدار نسبة عدم تطبيقها (20.6) بتكرار مقداره (13) مفردة.

وفي المرتبة الرابعة ج اء تطبيق القائمين بالاتصال بالمؤشر المتمثل في (الفصل بين الخبر والرأي) بنسبة بلغت (33.3) و بتكرار بلغ (21) مفردة . ونسبة الالتزام بتطبيقه إل ى

حداً ما بلغ (38.1) وبتكرار بلغ (24) مفردة ونسبة عدم الالتزام بتطبيقها بلغت (28.6) وبتكرار بلغ (18) مفردة.

وفي المرتبة الخامسة جاء التزام القائمين بالتطبيق لمؤشر الممارسة المهنية المتمثل في (استعراض قضايا معينة) بنسبة قيمتها (31.7) و بتكرار مقداره (20) مف ردة والالتزام بتطبيقها إلى حداً ما بنسبة قيمتها (49.2) وبتكرار قيمته (31) مفردة و عدم الالتزام بتطبيقها بنسبة قيمتها (19.0) وبتكرار قيمته (12) مفردة .

وفي المرتبة السادسة جاء التزام القائمين بالاتصال بتطبيق مؤشر الممارسة المتمثل في (المعالجة بموضوعية) بنسبة بلغت (27.0) وبتكرار بلغ (17) مفردة والالتزام بتطبيقها إلى حداً ما بلغ (41.3) بتكرار بلغ (26) مفردة وعدم الالتزام بتطبيقها بنسبة بلغت (31.7) وبتكرار بلغ (20) مفردة.

وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاء التزام القائمين بالاتصال بتطبيق مؤشر الممارسة المهنية المتمث ل في (المعالجة الجزئية للأحداث) بنسبة قيمتها (25.4) وبتكرار قيمته (16) مفردة والالتزام بتطبيقها إلى حداً ما بنسبة قيمتها (54.0) وبتكرار قيمته (34) مفردة وعدم الالتزام بتطبيقها بنسبة قيمتها (20.6) وبتكرار قيمته (13) مفردة .

وفي المرتبة الأخيرة جاء التزام القائمين بالاتصال بتطبيق مؤشر الممارسة المهنية المتمثل في (إغفال الموضوع بشكل كامل (التعتيم) بنسبة بلغت (20.6) وبتكرار بلغ (13) مفردة ، والالتزام بتطبيقها إلى حداً ما بنسبة بلغت (42.9) و بتكرار بلغ (27) مفردة . وعدم الالتزام بتطبيقها بنسبة بلغت (36.5) وبتكرار بلغ (23) مفردة.

وهذه النتائج تُظهر التفاوت الواضح في تطبيق مؤشرات الممارسة المهنية وبدرجات التزام متفاوتة ،وهذا من الممكن أن يشير إلى أن تردي الأوضاع الأمنية يؤثر على القائمين بالاتصال بدرجات التزامهم مهنياً .

الجدول رقم (13) يوضح اتجاه درجة التزام القائمين بالاتصال بتطبيق أخلاقيات الممارسة الإعلامية أثناء معالجاتهم في ظل تردي الأوضاع الأمنية

درجة التطبيق / المعالجة الإعلامية	يلتزم بالتطبيق		يلتزم بالتطبيق إلى حد ما		لا يلتزم بالتطبيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك					
المعالجة بدقة	26	41.3	19	30.2	18	2.127	0.833	تلتزم إلى حد ما	4	0.709
المعالجة بموضوعية	17	27.0	26	41.3	20	1.952	0.771	تلتزم إلى حد ما	7	0.6508
المعالجة الجزئية للأحداث	16	25.4	34	54.0	13	2.048	0.682	تلتزم إلى حد ما	5	0.68253
استعراض قضايا مهنية	20	31.7	31	49.2	12	2.127	0.707	تلتزم إلى حد ما	3	0.709
عدم تحريف المعلومات التي تتضمن الأحداث	28	44.4	26	41.3	9	2.302	0.710	تلتزم إلى حد ما	1	0.7672
الفصل بين الخبر والرأي	21	33.3	24	38.1	18	2.048	0.792	تلتزم إلى حد ما	6	0.68253
إغفال الموضوع بشكل كامل (التعتيم)	13	20.6	27	42.9	23	1.841	0.745	تلتزم إلى حد ما	8	0.61377
الاعتذار عن وجود أخطاء مع حق الرد والتصحيح	23	36.5	27	42.9	13	2.159	0.745	تلتزم إلى حد ما	2	0.71957
N						2.075	0.347			

تكشف البيانات الواردة بالجدول رقم (13) عن اتجاه درجة التزام القائمين بالاتصال بتطبيق أخلاقيات الممارسة الإعلامية أثناء معالجتهم في ظل تردي الأوضاع الأمنية إذ يرى القائمون بالاتصال أن تردي الأوضاع الأمنية يؤثر في درجة التزامهم بتطبيق أخلاقيات الممارسة المهنية أثناء معالجاتهم إلى حداً م ا حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (2.075) ويتكون المحور من ثمان فقرات لمؤشرات التطبيق ، وكانت الفقرة الأكثر تطبيقاً في هذه المؤشرات هي (عدم تحريف المعلومات التي تتضمنها الأحداث) بمتوسط حسابي بلغ (2.302) ويليها جاء الالتزام بتطبيق مؤشر (الاعتذار عن وجو د أخطاء مع حق الرد والتصحيح) بمتوسط حسابي قيمته (2.159) .

وفي المرتبة الثالثة جاءت درجة الالتزام بالتطبيق لأخلاقيات الممارسة من خلال المؤشر (استعراض قضايا مهنية) بمتوسط حسابي مقداره (2.127) ،

وفي المرتبة الرابعة جاء الالتزام بالتطبيق لمؤشر (المعالجة بدقة) وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.127) . وفي المرتبة الخامسة جاء تطبيق القائمين بالاتصال لمؤشر (المعالجة الجزئية للأحداث) بمتوسط حسابي بلغ نسبة (2.048) ،

وفي المرتبة السادسة جاء الالتزام بالتطبيق لمؤشر (الفصل بين الخبر والرأي) بمتوسط حسابي بلغ (2.048) ، و في المر تبة ما قبل الأخيرة جاء الالتزام بالتطبيق لمؤشر (المعالجة بموضوعية) بمتوسط حسابي مقداره (1.952) ،و في المرتبة الأخيرة جاء التزامهم بمؤشر (إغفال الموضوع بشكل كامل (التعتيم) بمتوسط حسابي بلغ (1.841) .

تشير هذه النتائج إلى أن المعالجات الإعلامية التي يقوم بها القائمون بالاتصال في ظل تردي الأوضاع الأمنية تتأثر إلى حداً ما وهذا من الممكن أن يؤثر في حقيقة وواقعية الأحداث وهذه المعالجات يشوبها الخلل والضعف .

الجدول رقم (14) يوضح درجة موافقة القائمين بالاتصال على التأثيرات التي يحدثها عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية في ظل تردي الأوضاع الأمنية

درجة الموافقة / التأثيرات	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
تأثير سلبي يظلل الرأي العام	25	39.7	16	25.4	22	34.9
تأثير سلبي يظلل الجمهور المتلقي	26	41.3	13	20.6	24	38.1
تأثير سلبي يفقد الثقة بين الوسيلة وجمهورها	22	34.9	17	27.0	24	38.1
تأثير سلبي يساهم في تضخيم الواقع المعاش	25	39.7	19	30.2	19	30.2
تأثير سلبي يتناقض مع الواقع المعاش	25	39.7	14	22.2	24	38.1

تتضح البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (14) درجة موافقة القائمين بالاتصال على التأثيرات التي يحدثها عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية في ظل تردي الأوضاع الأمنية حيث جاء (تأثير سلبي يظلل الجمهور المتلقي) في مقدمة التأثيرات الناتجة عن عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية بنسبة بلغت بدرجة الموافق (41.3) وبتكرار بلغ (26) مفردة وبدرجة الموافق إلى حداً ما بنسبة بلغت (20.6) ،وبتكرار بلغ (13) مفردة وبدرجة غير موافق بلغت (38.1) ،وبتكرار بلغ (13) مفردة وبدرجة غير موافق بلغت (38.1) وبتكرار بلغ (24) مفردة .

وفي المرتبة الثانية جاء كل من التأثيرات (تأثير سلبي يساهم في تضخيم الواقع المعاش) و (تأثير سلب ي يظلل الرأي

العام) و(تأثير سلبي يتناقض مع الواقع المعاش) بدرجة موافق لكل منهما مقداره (39.7) ،وبتكرار بلغ (25) مفردة لكل منهما .وبدرجة موافق إلى حداً ما على التوالي (30.2) و (25.4) و (22.2) وبتكرار بلغ لكل منهما على التوالي (19) و(16) و (14) مفردة ، وبدرج ة غير موافق لكل منهما على التوالي بلغت (30.2) و (34.9) و (38.1) وبتكرار بلغ لكل منهما على التوالي (19) مفردة و (22) و (24) مفردة .

وفي المرتبة الأخيرة جاء (تأثير سلبي يفقد الثقة بين الوسيلة و جمهورها) بنسبة درجة موافق بلغت (34.9) و بتكرار بلغ (22) مفردة و موافق بدرجة إلى حداً ما بلغت (27.0) وبتكرار بلغ (17) مفردة ،وبدرجة غير موافق بنسبة بلغت (38.1) ولا بتكرار بلغ (24) مفردة .

نستنتج من هذه النتائج أنه بالفعل هناك تأثيرات سلبية لعدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية في ظل تردي الأوضاع الأمنية الذي ينعكس سل باً على العمل الإعلامي عامة ، وعلى الجمهور المتلقي خاصة.

الجدول رقم (15) يوضح اتجاه درجة موافقة القائمين بالاتصال على التأثيرات التي يحدثها عدم الالتزام بالأخلاقيات المهنية في ظل تردي الأوضاع الأمنية

درجة الموافقة / التأثيرات	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		الاتجاه	الأهمية
	ك	%	ك	%	ك	%					
تأثير سلبي يظلل الرأي العام	25	39.7	16	25.4	22	34.9	2.048	0.869	موافق إلى حد ما	2	0.683
تأثير سلبي يظلل الجمهور المتلقي	26	41.3	13	20.6	24	38.1	2.032	0.897	موافق إلى حد ما	3	0.677

تأثير سلبي يفقد الثقة بين الوسيلة وجمهورها	22	34.9	17	27.0	24	38.1	1.968	0.861	موافق إلى حد ما	5	0.656
تأثير سلبي يساهم في تضخيم الواقع المعاش	25	39.7	19	30.2	19	30.2	2.095	0.837	موافق إلى حد ما	1	0.698
تأثير سلبي يتناقض مع الواقع المعاش	25	39.7	14	22.2	24	38.1	2.016	0.889	موافق إلى حد ما	4	0.672
N							2.032	0.744	موافق إلى حد ما		

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (15) يرى القائمون بالاتصال أن اتجاه درجة موافقتهم على التأثيرات التي يحدثها عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية في ظل تردي الأوضاع الأمن ية بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (2.032) وبدرجة موافق إلى حداً ما .

ويتكون هذا المحور من خمس فقرات حيث كانت الفقرة الأكثر تأثيراً لاتجاه درجة عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية هي (تأثير سلبي يساهم في تضخيم الواقع المعاش) بمتوسط حسابي بلغ (2.095) بدرجة موافق إلى حداً ما.

أما ثاني اتجاه بدرجة موافقة القائمين بالاتصال على التأثيرات بعدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية تمثلت (تأثير سلبي يظلل الرأي العام) بمتوسط حسابي بلغ (2.048) بدرجة موافق إلى حداً ما.

وفي الترتيب الثالث جاء اتجاه درجة موافقة ا لقائمين بالاتصال على (تأثير سلبي يظلل الجمهور المتلقي) بمتوسط حسابي بلغ (2.032) بدرجة موافق إلى حداً ما.

وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاء اتجاه درجة موافقة القائمين بالاتصال على (تأثير سلبي يتناقض مع الواقع المعاش) بمتوسط حسابي بلغ (2.016) بدرجة موافق إلى ح داً ما .وفي المرتبة الأخيرة جاء اتجاه درجة القائمين بالاتصال لعدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية على (تأثير سلبي يفقد الثقة بين الوسيلة والجمهور) بمتوسط حسابي بلغ (1.968) بدرجة موافق إلى حداً ما.

وهذه النتائج تعكس بوضوح التأثيرات التي يحدثها تردي الأو ضاع في مسألة التأثير السلبي على كل أطراف العملية الإعلامية.

الجدول رقم (16) يوضح درجة موافقة القائمين بالاتصال على الآثار المترتبة لعدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية في ظل تردي الأوضاع الأمنية

درجة الموافقة / الآثار المترتبة	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
استغلال المهنة للمصالح الشخصية	26	41.3	16	25.4	21	33.3
عدم الالتزام بضوابط الأداء الإعلامي لدى الإعلاميين	24	38.1	20	31.7	19	30.2
التهويل والمبالغة في نقل الأحداث والوقائع	22	34.9	22	34.9	19	30.2
التناقض بين القائمين بالاتصال ومبادئ العمل الإعلامي الحقيقي	23	36.5	28	44.4	12	19.0
عدم وجود روح المنافسة بين القائمين بالاتصال في الوسائل الإعلامية	19	30.2	27	42.9	17	27.0

عدم اهتمام المؤسسة الإعلامية بمضمون الرسالة الإعلامية	24	38.1	20	31.7	19	30.2

تكشف البيانات الواردة بالجدول رقم (16) عن درجة موافقة القائمين بالاتصال على الآثار المترتبة لعدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية في تردي الأوضاع الأمنية حيث جاء في المرتبة الأولى درجة الموافقة على (استغلال المهنة للمصالح الشخصية) بدرجة موافق بنسبة بلغت (41.3) و بتكرار بلغ (26) مفردة . وبدرج ة موافق إلى حداً ما بنسبة بلغت (25.4) وبتكرار بلغ (16) مفردة وبدرجة غير موافق بلغت (33.3) وبتكرار بلغ (21) مفردة .

وفي المرتبة الثانية جاءت درجة موافقة القائمين بالاتصال على كل من (عدم الالتزام بضوابط الأداء الإعلامي لدى الإعلاميين) و (عدم اهتمام المؤسسة الإعلامية بمضمون الرسالة الإعلامية) بنسبة بلغت لكل منهما (20) مفردة وبدرجة غير موافق بنسبة بلغت لكل منهما (30.2) وبتكرار لكل منهما (19) مفردة . وفي المرتبة الثالثة جاءت درجة موافقة القائمين بالاتصال على (التناقض بين القائمين بالاتصال ومبادئ العمل الإعلامي الحقيقي) بدرجة موافق نسبتها بلغت (36.5) و بتكرار بلغ (23) مفردة وبدرجة موافق إلى حداً ما بنسبة بلغت (44.4) وبتكرار بلغ (28) مفردة وبدرجة غير موافق بنسبة بلغت (19.0) وبتكرار بلغ (12) مفردة .

وفي المرتبة الرابعة جاءت درجة موافقة القائمين بالاتصال على (التهويل والمبالغة في نقل الأحداث والوقائع) بدرجة موافق بلغت (34.9) وبتكرار بلغ (22) مفردة . و بدرجة موافق إلى حداً ما بلغت (34.9) وبتكرار بلغ (22) مفردة وبدرجة غير موافق بلغت نسبتها (30.2) وبتكرار بلغ (16) مفردة.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت درجة موافقة القائمين بالاتصال على (عدم وجود روح المنافسة بين القائمين

بالاتصال في الوسائل الإعلامية) بدرجة موافق نسبتها بلغت (30.2) وبتكرار بلغ (19) مفردة . وبدرجة موافق إلى حداً ما بنسبة بلغت (42.9) وبتكرار بلغ (27) مفردة وبدرجة غير موافق بنسبة بلغت (27.0) وبتكرار بلغ (17) مفردة.

تؤكد هذه النتائج على آثار واضحة بعدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية في ظل تردي الأوضاع الأمنية على المعالجات الإعلامية والمؤسسات الإعلامية نفسها من حيث الضوابط و الالتزام بشروط العمل الإعلامي .

الجدول رقم (17) يوضح اتجاه درجة موافقة القائمين بالاتصال على الآثار الناتجة عن عدم الالتزام بالأخلاقيات المهنية في ظل تردي الأوضاع الأمنية

درجة الموافقة / الآثار المترتبة	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%					
استغلال المهنة للمصالح الشخصية	26	41.3	16	25.4	21	33.3	2.079	0.867	موافق إلى حد ما	3	0.693
عدم الالتزام بضوابط الأداء الإعلامي لدى الإعلاميين	24	38.1	20	31.7	19	30.2	2.079	0.829	موافق إلى حد ما	5	0.693
التهويل و المبالغة في نقل الأحداث و الوقائع	22	34.9	22	34.9	19	30.2	2.048	0.812	موافق إلى حد ما	4	0.693
التناقض بين القائمين	23	36.5	28	44.4	12	19.0	2.175	0.730	موافق إلى	1	0.725

بالاتصال في الوسائل الإعلامية									حد ما	
عدم وجود روح المنافسة بين القائمين بالاتصال في الوسائل الإعلامية	19	30.2	27	42.9	17	27.0	2.032	0.761	موافق إلى حد ما	6	0.677
عدم اهتمام المؤسسة الإعلامية بمضمون الرسالة الإعلامية	24	38.1	20	31.7	19	30.2	2.079	0.829	موافق إلى حد ما	2	0.693
						N	2.082	0.656	موافق إلى حد ما		

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (17) يرى القائمون بالاتصال أن تردي الأوضاع الأمنية يح دث اتجاه في درجات موافقتهم على الآثار الناتجة عن الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية أثناء معالجتهم بمتوسط حسابي عام للمحور بلغ (2.082) بدرجة موافق إلى حداً ما ، ويتكون هذا المحور من ست فقرات حيث كانت الفقرة الأكثر أثراً عن عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية هي (التناقض بين القائمين بالاتصال في الوسائل الإعلامية) بمتوسط حسابي بلغ (2.175) بدرجة موافق إل حداً ما.

وفي المرتبة الثانية جاءت آثار متمثلة في (عدم اهتم ام المؤسسة الإعلامية بمضمون الرسالة الإعلامية) بمتوسط حسابي بلغ (2.079) بدرجة موافق إلى حداً ما . وفي المرتبة

الثالثة جاءت الآثار المتمثلة في (استغلال المهنة للمصالح الشخصية) بمتوسط حسابي بلغ (2.079) بدرجة موافق إلى حداً ما .

وفي المرتبة الرابعة جاءت الآثار الناتجة عن عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية متمثلة في (التهويل و المبالغة في نقل الأ حداث والوقائع) بمتوسط حسابي بلغ (2.048) بدرجة موافق . وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الآثار الناتجة عن عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية في (عدم الالتزام بضوابط الأداء الإعلامي لدى الإعلاميين) بمتوسط حسابي بلغ (2.079) بدرجة موافق إلى حداً ما.

وفي ال مرتبة الأخيرة جاء اتجاه بدرجة موافقة القائمين بالاتصال على الآثار الناتجة عن عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية متمثلة في (عدم وجود روح المنافسة بين القائمين بالاتصال في الوسائل الإعلامية) بمتوسط حسابي بلغ (2.032) بدرجة موافق إلى حداً ما .

وهذه النتائ ج تكشف بوضوح عن أثر تردي الأوضاع الأمنية على العمل الإعلامي في كل جوانبه ، وإن كان التأثير بحسب القائمين بالاتصال له آثار ناتجة بدرجة متوسطة يُشار إلى حداً ما إلا أن ذلك لا ينفي وجود الآثار المترتبة على ذلك .

الجدول رقم (18) يوضح درجة كيفية المعالجة التي يقوم بها القائمون بالاتصال للمهام الإعلامية في ظل تردي الأوضاع الأمنية

درجة الموافقة / كيفية المعالجة الإعلامية	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
سوء التغطية الإعلامية للأحداث والوقائع	29	46.0	22	34.9	12	19.0
الوقوع في تحيز وعدم موضوعية	26	41.3	23	36.5	14	22.2
تضليل الرأي العام	21	33.3	25	39.7	17	27.0
غموض المعلومات وتشتيت المتلقي	27	42.9	26	41.3	10	15.9
عدم الالتزام بضوابط وأخلاقيات العمل الإعلامي	26	41.3	25	39.7	12	19.0
عدم تشكيل رأي عام مستنير	19	30.2	32	50.8	12	19.0
إبراز قضايا غير حقيقية وغير ذات أهمية بالنسبة للجمهور	16	25.4	29	46.0	18	28.6
التعامل مع مصادر غير موثوقة	17	27.0	28	44.4	18	28.6
ضياع الثقة بين المتلقي والوسائل الإعلامية	23	36.5	24	38.1	16	25.4

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (18) درجة كيفية المعالج ة التي يقوم بها القائم ون بالاتصال لمهامهم الإعلامية في ظل تردي الأوضاع الأمنية حيث جاءت في المرتبة الأولى كيفية المعالجة المتمثلة في (سوء التغطية الإعلامية للأحداث والوقائع) بدرجة موافق بنسبة بلغت (46.0) وبتكرار بلغ (29) مفردة وبدرجة موافق إلى حداً ما بنسب ة بلغت (34.9) وبتكرار بلغ (22) مفردة ، وبدرجة غير موافق بنسبة بلغت (19.0) وبتكرار بلغ (12) مفردة.

وفي المرتبة الثانية جاءت كيفية المعالجة المتمثلة في (غموض المعلومات وتشتيت المتلقي) بدرجة موافق بنسبة بلغت (42.9) وبتكرار بلغ (27) مفردة وبدرجة موافق إلى حداً ما بنسبة بلغت (41.3) وبتكرار بلغ (26) مفردة وبدرجة غير موافق بنسب ة بلغت (15.9) وبتكرار بلغ (10) مفردات .وفي المرتبة الثالثة جاءت كيفية المعالجة الإعلامية المتمثلة في كل من (عدم الالتزام بضوابط وأخلاقيات العمل الإعلامي) و(الوقوع في تحيز وعدم موضوعية) بدرجة موافق بنسبة بلغت لكل منهما (41.3) وبتكرار بلغ (26) مفردة لكل منهما ، وبدرجة موافق إلى حداً ما بنسبة بلغت لكل منهما (39.7) و (36.5) وبتكرار بلغ لكل منهما على التوالي (25) مفردة و (23) مفردة .وفي المرتبة الرابعة جاءت كيفية المعالجة الإعلامية متمثلة في (ضياع ا لثقة بين المتلقي و الوسائل الإعلامية) بدرجة موافق بلغت نسبتها (36.5) و بتكرار بلغ (23) مفردة وبدرجة موافق إلى حداً ما بنسبة (38.1) بتكرار بلغ (24) مفردة وبدرجة غير موافق بنسبة بلغت (25.4) وبتكرار بلغ (16) مفردة.

وفي المرتبة الخامسة جاءت كيفية المعالجة الإع لامية متمثلة في (تضليل الرأي العام) بدرجة موافق بنسبة بلغت (33.3) وبتكرار بلغ (21) مفردة وبدرجة موافق إلى حداً ما بنسبة بلغت (39.7) وبتكرار بلغ (25) مفردة وبدرجة غير موافق بنسبة بلغت (27.0) وبتكرار بلغ (17) مفردة.

وفي المرتبة السادسة جاءت كيفية المعالجة في (عدم تشكيل رأي عام مستنير) بدرجة موافق بلغت نسبتها (30.2) و بتكرار بلغ (19) مفردة . وبدرجة موافق إلى حداً ما بنسبة بلغت (50.8) و بتكرار بلغ (32) مفردة وبدرجة غير موافق بنسبة بلغت (19.0) وبتكرار بلغ (12) مفردة.

وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت كيفية المعالجة في (التعامل مع المصادر غير الموثوقة) بدرجة موافق بلغت (27.0) وبتكرار بلغ (17) مفردة وبدرجة موافق إلى حداً ما (44.4) وبتكرار بلغ (28) مفردة وبدرجة غير موافق بلغت نسبتها (28.6) وبتكرار بلغ (18) مفردة.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت كيفية المعالجة في (إبراز قضايا غير حقيقية وغير ذات أهمية بالنسبة للجمهور) بدرجة موافق بلغت (27.0) وبتكرار بلغ (28) مفردة وبدرجة غير موافق بلغت نسبتها (28.6) وبتكرار بلغ (18) مفردة .وفي المرتبة الأخيرة جاءت كيفية المعالجة في (إبراز قضايا غير حقيقية وغير ذات أهمية بالنسبة للجمهور) بدرجة موافق نسبتها بلغت (25.4) وبتكرار بلغ (16) مفردة وبدرجة موافق إلى حداً ما نسبتها بلغت (46.0) وبتكرار (29) مفردة وبدرجة غير موافق نسبتها (28.6) وبتكرار بلغ (18) مفردة.

وإجمالي هذه النتائج يشير إلى وقوع القائمين بالاتصال بمعالجة إعلامية خاطئة ، وإن كانت بدرجة معدل إلى حداً ما.

الجدول رقم (19) يوضح اتجاه درجة موافقة القائمين بالاتصال على كيفية المعالجة التي تقوم بها المهام الإعلامية في ظل تردي الأوضاع الأمنية

اتجاه درجة الموافقة / كيفية المعالجة	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%					
سوء التغطية الإعلامية	29	46.0	22	34.9	12	19.0	2.270	0.766	موافق إلى حد ما	2	0.757
الوقوع في تحيز وعدم موضوعية	26	41.3	23	36.5	14	22.2	2.191	0.780	موافق إلى حد ما	4	0.730
تضليل الرأي العام	21	33.3	25	39.7	17	27.0	2.064	0.780	موافق إلى حد ما	7	0.688
غموض المعلومات وتشتيت المتلقي	27	42.9	26	41.3	10	15.9	2.270	0.723	موافق إلى حد ما	1	0.757
عدم الالتزام بضوابط و أخلاقيات العمل الإعلامي	26	41.3	25	39.7	12	19.0	2.22	0.750	موافق إلى حد ما	3	0.741
عدم تشكيل رأي عام مستنير	19	30.2	32	50.8	12	19.0	2.111	0.698	موافق إلى حد ما	5	0.704
إبراز قضايا غير حقيقية ولا غير ذات أهمية بالنسبة	16	25.4	29	46.0	18	28.6	1.968	0.740	موافق إلى حد ما	9	0.656

للجمهور											
التعامل مع مصادر غير موثوقة	17	27.0	28	44.4	18	28.6	1.984	0.751	**موافق إلى حد ما**	8	0.661
ضياع الثقة بين المتلقي والوسائل الإعلامية	23	36.5	24	38.1	16	25.4	2.111	0.785	**موافق إلى حد ما**	6	0.704
N							2.132	0.556	**موافق إلى حد ما**		

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (19) يرى القائمون بالاتصال أن تردي الأوضاع الأمن ية يؤثر في كيفية معالجتهم للأحداث و الوقائع إلى حداً ما بمتوسط حسابي عام للمحور بلغ (2.132)، ويتكون هذا لمحور من تسع فقرات حيث كان المؤشر الأكثر أهمية متمثل في (غموض المعلومات وتشتيت المتلقي) بمتوسط حسابي بلغ (2.270) وبدرجة موافق إلى حداً ما.

وجاء في المر تبة الثانية للأ همية في كيفية المعالجة (سوء التغطية الإعلامية) بمتوسط حسابي بلغ (2.270) وبدرجة موافق إلى حداً ما .وفي المرتبة الثالثة لدرجة الأ همية جاءت كيفية المعالجة في (عدم الالتزام بضوابط وأخلاقيات العمل الإعلامي) بمتوسط حسابي بلغ (2.222) بدرجة موافق إلى حداً ما .وجاءت في المرتبة الرابعة بدرجة الأ همية في كيفية المعالجة في (الوقوع في التحيز وعدم الموضوعية) بمتوسط حسابي بلغ (2.191) بدرجة موافق إلى حداً ما. وبالمرتبة الخامسة بدرجة الأهمية جاءت كيفية المعالجة في (عدم تشكيل رأي عام مستنير) بمتوسط حسابي (2.111) بدرجة موافق إلى حداً ما.

وفي المرتبة السادسة للأ همية جاءت كيفية المعالجة في (ضياع الثقة بين المتلقي والوسائل الإعلامية) بمتوسط حسابي بلغ (2.111) بدرجة موافق إلى حداً ما.

وفي المرتبة السابعة للأ همية جاءت كيفية المعالجة (تظليل الرأي العام) بمتوسط حسابي بلغ(2.064) بدرجة موافق إلى حداً ما.

وفي المرتبة ما قبل الأخيرة للأهمية جاءت كيفية المعالجة في (التعامل مع المصادر غير موثوقة) بمتوسط حسابي بلغ (1.984) بدرجة موافق إلى حداً ما .وفي المرتبة الأخيرة جاءت كيفية المعالجة في (إبراز قضايا غير حقيقية وغير ذات أهمية بالنسبة للجمهور) بمتوسط حسابي بلغ (1.968) بدرجة موافق إلى حداً ما.

وهذه النتائج تؤكد على سوء المعالجة الإعلامية لكافة مستوياتها في ظل تردي الأوضاع الأمنية وإن كان معدل السوء إلى حداً ما .

الجدول رقم (20) يوضح تأثير تردي الأوضاع الأمنية على القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية لمحاور البحث

القائمين بالاتصال / المحاور	الإذاعة		كمراسلين		الصحافة		وكالة الأنباء		التلفزيون		الإدارات العليا و الإعلام	
	μ	δ	μ	δ	μ	δ	μ	δ	μ	δ	μ	δ
تردي الأوضاع الأمنية على اللوائح المعمول بها في مهامك الإعلامية	2.35	0.50	2.31	0.35	2.10	0.44	2.07	0.56	2.20	0.48	2.35	0.14
التزام القائمين بالاتصال بتطبيق المعايير المهنية عند معالجتها للموضوعات العامة في ظل تردي الأوضاع المهنية	2.44	0.39	2.24	0.53	2.16	0.40	2.36	0.39	2.09	0.53	2.24	0.38
يتأثر اعتماد الإعلامي بمصادر اللائحة الأخلاقية في ظل تردي الأوضاع الأمنية	2.18	0.49	2.13	0.44	1.88	0.28	2.02	0.37	2.07	0.45	2.23	0.19
تطبيق الإعلاميين بأخلاقيات الممارسة الإعلامية في ظل تردي الأوضاع	2.18	0.24	2.33	0.33	1.99	0.36	2.14	0.24	1.94	0.38	1.78	0.43

الأمنية											
عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية عند معالجتها للأحداث في ظل تردي الأوضاع الأمنية	2.48	0.61	2.78	0.29	1.74	0.79	1.77	0.72	1.57	0.50	2.44	0.62
الآثار الناتجة على عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية في ظل تردي الأوضاع الأمنية	2.47	0.64	2.36	0.56	1.93	0.73	1.86	0.74	1.92	0.55	2.27	0.35
الكيفية التي يقدم بها القائمون بالاتصال المهام الإعلامية في ظل تردي الأوضاع الأمنية	2.34	0.55	2.17	0.51	1.81	0.70	2.04	0.64	2.32	0.31	2.02	0.47

تكشف البيانات الواردة بالجدول رقم (20) عن اتفاق المسؤولين و الإعلاميين في الإدارات العليا للإعلام والقائمين بالاتصال في الإذاعة على أنه يوجد تأثير واضح لتردي الأوضاع الأمنية عل اللوائح المعمول بها للتطبيق و الالتزام بالمهام الإعلامية حيث كانت المتوسطات الحسابية لكل منهما (2.36)، بينما يرى القائمون بالاتصال كمراسلين، والقائمون بالاتصال في التلفزيون و الصحافة ووكالات الأنباء أن هناك تأثير إلى حد ما لتردي الأوضاع الأمنية على اللوائح المعمول بها للتطبيق والالتزام بالمهام الإعلامية، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لكل منهم على التوالي (2.31–2.20–2.07–2.10) و يدل ذلك بشكل واضح وصريح على تأثير تردي الأوضاع الأمنية على القائمين بالاتصال في أداء مهامهم وتطبيق التزاماتهم وضوابطها ،وذلك يؤثر سلباً على العمل الإعلامي.

أهم النتائج :

1) عدم قدرة القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية على قيامهم بأعمالهم في ظل تردي الأوضاع الأمنية وذلك بمستويات مختلفة بين تخصصاتهم ،وإن كان الأغلب يرى أنها تؤثر إلى حد ما .
2) صعوبة التزام القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية بالضوابط والأخلاقيات المهنية للممارسة الإعلامية بشكلها الصحيح نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية.
3) عدم التزام القائمين ،بالاتصال بتطبيق اعتبارات لائحة المصادر بشكل كامل وص حيح نظراً لتردي الأوضاع الأمنية أثناء معالجتهم وتغطيتهم لموضوعات الأحداث.
4) أن تردي الأوضاع الأمنية يؤثر على القائمين بالاتصال على اختلاف خصائصهم الديموغرافية .
5) يؤثر تردي الأوضاع الأمنية على المعايير التي يعمل من خلالها القائم ون بالاتصال وتتضمنها معالجتهم للقضايا الجارية والأحداث .
6) ضعف اعتماد القائمين بالاتصال على اللوائح السائدة بمؤسساتهم نظراً لتردي الأوضاع الأمنية وما يترتب عليها من مخاوف تؤثر على الأداء .
7) أثر تردي الأوضاع الأمنية بشكل عام على مختلف مجالات العمل الإعلامي والقائمين عليه.

المراجع:

1) أحمد عتيق ، "الثورة الليبية 2011-2013 : الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية " **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** – المجلد 42 – العدد 3 – 2015 ،الجامعة الأردنية ،عمان، الأردن
2) السيد بخيت (محرر) ، الإعلام الإماراتي : الواقع والممارسات ، بدون طبعة (بدون مكان نشر : 2011) .
3) المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، الإعلام في الدول العربية رصد وتحليل (الأردن – لبنان – المغرب – قطر) بدون طبعة (بيروت : المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2007) .
4) المركز الليبي لحرية الصحافة، "التقرير السنوي : واقع الحريات الإعلا مية عام 2015" ، 2015 ، ص 5 ، موقع المركز الليبي على الإنترنت ، رابط التقرير ،

5) *http//LCFP.org.wp.contnect.pdf*
6) المركز الليبي لحرية الصحافة ، "بيان صحفي : 2014 الأسوأ على الأطراف في وضع الحريات الإعلامية " 26 ديسمبر 2014 ، صفحة المركز على الفيسبوك :
WWW.facebook.com/libya/posts/80945321245828.0
7) جون ل هاتلنج ، أخلاقيات الصحافة ، (القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، بدون سنة نشر) .
8) حسين دبي حسان الزويني ، "أولويات التحكم القيمي لأداء القائ م بالاتصال في معالجة موضوعات العنف : دراسة ميدانية للعاملين في قناتي بلادي والحرية " ، مجلة الأستاذ ، العدد 300 – 2013 .
9) زهير حسن ، "السياسات التحريرية للصحف الخليجية والعوامل المؤثرة على القائم بالاتصال " ، مجلة سمات – جامعة البحرين ، المجلد 1 ، العدد 2 ، يونيو 2014 .
10) زيمجونت هنبر ، جماليات فن الإخراج ، ترجمة هناء عبد الفتاح ، بدون طبعة (القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب) ، 1993.
11) سمية أبو ماضي ، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في تغطية قضية الانقسام الفلسطيني ، رسالة ماجستير ، غير منشور ة (غزة ، كلية الدراسات العليا – قسم الصحافة – الجامعة الإسلامية ، 2015) .
12) عبد النبي الطيب، إدارة المؤسسات الصحفية، بدون طبعة (جمهورية السودان – جامعة وادي النيل، بدون دار نشر ، بدون سنة نشر) ، موقع الكتاب على شبكة الإنترنت :
Htt://nilevalley.edu.sd/ais/files/pp/abdalnabi/files/papers/Management%20of%20news%20organiz.ations.pdf.
13) عبد المنعم كاظم – أسراء فلحي، "حقوق وضمانات القائم بالاتصال في الصحافة العراقية بعد التغيير في 2003.4.9" ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 71 – 2011 .
14) فوزي حسين الزبيدي ، "منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي : دراسة تحليلية لمنهجية تقييم الأمن القومي : دراسة ميدانية للعاملين في قناتي بلادي والحرية" ، مجلة رؤى إستراتيجية ، يوليو 2015 .
15) محمد مسعود ، تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة (عنابة : جامعة باجي مختار – عنابة ، الجزائر ،2012).
16) محمد الأصفر، الإصلاح الهيكلي والقانوني لقطاع الإعلام وتعزيز استقلاليته ، المركز الليبي لحرية الصحافة، موقع المركز على شبكة الإنترنت.
17) محمود القاضي ودلال البياتي ، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات ، (عمان : دار الحامد للنشر ، 2008) .
18) نهلة عساف ، "العوامل المؤثرة في أداء القائم بالاتصال في الفيلم التسجيلي " ، رسالة ماجستير ، غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، 1996).

فاعلية الاتصال في الأداء الوظيفي لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الليبية:دراسة ميدانية على رؤساء الأقسام العلمية بجامعة إجدابيا

أ/ فرج أحميدة خليفة العريبي -جامعة إجدابيا - كلية الآداب – قسم الإعلام

مقدمة البحث:

إن التزايد المستمر في دور المنظمات في القرن الحادي والعشرين، و سعيها الدؤوب لمواكبة التطور والنمو، زاد من مسؤولياتها، واهتما ماتها، و أضاف إليها أهدافاً لم تكن سابقاً ضمن أولوياتها ، كما أن التحولات التي طرأت على العالم مثل العولمة، وما بعد الحداثة، والنظام العالمي الجديد، و التطورات التكنولوجية، وثورة المعلومات والاتصالات والإنترنت، وّلدت تحديات كبيرة أمام هذه المنظمات؛ مما ترتَّب عليها من سرعة في الأداء والإنجاز واتخاذ القرارات، فالتغيير والتطوير ومواكبة المعاصر والجديد فرض على المنظمات تطبيق السياسات الإدارية المفتوحة، والالتزام بالمساءلة والشفافية، والمشاركة في صنع القرارات، واللامركزية.

وتشهد الجامعات محاولات جادة لتطوير أنظم تها كافة وتحديثها سعياً منها لتعزز مكانتها التنافسية، وهذا ما فرض عليها دوراً جديداً لتكون قادرة على تلبية احتياجات مجتمع عصر المعلومات والمعرفة، إذ لا تستطيع أي مؤسسة تعليمية أن تنظر في تحسين الجودة والكفاءة في أنظمتها دون أن تعطي لأعضاء هيئة التدريس بما يمتلكون من كفايات ومؤهلات وبما يتميزون به من سمعة وكفاءة علمية وبما يقدمونه من خدمات تعليمية، وإنتاج علمي، وأنشطة اجتماعية أولوية خاصة ، فأعضاء هيئة التدريس يمثلون محوراً أساسياً من محاور الارتكاز في العمل الجامعي، وعليهم تتوقف مدى كفاية التعليم الجامعي وجودته؛ إذ من خلال سمعتهم ومكانتهم وجهودهم تقاس سمعة الجامعة وقوتها .([1]) لذا فموضوع تقييم الاتصال الفعال ودوره في الأداء الوظيفي يعد مشكلة للإدارات العليا في الجامعات لما يترتب عليه من نتائج يمكن معها إعادة النظر في برامجها وسياساتها، وفي مدى صلاحية ، وهو يفيد في التنظيم الإداري للمنظمة أو عدم صلاحيته .كما يفيد في معرفة ما إذا كان العضو قد تفوق على المستوى المحدد، أو أنه حقق هذا المستوى،أو فشل في تحقيقه، وهي مفيدة في

[1] - زاهر، ضياء الدين (1995). تقويم أداء الأستاذ الجامعي: الأداء البحثي كنموذج ، **مجلة المستقبل التربية العربية**، المجلد (11)، العدد (3)، ص 65

تسليط الضوء على إنجازاته، وتشجعه على تطوير كفاءته، وتعزيز أدائه في التدريس والبحث العلمي وخدمة الجامعة والمجتمع.

الإطار المنهجي للبحث:

المشكلة البحثية:

يعد الأداء الوظيفي إحدى أهم مقومات وأسس بناء المؤسسات وعلى رأسها المؤسسات التعليمية وبالأخص فيما يتعلق بالناتج العلمي للممارسة المهنية الوظيفية للقائمين على هذا الأداء ، ومن بينهم رؤساء الأقسام العلمية و ما يقومون به من أعمال ذات صلة مباشرة بالاتصال ومكوناته كعملية ديناميكية أساسية لاستكمال مجمل الأداء الوظيفي، ولذا يعد الاتصال أحد أبرز مقومات الأداء الوظيفي وعلى وجه الخصوص في العملية التعليمية، و بالأخص فيما يتعلق بأداء رؤساء الأقسام العلمية داخل الجامعات.

ولهذه الأهمية المتبادلة بين الأداء الوظيفي في العملية الاتصالية كمقوم لنجاحه وأهميته تحديد المشكلة البحثية على اعتبار أنها ظاهر ة ما أو قضية ما أو موقف ما يدور حوله الغموض ويتطلب جلاءً لهذا الغموض وفق لإجراءات منهجية متفق عليها بهدف تقديم تفسير وتحليل علمي يمكن من خلاله الوصول إلي نتائج علمية دقيقة.

وبناءً على كل ذلك فأن المشكلة البحثية تتمحور في دراسة فاعلية الاتصال لدي رؤساء الأقسام العلمية بجامعة إجدابيا من خلال أدائهم الوظيفي لمهامهم المناطين بها ،عليه تصاغ مشكلة البحث في الأتي:(**فاعلية الاتصال في الأداء الوظيفي لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الليبية :"دراسة ميدانية على رؤساء الأقسام العلمية بالجامعة "**)، وتم دراسة هذه المشكلة البحثية من خلال الوقوف على رؤساء الأقسام العلمية ووجهات نظرهم في فاعلية عملية الاتصال في بيئتهم التعليمية فيما يخص نجاح أدائهم الوظيفي بالجامعة.

أهمية المشكلة البحثية:

تبلور أهمية المشكلة البحثية في النقاط التالية:-

1 -تظهر أهمية البحث من خلال تناوله لفاعلية الاتصال في الأداء الوظيفي بالمؤسسات الجامعية.

2 - تكمن أهمية البحث في كونه يركز على فئة ذات قيمة علمية وإدارية بالمؤسسات الجامعية ،ألا وه ي رؤساء الأقسام العلمية وأدائها الوظيفي وتأثير البيئة الاتصالية في هذا الأداء.

3 - تنعكس أهمية البحث من خلال تركيزه على أرقى مؤسسات المجتمع تعليمياً من خلال دراسة رؤساء الأقسام بها ،ومدى اعتمادهم على الاتصال كعملية ديناميكية.

4 - تنعكس أهمية البحث في كونه إضافة علمية لمعرفة فاعلية الاتصال في الأداء الوظيفي داخل الجامعات ،وكيفية الاستفادة من هذه العملية.

أهداف المشكلة البحثية:

يسعي هذا البحث لتحقيق هدف رئيسي واحد وعدة فروض فرعية و ذلك علي النحو التالي :ـ الهدف الرئيسي **(معرفة فاعلية الاتصال في الأداء الوظيفي لأعضاء هيأة التدريس في الجامعات الليبية)**

وتم دراسة هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:ـ

1 - معرفة فاعلية الاتصال في الأداء الوظيفي لرؤساء الأقسام العلمية بجامعة إجدابيا.

2 - التعرف على الدراية المعرفية لرؤساء الأقسام بأهمية الاتصال في نجاح الأداء الوظيفي لهم .

3 - معرفة الصلة بين فاعلية الاتصال والأداء الوظيفي من خلال وجهات نظر رؤساء الأقسام العلمية بجامعة إجدابيا.

تساؤلات المشكلة البحثية:

يقوم هذا البحث على مجموعة من التساؤلات التي تم الإجابة عليها من خلال مجتمع البحث المعني بالدراسة ،وتتمثل التساؤلات في التالي :ـ

1 - ما فاعلية الاتصال في الأداء الوظيفي لدي رؤساء الأقسام العلمية بجامعة إجدابيا.

2 - ما مستوى الاتصال الذي يعتمد عليه رؤساء الأقسام في أدائهم الوظيفي .

3 - ما صلة فاعلية الاتصال بنجاح الأداء الوظيفي لرؤساء الأقسام العلمية بجامعة إجدابيا .

تعريفات المفاهيم و المصطلحات البحثية:

يلجأ الباحث لوضع تعريفات لمفاهيم ومصطلحات بحثه بهدف التخلص من اللبس اللغوي للمعاني والذي قد يحدث لدي بعض المتخصصين أو المهتمين ، حيث يعرف المفاهيم تعريفاً إجرائياً يتماشي مع طبيعة بحثه وتأتي هذه التعريفات على النحو التالي:ـ

1 - **فاعلية الاتصال:** ويقصد بها في هذا البحث نجاعة وقوة واستمرار الاتصال بين رؤساء الأقسام العلمية بالجامعة في المستوي الأفقي لهم، وكذلك في المستوي الهابط والصاعد بما يحقق إنجاز الوظائف والأعمال على أكمل وجه .

2 - **الأداء الوظيفي :** يقصد به النجاح في القيام بالمهام والوظ ائف المتعلقة برؤساء الأقسام العلمية على مستواهم الإداري مع الأقسام الأخرى وعلى مستوي العاملين معهم .

3 - **أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية :** ويقصد بهم كل من له الحق بالقيام بمهام التدريس الجامعي داخل الجامعات الليبية وجامعة إجدابيا كنموذج .

4 - **الدراسة الميدانية:** يقصد بها عملية تطبيق الدراسة على المعنيين بها "رؤساء الأقسام".

5 - **رؤساء الأقسام العلمية :** يقصد بهم كل شخص كلف برئاسة القسم العلمي لأداء الوظائف والمهام المناطة بهذه الأقسام المعنية.

نوع البحث ومنهجه:

ينتمي هذا البحث إلى البحوث الوصفية التي تعتمد على وصف الظاهرة ورصد معلوماتها وبياناتها من أجل شرحها وتفسيرها وتحليلها وصولاً الي نتائجها المرجوة ، ويعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال

أسلوب مسح الممارسة المتمثلة في ممارسة الأقسام العلمية لأدائهم الوظيفي و فاعلية الاتصال بالنسبة لهذا الأداء .

مجتمع الدراسة البحثية والعينة:

يتكون مجتمع البحث من أعضاء هيأة التدريس بجامعة إجدابيا والبالغ عددهم"215"ونظراً لموضوع البحث ونوعيته وطبيعته وكبر حجم مجتمع البحث الأصلي، عمد الباحث إلى اختيار عينة قصديه لإجراء هذا البحث تمثلت في رؤساء الأقسام العلمية بجامعة إجدابيا البالغ عدده م "40" مفردة نظراً للآتي:-

1 - ضرورة معرفة رؤساء الأقسام العلمية لأ همية الاتصال وفاعليته في أداء وظائفه.

2 - لكون رؤساء الأقسام أكثر أعضاء هيأة تدريس تواصلاً مع كل الفئات العاملة بالجامعة على اختلاف مستوياتها .

3 - لوضوح الأداء الوظيفي لرؤساء الأقسام بشكل دقيق ومحدد قانونياً وإدارياً .

أدوات جمع البيانات والمعلومات للبحث:

أعتمد الباحث في هذا البحث على أدوات جمع البيانات المتعارف عليها علمياً في إجراء البحوث واستكمالها نظرياً ومعرفياً وميدانياً حيث أعتمد بالدرجة الأولي على المسح المكتبي لموضوع البحث من الناحية النظرية و المعرفية، واعتمد على صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات و المعلومات من مجتمع البحث والعينة تحقيقاً للأهداف ،وإجابة على تساؤلات البحث.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على رؤساء الأقسام العلمية وعمداء الكليات في جامعة إجدابيا ، خلال العام الدراسي الجامعي 2017 -2016 .

الإطار المعرفي للبحث:

أولاً: الاتصال:

الاتصال عملية يقوم بها الشخص في ظرف ما بنقل رسالة ما تحمل المعلومات أو الآراء أو الاتجاهات ، أو المشاعر إلى الآخرين لهدف ما عن طريق الرموز بغض النظر عما قد يعترضها من تشويش.

أهم تعريفات الاتصال:

نورد فيما يلي أهم التعريفات الخاصة بالاتصال ،وذلك على النحو التالي:-

- **تشارلس موريس:**هو استخدام الرموز لكي تحقق شيوعاً ومشاركة لها مغزى و كذلك فهو أي ظرف يتوافر فيه مشاركة عدد من الأفراد في أمر معين.
- **جورج لند برج :** كلمة اتصال تستخدم لتشير إلى التفاعل بواسط ة العلامات و الرموز، وتكون الرموز عبارة عن حركات أو صور أو لغة أو شيء أخر يعمل كسنة للسلوك.
- **جيهان رشتي:**الاتصال هو العملية الاتصالية التي يتفاعل بمقتضاها متلقي ومرسل الرسالة ، كائنات حية أو بشر أو آلات في مضامين اجتماعية معينة وفيها يتم نقل أفكار ومعلومات وم نبهات بين الأفراد عن حقيقة أو معنى أو واقع معين.
- **سمير حسين :**الاتصال هو النشاط الذي يستهدف حقيقة العمومية والذيوع أو الانتشار أو الشيوع لفكرة أو موضوع أو منشأة أو قضية ، وذلك عن طريق انتقال باستخدام رموز ذات معنى واحد ، ومفهوم بنفسي الدرجة لدى الطرفين.
- **محمد عودة:**مفهوم الاتصال يشير إلى العلمية أو الطريقة التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين يختلف من حيث الحجم ومن حيث العلاقات المتضمنة فيه . ومحمد عبد الحميد: الاتصال هو العملية الاجتماعية التي يتم بمقتضاها يتناول

المعلومات والآراء والأفكار في رموز دالة، بين الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع، وبين الثقافات المختلفة لتحقيق أهداف معينة.[1]

عناصر الاتصال:

تتكون عملية الاتصال من أربعة عناصر لا تتم عملية الاتصال إلا بها وهي:(المرسل، والرسالة، والوسيلة ، والمستقبل)، و يضاف إلى تلك العناصر الأربعة عنصراً آخر مهم هو (التغذية الراجعة)، وفيما يلي نتناول كل عنصر من تلك العناصر بشيء من الإيجاز :

1– **المرسل:** وهو مصدر الرسالة أو النقطة التي تبدأ عندها عملية الاتصال .

2-**الرسالة:**وهي الموضوع أو المحتوى (المعاني أو الأفكار) الذي يريد المرسل أن ينقله إلى المستقبل، ويتم عادة التعبير عنها بالرموز اللغوية أو اللفظية أو غير اللفظية أو هما معاً.

3- **الوسيلة:**وهي الطريقة أو القناة التي تنتقل بها الرسالة من المرسل إلى المستقبل

4 - **المستقبل:**وهو الجهة أو الشخص الذي توجه له الرسالة ، ويستقبلها من خلال أحد أو كل حواسه الم ختلفة (السمع والبصر والشم والذوق واللمس) ثم يقوم بتفسير رموزها، ويحاول إدراك معانيها.

5 - **التغذية العكسية (أو الاستجابة):**وهي إعادة إرسال الرسالة من المستقبل إلى المرسل واستلامه لها ،وتأكده من أنه تم فهمها، والمرسل في هذه الحالة يلاحظ الموافقة أو عدم الموافقة على مضمون الرسالة ،كما أن سرعة حدوث التغذية العكسية "تختلف باختلاف الموقف، فمثلاً في المحادثة الشخصية يتم استنتاج ردود الفعل في نفس اللحظة بينما ردود الفعل لحملة إعلانية ربما لا تحدث إلا بعد فترة طويلة، وعملية قياس ردود الفعل مهمة في عملية الاتصال حيث يتبين فيما إذا تمت عملية الاتصال بطريقة جيدة في جميع مراحلها أم لا، كما أن ردود الفعل تبين التغيير بعملية الاتصال سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المنشأة. ([2])

[1] - د. إبراهيم إمام ، الإعلام والاتصال بالجماهير ، ط1 ، القاهرة ، مصر ، مكتبة أنجلو ، 1969، ص 203

[2] - يوسف مرزوق، مدخل إلي علم الاتصال ، الإسكندرية ، مصر ، دار المعرفة، 1988 ، ص 44

وسائل الاتصال :توجد عده وسائل أو أساليب للاتصال، وسوف نقتصر هنا على ثلاث، وهي:-

3 - الوسائل الشفهية:

وهي الوسائل لتي يتم بواسطتها تبادل المعلومات بين المتصل و المتصل به شفاهه عن طريق الكلمة المنطوقة لا المكتوبة مثل (المقابلات الشخصية، والمكالمات الهاتفية، والندوات والاجتماعات، المؤتمرات)، ويعتبر هذا الأسلوب أقصر الطرق لتبادل المعلومات والأفكار و أكثرها سهوله ويسراً وصراحة، إلا أنه يعاب أنه يعرض المعلومات للتحريف وسوء الفهم .

4 - الوسائل الكتابية:

وهي الوسائل لتي يتم بواسطتها تبادل المعلومات بين المتصل و المتصل به عن طريق الكلمة المكتوبة مثل (الأنظمة والمنشورات و التقارير و التعميم والمذكرات والمقترحات و الشكاوى...ألخ)، ويعتبر هذا الأسلوب هو المعمول به في أغلب المنظمات الحكومية ، وأنه توجد خمسة شروط للرسالة المكتوبة تبدأ جميعاً بحرف (c)، وهي أن تكون كاملة (COMPLETE)، و مختصرة (COCISE)،وواضحة(CLEAR) و صحيحة (CORRECT)، ولطيفة (COURTEOUS) ،وتتميز الوسائل الكتابية بـمزايا أهمها: إمكانية الاحتفاظ بها والرجوع لها عند الحاجة وحماية المعلومات من التحريف وقلة التكلفة، أما أهم عيوبها فهي: البطء في إيصال المعلومات ، وتأكد احتمال الفهم الخاطئ لها خصوصاً عندما يكون للكلمة أكثر من معنى.

5 - الوسائل غير اللفظية:

وهي الوسائل التي يتم بواسطتها تبادل المعلومات بين المتصل و المتصل به عن طريق الإشارات أو الإيماءات والسلوك (تعبيرات الوجه و حركة العينين واليدين وطريقة الجلوس ...الخ)، ويطلق عليها أيضاً لغة الجسمbody language، وقد تكون هذه التلميحات مقصودة أو غير مقصودة من مصدر الاتصال ،وتصل نسبة استخدامها في الاتصال ما يقرب من 90%

من المعاني وبصفة خاصة في الرسائل التي تتعلق بالأحاسيس والشعور، و يختلف فهم الرسائل غير اللفظية بسبب اختلاف الثقافات داخل المجتمع.([1])

ثانيا: الأداء الوظيفي:

تعتبر عملية الأداء من العمليات الهامة التي تمارسها الإدارات في المنظمات ،وعلى جميع المستويات بدءً من الإدارة العليا وانتهاءً بالعاملين في أقل المراكز الوظيفية وفي خطوط الإنتاج الدنيا ،وهي إحدى أدوات الرقابة الإدارية الفاعلة والتي على أساسها يتم مقارنة الأداء الفعلي بما هو مستهدف ، فهي وسيلة تدفع الإدارات للعمل بحيوي ة ونشاط نتيجة مراقبة أداء العاملين بشكل مستمر من قبل رؤسائهم ، وتدفع المرؤوسين للعمل بنشاط و كفاءة ليظهروا بمظهر العاملين المنتجين أمام رؤسائهم ، ويمثل تقييم الأداء تعريف الفرد بكيفية أدائه لعملة ، وعمل خطه لتحسين وتطوير أدائه في كثير من الأحيان، وعندما يطبق الأداء بصورة صحيحة فأنه يوضح للفرد مستوى أدائه الحالي، وقد يؤثر في مستوى جهد الفرد واتجاهات المهام المستقبلية و تدعيم الجهود المبذولة لتحسين الأداء بطريقة صحيحة.

تعريف الأداء الوظيفي:

يعرف بأنه:"القيام بأعباء الوظيفة من مسؤوليات وواجبات وفقاً للمعدلَّ المفروض آداؤه من العامل الكفء المدرب .ويقصد بالأداء الوظيفي قيام الفرد بالمهام والأنشطة والواجبات المتعلقة بوظيفته المكلف بها بحكم عمله، ويمكن الحكم على أداء هذا العمل من خلال مقاييس معيارية خاصة ومحددة : كمية و نوعية الجهد المبذول ونمط الأداء.[2]

الأداء الوظيفي:

يعني مجموعة من السلوك الإداري ذو العلاقة المعبرة عن قيام الموظف بأداء مهامه، وتحمل مسؤولياته، وهي تتضمن جودة الأداء، و كفاءة التنفيذ، والخبرة الفنية المطلوبة في الوظيفة، فضلاً عن الاتصال و التفاعل مع باقي أعضاء المنظمة، وقبول مهام جديدة، والإبداع، والال تزام بالنواحي الإدارية في العمل، والسعي نحو الاستجابة لها بكل حرص وفاعلية ، ويرى

[1] - د. جيهان رشتي ، الأسس العلمية لنظريات الاتصال ، ط2 ، القاهرة ، مصر ، دار الفكر العربي ، 1978، ص 188

[2] - بدوي أحمد زكي ، معجم مصطلحات الإدارية ، القاهرة ، دار الكتاب المصري ، 1984، ص 43 .

سيتر ميستر ([1]) أن الأداء الوظيفي ينتج من تفاعل عامل القدرة والدوافع المرتبطة بالسلوك البشري ، ويمثل كل من القدرة والدوافع متغيرين رئيسيين من أجل الأداء الوظيفي ، فقد تنطوي مكونا ت الفرد على أعظم القدرات للعمل ولكن بدون توافر الدافع للعمل ستنعدم العلاقة بين القدرات والأداء الوظيفي ، و العكس صحيح فقد يتوافر لدى الفرد الدافع القوى للعمل ولكن دون قدرة على العمل ستنعدم العلاقة بين الدافع والأداء الوظيفي.

عناصر الأداء:

يتكون الأداء بشكل عام من عدة عناصر يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-**المعرفة بمتطلبات الوظيفة:** وتشمل المهارة المهنية والمعرفة الفنية والخلفية العامة عن الوظيفة والمجالات المرتبطة بها؛

2-**نوعية العمل:**وتشمل الدقة والنظام والتمكن التقني والقدرة على تنظيم العمل والتحرر من الأخطاء؛

3-**كمية العمل :**وتشمل حجم العمل المنجز في الظروف العادية وسرعة الانجاز؛

4- **المثابرة والوثوق :**ويدخل فيها التفاني والجدية في العمل والقدرة على تحمل المسئولية وإنجاز الأعمال في مواعيدها، ومدى الحاجة للإشراف و التوجيه.

محددات الأداء:[2]:

إن السلوك الإنساني هو المحدد لـلأداء الوظيفي، وهو محصلة التفاعل بين طبيعة الفرد ونشأته والموقف الذي يوجد فيه، والأداء لا يظهر نتيجة لقوى أو ضغوط نابعة من داخل الفرد نفسه فقط، ولكن نتيجة لعملية التفاعل والتوافق بين القوى الداخلية للفرد والقوى الخارجية المحيطة به .ويوضح السلمي أن المقدرة والرغبة في العمل يتفاعلان معاً في تحديد مستوى الأداء، أي أن تأثير المقدرة على العمل على مستوى الأداء يتوقف على درجة رغبة الشخص في العمل، وبالعكس فإن تأثير الرغبة في العمل على مستوى الأداء يتوقف على

[1] - عامر, سعيد , الإنتاجية القياسية ، معايير الأداء قياس الأداء الفعلي ،الرياض , دار المريخ، 1982 ، ص 77

[2] - أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ، ص45

مدى مقدرة الشخص على القيام بالعمل، ويلخص ذلك من خلال المعاد لة التالية:**مستوى الأداء = المقدرة على العمل x الرغبة في العمل .** ولا يوجد اتفاق موحـد بين الكتاب والباحثين حول محددات الأداء، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها أن هذه المحددات تختلف باختلاف فئات العمال، وتختلف أيضا من مؤسســة إلى أخرى، كمــا أن العوامل البيئية الخارجية لها تأثير في تحديد محددات الأداء ، ويلخص نموذج بورتر ولولر محددات الأداء الوظيفي في ثلاثة عوامل رئيسة:

1-**الجهد المبذول،** وهو الذي يعكس درجة حماس الفرد لأداء العمل؛

2-قدرات الفرد وخبراته السابقة، وهي التي تحدد درجة فعالية الجهد المبذول؛

3-إدراك الفرد لدوره الوظيفي وتصوراته وانطباعاته عن السلوك والنشاطات التي يتكون منها عمله والكيفية التي ينبغي أن يمارس بها دوره في المنظمة.

الجانب العملي للبحث:

يتمثل الجانب العملي للبحث في تطبيق الدراسة على رؤساء الأقسام العلمية بجامعة إجدابيا والبالغ عددهم "40" مفردة ،وتناول هذا الجانب الإجابة على تساؤلات الدراسة وهو على النحو التالي :

أولاً : توزيع خصائص عينة البحث

الجدول رقم (1)يبين توزيع المبحوثين حسب النوع

النوع	ك	%
ذكر	34	85.0
أنثى	6	15.0
المجموع	40	100.0

يتضح في البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (1) توزيع مفردات البحث بناء علي خاصية النوع حيث تشير إلي نسبة الذكور هي الأعلى ،وذلك بنسبة بلغت (85.0%) من أجمالي عدد العينة البالغ (40) مفردة ،وجاءت نسبة الإناث بمقدار بلغ(15.0) من أجمالي عدد العينة الكلي ،وهذه النسب تدل

علي أن عدد رؤساء الأقسام الع لمية بالجامعة من الذكور ، وهذا ربما يرجع إلي طبيعة العمل من حيث الوجود في ساعات غير ساعات العمل الرسمي ، و كذلك ربما يرتبط ذلك بكون أن هذه الأقسام كان التحاق الذكور بها مبكراً منذ بداية العمل بالجامعة، وذلك نظراً للقيم والعادات التي كانت تحكم عمل المرأة ، وبالتالي أصبح هناك توريث لهذه الأقسام مع تعديل بسيط .

الجدول رقم (2) يبين توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	4	10.0
متزوج	36	90.0
المجموع	40	100.0

اتضح لنا في البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (2) توزيع مفردات البحث علي خاصية الحالة الاجتماعية حيث أفادت النتائج بأن النسبة الأكثر هي المتزوجين والمتمثلة في (90%) وتليها العزاب بنسبة (10%) وهذه النتيجة تدل علي أن أعضاء هيئة التدريس ال عم لين بهذه الأقسام هم من أصحاب الفئة التي تتحمل المسؤولية الإدارية والعلمية والعملية نتيجة للتجارب والخبرة العلمية .

الجدول رقم (3) يبين توزيع المبحوثين حسب العمر

العمر	ك	%
من 30 الى 40 سنة	30	75.0
من 40 الى 50 سنة	8	20.0
من 50 الى 60 سنة	2	5.0
المجموع	40	100.0

يتضح لنا في البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (3) توزيع مفردات البحث ، وفقاً لخاصية العمر حيث تشير النتائج إلي أن الفئة العمرية الواقعة مابين 30 إلي 40 سنة هي الفئة العمرية الأعلى في تولي الأقسام العلمية داخل الجامعة بنسبة بلغت (75.0%)، ثم جاءت الفئة العمرية الواقعة مابين 40 إلي 50 سنه ،وذلك بنسبة مقدارها (20.0%) إلي أن نسبة العمر من 50 إلي 60 سنه بلغت(5.0%) ،وهذه تدل علي أن الأقسام العلمية في الجامعة هي من ذوي الخبرة ،وذلك بالإشارة إلي العمر حيث تشير النتائج ب أن الفئة العمرية الأكثر لتولي الأقسام العلمية هي التي تجمع بين الطموح والنشاط وبين تلك التي يشار إليها في كل المؤسسات أنها ذات خبرة ،وهذا يدل علي إن العمل الإداري بالجامعة من الضروري أن يرتبط بعامل الخبرة.

الجدول رقم (4) يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى العلمي	ك	%
ماجستير	30	75.0
دكتوراه	10	25.0
المجموع	40	100.0

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق رقم (4) إلي توزيع مفردات البحث ، بناءً علي خاصية المستوي التعليمي حيث أفادت النتائج بأن أكثر الذين يتولون الأقسام العلمية بالجامعة هم من أصحاب المستوي التعليم العالي الماجستير وذلك بنسبة (75.0%) ويليها يأتي مستوي الدكتوراه بنسبة (25.0%) ،وهذه النتائج تدل علي أن هناك أمر طبيعي ألا وهو أن الحاملين درجة الماجستير هم أصحاب النسبة العالية لتولي الأقسام العلمية.

الجدول رقم (5) يبين توزيع المبحوثين حسب الكلية

الكلية	ك	%
آداب	10	25
اقتصاد	7	17.5
هندسة	5	12.5
طب	3	7.5
علوم	10	25
الحقوق	5	12.5
المجموع	40	100.0

تبين البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (5) توزيع مفردات البحث حسب الكليات المتمثلة في الأقسام العلمية حيث دلت النتائج علي أن أكثر الأقسام العلمية بالجامعة هي كلية الآداب وكلية العلوم والتي بلغت نسبتها (25%)وتلتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية التي بلغت نسبتها بمقدار (17.5%) ،ومن ثم جاءت كلية الهندسة وكلية الحقوق بنسبة (12.5%) ،ومن بعدها كلية الطب بنسبة (7.5%) وهذا يدل علي أن أكثر الأقسام العلمية في العلوم الإنسانية بكلية الآداب، وهذا يرجع لكثرة التخصصات .

الجدول رقم (6) يبين توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	ك	%
2	4	10.0
3	2	5.0
4	4	10.0
5	6	15.0

6	2	5.0
8	4	10.0
9	4	10.0
10	4	10.0
11	8	20.0
26	2	5.0
المجموع	40	100.0

تكشف البيانات الواردة في الجدول السابق (6) عن توزيع عينة البحث وفقاً لخاصية الخبرة العملية للمبحوثين الذين يتولون الأقسام العلمية هم من أصحاب الخبرة العملية العالية ، وهي (11) سنة خبرة وذلك بنسبة (20.0%) من الحجم الكلي لفئة البحث ، ومن ثم جاءت فئة أصحاب الخبرة العملية (5) سنوات التي بلغت نسبتها (15.0%)، ويليها جاءت فئات أصحاب الخبرة المتمثلة في (10-9-8-4-2) سنه وبنسبة واحدة وهي (10.0%) ،وفي المرتبة الثالثة جاء أصحاب الخبرة العملية المتمثلة في (26 سنة–6 سنوات–3 سنوات)، وتدل هذه النتائج علي أن أكثر الذين يتولون الأقسام العلمية بالجامعة هم من أصحاب الخبرة الكافية والمق بولة والمتمثلة بالدرجة الأولي في (11) سنة وهذا مؤشر إيجابي لصالح الأعمال الإدارية بالجامعة وهذا من الجانب العلمي، و المنطقي .

الجدول رقم (7) يبين توزيع المبحوثين حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	ك	%
محاضر مساعد	24	60.0
محاضر	10	25.0
استاذ مساعد	4	10.0
استاذ مشارك	2	5.0
المجموع	40	100.0

تكشف البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (7) توزيع مفردات البحث بناءً علي الدرجة العلمية حيث دلت النتائج علي أن أكثر الدرجات العلمية المتمثلة في الأقسام العلمية هي محاضر مساعد بنسبة بلغت (60.0%) وتلتها جاءت درجة محاضر بنسبة (25.0%)، ومن ثم جاءت بالمرتبة الثالثة أستاذ مساعد بنسبة مقدارها (10.0%) ،وأخيراً بالمرتبة الرابعة أستاذ مشارك بنسبة (5.0%) ،وهذه النتائج تدل علي أن درجة محاضر مساعد هي الأكثر وجوداً بالأقسام العلمية ، وهذا يأخذنا علي أن الجامعة تحتاج إلي رفع درجاتهم من حيث إفادتهم للدراسة بالدرجة الدقيقة الدكتوراه .

الجدول رقم (8) يوضح دور المبحوثين في الأداء الوظيفي بالاعتماد على فاعلية الاتصال

الأداء الوظيفي	دور أكبر		دور متوسط		دور ضعيف	
	ك	%	ك	%	ك	%
انجاز العمل على أكمل وجه	20	%50	20	%50	0	0
انجاز العمل بمهارة وسرعة	12	%30	26	%65	2	%5
إمكانية التواصل بأصحاب الاختصاص والصلة	20	%50	16	%40	4	%10

تبسيط التواصل مع الزملاء	22	%55	16	%40	2	%5
القدرة على حل المشكلات	26	%65	10	%25	4	%10
إمكانية طرح الأفكار الجديدة والتبادل العلمي	18	%45	18	%45	4	%10
إمكانية فهم البيئة المحيطة داخليا و خارجيا	16	%40	20	%50	4	%10

تبين البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (8) وفق البحث أن أعلي نسبة كانت (65%) لدور متوسط في إنجاز العمل بمهارة وسرعة ودور أكبر للقدرة علي حل المشكلات وتليها دور أكبر لتبسيط التواصل مع الزملاء بنسبة (55%)، ومن ثم جاءت نسبة (50%) ،والتي تمثل إنجاز العمل علي أكمل وجه في الدور الأكبر والدور المتوسط وإمكانية التواصل بأصحاب الاختصاص والصلة بالدور الأكبر ،وفي المرتبة الرابعة جاءت نسبة (45%)، والتي تمثل أمكانية طرح الأفكار الجديدة والتبادل العلمي في الدور الأكبر و الأوسط وبعدها تأتي باقي النسب الأخرى ،وهذا يدل علي أن اعتماد رؤساء الأقسام العلمية في أدائهم الوظيفي بفاعلية الاتصال بمستويات مختلفة ،ولكنها في مجملها فاعلية الاتصال .

الجدول رقم (9) يوضح درجة فاعلية الاتصال في الأداء الوظيفي حسب المهام للمبحوثين

المهام الوظيفية	تساعد بشدة		تساعد إلى حد ما		لا تساعد	
	ك	%	ك	%	ك	%
طرق التدريس بالحواسيب	24	%60	14	%35	2	%5
تطبيق طرق التدريس الحديثة بمهارة	30	75 %	10	%25	0	0
استخدام اساليب التعليم المباشر	28	%70	10	%25	2	%5

تقسيم المهام الوظيفية التعليمية من أجل استيعابها	30	%75	8	%20	2	%5
فاعلية تنفيذ الخطة المطروحة	26	%65	12	%30	2	%5
إنجاز المهام التعليمية بطرق التدريس في الوقت المحدد	30	%75	8	%20	2	%5

اتضح لنا في الجدول السابق رقم (9) توزيع عينة البحث حسب المهام الوظيفية حيث أفادت النتائج ب أن أكثر نسبة بلغت (75.0%) والمتمثلة في تطبيق طرق التدريس الحديثة بمهارة و المتمثلة في تطبيق طرق التدريس الحديثة بمهارة في فئة تساعده بشدة و تقسيم المهام الوظيفية التعليمية من أجل استيعابها و إنجاز المهام التعليمية بطرق التدريس في الوقت المحدد وتليها جاءت نسبة (70%) المتمثلة في استخدام أساليب التعليم المباشر في فئة تساعده بشدة وبعدها في المرتبة الثالثة جاءت نسبة (65%) والمتمثلة في فاعلية تنفيذ الخطة المطروحة في فئة تساعده بشده.

ونستنتج من النتائج السابقة إن رؤساء الأقسام العلمية يعتمدون على الاتصال الفعال في أدا ء مهامهم ووظائفهم التعليمية بهدف واضح وهو إدارة الوقت واستغلاله.

الجدول رقم (10) يوضح درجة فاعلية أنواع الاتصال في الأداء الوظيفي لدي المبحوثين

درجة الفاعلية	أكثر فاعلية		فاعلية متوسطة		فاعلية ضعيفة	
	ك	%	ك	%	ك	%
الاستماع والإنصات	38	95 %	2	%5	0	0
الحركات الإيمائية	1	35	20	%50	6	%15

	4	%				
لغة الإشارة	8	20 %	16	%40	16	%40

تكشف البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (10) توزيع عينة البحث حسب درجة الفاعلية حيث أفادت النتائج بان أكثر نسبة (95%) تمثل الاستماع والإنصات وتليها الحركات الإيمائية التي بلغت نسبتها (50%) بدرجة فاعلية متوسطة ومن ثم جاءت لغة الإشارة بنسبة مقدارها (40%) بدرجة فاعلية متوسطة وهذه النتائج تدل علي أن فئة الاستماع والإنصات هي الأكثر فاعلية وهذا يرجع إلي أن هناك احترام للآخر عندما يتكلم أو إثناء الاستماع. بالإضافة إلي طبيعة العملية الوظيفية والإ دارية التي تتم من اعلي إلي أسفل وهذا يعكس طبيعة الاستماع دائماً.

الجدول رقم (11) يوضح درجة تأثير فاعلية الاتصال لضوابط أداء المهام للمبحوثين

أداء المهام	تأثير بشدة		تأثير الى حد ما		ليس هناك تأثير	
	ك	%	ك	%	ك	%
التقيد والاهتمام بالوظيفة التعليمية	30	%75	10	%25	0	0
التقيد بالمسؤولية القانونية و الأخلاقية في المجال التعليمي	32	%80	8	%20	0	0
استغلال الوقت المحدد للأداء الوظيفي التعليمي	32	%80	4	%10	4	%10
تطبيق قواعد العمل وإجراءاته وفقا للجانب العلمي	28	%70	10	%25	2	%5
استغلال كل الإمكانيات المتاحة للأداء الوظيفي التعليمي بشكل سليم	34	%85	4	% 10	2	%5

يتضح لنا من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (11) توزيع عينة البحث حسب أداء المهام حيث أفادت النتائج بأن أكثر تأثير في أداء المهام هو استغلال كل الإمكانيات المتاحة للأداء الوظيفي التعليمي بشكل سليم بنسبة (85%)،وتليها التقيد بالمسؤولية القانونية والأخلاقية في المجال التعليمي واستغلال الوقت المحدد للأداء الوظيفي التعليمي بنسبة (80%) ،ثم جاء التقيد والاهتمام بالوظيفة التعليمية بنسبة (75%) ،وتليها جاء تطبيق قواعد العمل و إجراءاته وفقا للجانب العلمي بنسبة مقد ارها (70%) ،وهذا يدل علي أن هناك تأثير في أداء المهام وهذا مؤشر إيجابي لفاعلية الاتصال.

الجدول رقم (12) يوضح علاقة فاعلية الاتصال بالتبادل العلمي والمعرفي للمبحوثين

التبادل العلمي والمعرفي	علاقة قوية		علاقة متوسطة		علاقة ضعيفة	
	ك	%	ك	%	ك	%
إثراء المكتبة العلمية بتبادل المعلومات	28	%70	8	%20	4	%10
إجراء الأبحاث والدراسات العلمية	32	%80	6	%15	2	%5
التواصل المعرفي والعلمي بين المتخصصين	28	%70	12	%30	0	0
الوقوف على ما انتهى إليه الآخرون في الجانب العلمي	28	%70	6	%15	6	%15
التشجيع على حضور المؤتمرات والندوات	30	%75	8	%20	2	%5
العمل على أداء التطوير الوظيفي للمتخصصين	20	%50	18	%45	2	%5
إعلامه بالمصادر العلمية الحديثة	30	%75	6	%15	4	%10

تبين لنا البيانات الواردة في الجدول (12) توزيع عينة البحث حسب التبادل العلمي والمعرفي حيث أفادت النتائج الواردة بأن أكثر التبادل العلمي المعرفي هو إجراء الأبحاث والدراسات العلمية المتمثلة في فئة العلاقة القوية بنسبة (80%) وتلتها التشجيع على حضور المؤتمرات والندوات وإعلامه بالمصادر العلمية الحديثة بنسبة (75%) ،وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة إثراء المكتبة العلمية بتبادل المعلوم ات والتواصل المعرفي والعلمي بين المتخصصين والوقوف على ما انتهى إليه الآخرين في الجانب العلمي بنسبة مقدارها(70%)، وتليها جاءت فئة العمل على أداء التطوير الوظيفي للمتخصصين بنسبة مقدارها (50%) ،وهذه النتائج تدل علي أن أعضاء هيئة

التدريس يعتمدون في تبادلهم الع لمي على فاعلية الاتصال ،وهذا يشير إلي معرفتهم بأهمية الاتصال.

الجدول رقم (13) يوضح درجة مساهمة فاعلية الاتصال لدي المبحوثين في طبيعة أدائهم للأعمال

فاعلية الاتصال	مساهمة عالية		مساهمة الى حد ما		لا مساهمة	
	ك	%	ك	%	ك	%
أداء جيد للمهام المطلوبة	32	80 %	8	%20	0	0
تسهيل اتخاذ الإجراءات في أداء المهام	30	75 %	8	%20	2	%5
القدرة على اتخاذ القرار في المهام المكلف بها	30	75 %	8	%20	2	%5
دقة العمل وسرعة الملاحظة	34	85 %	4	%10	2	%5
الإلمام بمعلومات العمل والمهام	28	70 %	12	%30	0	0
إمكانية توضيح الأفكار والمفاهيم حول العمل	14	60 %	16	%40	0	0
التخطيط لمراحل العمل	30	75 %	8	%20	2	%5

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول السابق (13) توزيع مفردات عينة البحث حسب فاعلية الاتصال حيث أفادت النتائج أن أكثر مساهمة في دقة العمل وسرعة الملاحظة بنسبة (85%) ، وتليها جاءت فاعلية الا تصال أداء جيد للمهام المطلوبة بنسبة (80%) ،وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة تسهيل اتخاذ الإجراءات في أداء المهام والقدرة على اتخاذ القرار في المهام المكلف بها و التخطيط لمراحل العمل بنسبة مقدارها (70%) هذه النتائج تعكس مساهمة فاعلية الاتصال لدى رؤساء الأقسام العلمية في دقة العمل وسرعة الملاحظة و الأداء الجيد للمهام المطلوبة والتخطيط لمراحل العمل وهذا مؤشر إيجابي .

النتائج والتوصيات:

نتائج البحث:

توصل البحث إلي مجموعة من النتائج بناءً علي تحليل البيانات بعد إجراءات البحث الميدانية لمجتمع البحث السابق و النتائج هي:-

أولاً: النتائج المتعلقة بتوصيف مفردات مجتمع البحث :

1 - أفاد البحث أن غالبية رؤساء الأقسام العلمية بالجامعة تعمل بها نسبة عالية من الذكور بلغت (85%) وهذه النسبة ترجع إلي طبيعة العمل من حيث الوج ود لساعات غير ساعات العمل الرسمي ، ونظراً للقيم والعادات التي كانت تحكم المرأة في مجتمع البحث .

2 - أشار البحث إلي أن رؤساء الأقسام العلمية بالجامعة من الفئة العمرية الواقعة بين (30 إلي 40) هي الأعلى في تولي الأقسام العلمية داخل الجامعة حيث كانت بنسبة (75%) ،وتعد هذه الفئة ذات خبرة علمية في مجال العمل العلمي الإداري .

3 - أوضح البحث أن رؤساء الأقسام العلمية هم من أصحاب المؤهلات العلمية(الماجستير) وذلك بنسبة (75%|)، وهذا يؤكد علي توفر القدرات العلمية بدرجة الماجستير أكثر من الدرجات العلمية الأعلى .

4 - بينت نتائج البحث أن رؤساء الأقسام العلمية يتمتعون بسنوات طويلة في مجال العمل والمتمثل في إحدى عشرة سنة ، ولذا يعتمدون علي خبراتهم في اتخاذ القرارات وحل المشاكل التي تعترضهم .

ثانياً:النتائج العامة للبحث:

1 - أوضحت نتائج البحث أن رؤساء الأقسام العلمية يعملون بدرجة محاضر مساعد ،وهذا يرجع للأمور المتعلقة بعملية الإ يفاد و استكمال دراستهم الدقيقة.

2 - بينت نتائج البحث تأثير فاعلية الاتصال في الأداء الوظيفي لرؤساء الأقسام العلمية فيما يتعلق بإنجاز العمل بمهارة وسرعة و القدرة علي حل المشكلات بنسبة (65%).

3 - تبين لنا من نتائج البحث بأن هناك أعضاء هيئة تدريس يعملون علي تطبيق الطرق الحديثة في التدريس بمهارة وبمهام وظيفية تعليمية لمساهمة فاعلية الاتصال ومؤثراته وبنسبة عالية (75%) .

4 - أظهرت نتائج البحث بأن أداء مهام أعضاء هيأة التدريس لها تأثير في استغلال كل المهارات الاتصالية للأداء الوظيفي التعليمي بشكل سليم بنسبة عالية مقدارها (85%) وهذا مؤشر إيجابي .

5 - أوضحت نتائج البحث أن فاعلية الاتصال تساهم في التبادل العلمي والمعرفي لأعضاء هيأة التدريس في إجراء الأبحاث و الدراسات العلمية يمتاز بعلاقة قوية وبنسبة عالية (80%) .

التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج وتفسيرات وتحليلات، نوصي بما يأتي:

1 - توفير فرص الـنمو المهني لأعضاء الهيئات التدريسية ليتم الارتقاء بمستوى أدائهم الوظيفي، ولتشجيعهم على تقديم الأفكار المبدعة التي ترتقي للجامعة ومستواها الأكاديمي ، والاهتمام بمتطلبات الجودة الجامعية، وما تتضمنه من أدبيات ومفاهيم وأساليب لتطبيقها و تحسينها.

2 - العمل وفقاً لم بدأ التخطيط الاستراتيجي والجودة الجامعية والاستفادة من التوجيهات التي تتضمنها إدارة الجودة الشاملة والمواصفة القياسية الدولية والاهتمام بالتغذية الراجعة من عملية التقييم بهدف التحسين و التطوير المستمر للخدمة المقدمة وصولاً إلى التميز في الأداء.

3 - إنشاء مركز متخصص لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وتطويره بكل جامعة، بحيث يقوم بدراسات علمية على نتائج التقييم الفصلية، وتحديد احتياجاتهم التدريبية، وعقد البرامج اللازمة لذلك.

4 - ضرورة مواصلة البحث والتقصي عن العناصر التي تحدث الأثر الحقيقي في مستوى أداء أعضاء هيئة التدر يس وتطويره، واستثمار الأداء المتميز بتمكين عضو هيئة التدريس من التفرغ العلمي و المشاركة في أعمال المؤتمرات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية، وغير ذلك من الحوافز العلمية ، وإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية على متغيرات هذه الدراسة وعلاقتها مع غيرها من المتغيرات مثل: التسرب الوظيفي، والتمكين الوظيفي، والدافعية للإنجاز.

المراجع:

1-د. إبراهيم إمام ، الإعلام والاتصال بالجماهير ، ط1 ، القاهرة ، مصر ، مكتبة أنجلو ، 1969

2-يوسف مرزوق، مدخل إلي علم الاتصال، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة، 1988

3- د. جيهان رشتي ، الأسس العلمية لنظريات الاتصال ، ط2 ، القاهرة ، مصر ، دار الفكر العربي ، .1978

4-بدوي أحمد زكي ، معجم مصطلحات الإدارية ، القاهرة ، دار الكتاب المصري ، .1984

5-عامر، سعيد، الإنتاجية القياسية، معايير الأداء قياس الأداء الفعلي، الرياض، دار المريخ، 1982

6-أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999

7- زاهر، ضياء الدين (1995). تقويم أداء الأستاذ الجامعي: الأداء البحثي كنموذج ، مجلة المستقبل التربية العربية، المجلد (11)، العدد **(3)**

أزمة الرأسمالية وانعكاساتها على البلدان النامية

د. أمحمد حسين نصر

المقدمة:-

إن الرأسمالية تقوم أساساً على رأس المال وتنميته باعتبارها إحدى أهم عوامل تحريك ودفع الإنتاج بغية تحقيق أقصى معدلات الربح من خلال عمليات الإنتاج المكثفة، فالهدف الأسمى بالنسبة للرأسماليين هو في مضاعفة الأرباح والسيطرة على الأسواق،فنحن نعرف جميعاً أن النشاط الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية موجه نحو المزيد من تراكم الثروة في يد الأفراد،لأن الربح هو الحافز الأول للفرد في استمرارية الإنتاج ،وبالتالي فإن النظام الرأسمالي يرفض تدخل الدولة لأي سبب كان في الأنشطة الاقتصادية وخاصة في توجيه وتحديد الأسعار ،ويترك الأمر برمته لقوى السوق في تحديدها وفقاً لقانون الطلب والعرض، فمن وجهة نظر الرأسماليين أي تدخل لهذه الدولة يضر بروح المبادرة الفردية،ومن ثم يخل بقانون المنافسة ، وهذا يؤدي في نظرهم إلى ضرب المبادئ التي قامت عليها الرأسمالية ذاتها.

ومن هنا فإن الأزمة المالية والاقتصادية التي تمر بها بعض البلدان الأوربية وخاصة اليونان ليست بجديدة على الأنظمة الرأسمالية، فمند ظهور هذه الأنظمة شهدت مجموعة من الأزمات والمشكلات لعل أهمها أزمة (1929 -1931) والتي تعرف في تاريخ الاقتصاد بفترة الركود الاقتصادي ،ويعزو تطور النظام الرأسمالي وازدهاره وتوسعه إلى أفكار المدرسة الحرة .

أهداف البحث: -

1 –يهدف هذا البحث إلى بيان أن النظام الرأسمالي ليس قدراً محتوماً ،وبالتالي يمكن تغييره والتدخل فيه وعقلنته لصالح الناس .

2 – دحض فكرة أن النظام الرأسمالي يعمل من تلقاء نفسه وفق الظواهر الاقتصادية المحايدة.

3 – إن النظام الرأسمالي نظام اقتصادي ونظام سياسي يخضع للتطورات التاريخية ،وليس نظاماً طبيعياً يخضع لقانون الضرورة، لذا تدخل الدولة و المجتمع في آليات وعمل هذا النظام تصبح ضرورة ملحة لحفظ التوازن بين الفرد والجماعة أولاً ، والمحافظة على الموارد الطبيعية ثانياً ، وكذلك تلافي

عيوب ومثالب الأزمات الاقتصادية ،وما ينتج عنها من مشاكل اجتماعية تهدد السلم الاجتماعي بين أفراد المجتمعات الإنسانية .

4 – لاشك أن البلدان النامية أو ما يسمى ببلدان الجنوب هي من أكثر البلدان تضرراً من الأزمات المتكررة التي تعصف بالنظام الرأسمالي المعولم .

5 – ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث استخدمنا المنهج التاريخي التحليلي لرصد أهم محطات تطور هذا النظام بصورة موجزة ومختصرة .

بدايات تطور النظام الرأسمالي:-

المدرسة الحرة:-

ظهرت هذه المدرسة في النصف الثان ي من القرن العشرين على يد كيناي وهو طبيب فرنسي، وكانت تدعو بشدة إلى الحرية الاقتصادية ورفض أي تدخل من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع، ولا غرابة في ذلك إذا ما عرفنا أن أهم مبدأ من مبادئ هذه المدرسة هو النظام الطبيعي؛ والذي يُعرف بأنه ذلك النظام الذي يعمل من تلقاء نفسه دون تدخل من أحد "إن جميع الحقائق الاجتماعية متصلة فيما بينهما بقوانين خالدة لا تتغير ولا مناص منها، قوانين يقبل الأفراد والحكومات على الخضوع لها حتى لو أنهم تعرفوا عليها ولو مرة واحدة".([1])

ونحن نعرف أن القانون الطبيعي لا يخضع للإدارة ا لإنسانية فهو حتمي وتلقائي، وعلى هذا الأساس فإن حرية الفرد هي حق طبيعي والباعث على العمل والإنتاج، وعلى الدولة أن لا تتدخل في هذا المسار القدري و المرسوم سلفاً، لأن بتدخلها تنتهك المصلحة الفردية التي هي في النهاية مصلحة الجماعة ذاتها، هكذا كان يعتقد أصحاب الاتجاه الطبيعي، ولعل هذا ما عبّر عنه لوك (1632–1704) عندما قال: "لكي نفهم السلطة السياسية على الوجه الصحيح، يجب علينا أن نراعى الحال التي عليه الناس بالطبيعة ، وهي الحرية المطلقة في تسيير دفّة أعمالهم والتصرف في ممتلكاتهم "[2]، ومن هذا المنطق يتحول السوق إلى ميدان يتنافس فيه الأفراد دون رقيب أو حسيب، وفي هذه الحالة سيكون البقاء للأصلح، هذا يعني في أبسط معانيه ضرب لكل

[1]) للمزيد انظر: بول ازار، تطور الفكر الأوروبي، ج 1، ص 187.
[2]) جون لوك، الحكومة والمدينة، ص 13-15، وكذلك انظر : د. حلمي مرزوق، الإسلام والفكر المعاصر، بحوث ومقالات، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص 50.

القواعد الأخلاقية والسلوكية المتعارف عليها بين الناس في المجتمع الإنساني، "هنا أيضاً كانت نظرية داروين * عن الصراع الطبيعي والبقاء للأقوى و التبرير الفقهي الجاهز لظاهرة الاستغلال والنهب الوحشي لشعوب المستعمرات والذي مارسته الليبرالية** فقد كانت أوروبا تجد تسويغاً في عملها الإمبريالي الأخلاقي في قوانين داروين ونظريات مالتوس *** وكافة النظريات الأخرى التي كانت تبرر ظاهرة الاستعمار والإمبريالية"[1]، وبالتالي كان النظام الطبيعي في حالة تصادم مع نظرية القيم بإدّعائه أن الاقتصاد لا يخضع لسلطة الدولة أو أي رقابة من أي كان، وفي اعتقادنا هذه أكذوبة كبرى لأن الاقتصاد يهم الناس في المجتمع ويخضع لتفاعلاتهم وتقلباتهم وأمزجتهم.

آدم سميث:- (1723 – 1790) طور آدم سميث أفكار المدرسة الحرة وذهب بها مسافات بعيدة، حيث يعتبر آدم سميث من مؤسسي علم الاقتصاد الحديث و أهم منظري الرأسمالية، فقد جاء كتابه (ثروة الأمم) حافل بمجموعة من الأفكار التحررية التي كان لها بالغ الأثر في تطور النظام الرأسمالي، ولعل شعاره "دعه يعمل دعه يمر " يؤكد أهمية ما قاله بالنسبة للنظام الرأسمالي، حيث أحدث آدم سميث ثورة كوبرنيكية إن صح التعبير عندما قام بتصحيح التصورات السابقة عن الاقتصاد إذ لاحظ آدم سميث الآتي:-

1- الإنتاج هو ثروة الأمم الحقيقية، وليس الذهب والفضة كما زعم المعدنيون * والتجاريون**.
2- العمل هو مصدر القيمة وأساس تقدم الأمم والمجتمعات.
3- رفض مقولة الفيزوقراطيين *** التي تزعم أن الإنتاج هو خلق مادة جديدة، بينما لاحظ آدم سميث أن الإنتاج هو خلق المنافع بما فيها الخدمات.

---

*) داروين (1809–1880) وهو صاحب نظرية البقاء للأصلح والمعتمدة أساساً على فكرة الانتخاب الطبيعي للكائنات الحية.

**) الليبرالية: وتعني المذهب الحر وهي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية مجردة من المبادئ وبالتالي فهي تؤمن بفصل الدين عن الدولة وبفصل الاقتصاد عن الأخلاق، وكانت مقدمة للثورة الصناعية والسياسية في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

***) مالتوس (1663–1896) صاحب نظرية السكان الشهيرة والتي تقول : أن السكان يزدادون على شكل متوالية هندسية: 2، 4، 8، 16، 32...الخ بينما تزداد المواد الغذائية على شكل متوالية حسابية : 1، 2، 3، 4، ... إلخ.

[1]) حسين معلوم، الليبرالية في الفكر العربي، منشورات المجلس القومي للثقافة، المغرب، الرباط، ط 1، 1992م، ص 28.

*) المعدنيون: هم الذين يرون أن قوة الدولة واقتصادها يكمن في ما لديها من معادن بمختلف أنواعها وأشكالها وخاصة الذهب والفضة.

**) التجاريون: هم الذين يرون أن قوة الدولة تكمن في ما لديها من تجارة وبضائع.

4- دعا آدم سميث للحرية الفردية في أعلى مراحلها وحصر وظيفة الدولة في الدفاع عن البلاد وحماية الملكية الخاصة.
5- السوق في نظره هو الميدان الوحيد الذي يتنافس فيه الأفراد ويحققون سعادتهم وثم سعادة المجتمع ككل، بعيداً عن الضغوطات السياسية و إكراهات الدولة.

(...آدم سميث يوسع حدود الحيز خاصة عندما يتحدث عن يد السوق الخفية في سياق معارضته المبدئية لتدخل الدولة في شؤون الاقتصاد، لأنه يعتقد أن الانطلاق من المنفعة الفردية لكل فاعل فرد، ينظم المصلحة العامة في النهاية)([1]) ،ونتيجة للصبغة التحررية لمدرسة آدم سميث وأتباعه ظهرت جملة من الإشكالات لعل أهمها:-

1- انقسام المجتمع إلى مُلاّك وطبقة أجراء، الأمر الذي أدّى إلى فقدان الانسجام بين رأس المال والعمل.
2- هيمن على نظرية آدم سميث مبدأ الصراع ونظرية البقاء للأصلح.
3- أدت إلى تقسيم خيرات البلدان والشعوب الأخرى بين الشركات الاحتكارية الرأسمالية، وذلك من خلال تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ تستبيح فيها هذه الشركات الكبرى التابعة لمنظومة الرأسمالية خيرات هذه البلدان من مواد أولية وثروات معدنية وغابية.
4- في داخل المنظومة الرأسمالية وقع المجتمع تحت رحمة الفرد وفي خارج هذه المنظومة أدت إلى ظهور ما يسمي بالاستعمار الحديث والمعاصر.

جون كينز:-(1883– 1946) مع بدايةِ الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم و خاصة النظام الرأسمالي مطلع القرن العشرين لاحظ كثيرً من الاقتصاديين و على رأسهم جون كينز أن المفاهيم التي كانت تدعو لها الرأسمالية وخاصة فكرة النظام الطبيعي ، والحرية الفردية فقدت مصداقيتها وبريقها، حاول جون كينز التصدي لأفكار المدرسة التقليدية في الاقتصاد بقيادة آدم سميث، وذلك بهدم وتقويض أسس هذه المدرسة من خلال نقده لمبادئها والمتمثلة في الآتي:-

1- فكرة النظام الطبيعي وما يتصف به من عفوية وتلقائية.
2- جهاز الأثمان كمحرك للنشاط الاقتصادي وكباعث للأفراد على التدافع و التزاحم نحو اقتصاديات السوق.

(***) الفيزيوقراطين: هم الطبيعيون الذين يرون في العودة إلى الطبيعة المفتاح والحل بالنسبة للإنسان والمجتمع لذلك هم يعتبرون الزراعة أساس قوة الاقتصاد ،وبالتالي قوة الدولة لأن بحسب زعمهم : الزراعة هي خلق مادة جديدة.

([1]) عزمي بشارة، المجتمع المدني، نظرية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 2، 2000، ص 92.

3- إن مصلحة الفرد وسعادته تؤدي في النهاية إلى مصلحة الجماعة وسعادتها.

فنّد كينز هذه المبادئ واعتبرها افتراضات واهية ،وليس لها سند علمي في الواقع المعاش للناس، ومن ثم ركز جون كينز على مشكلة البطالة، ودعا إلى توظيف كافة الطاقات ا لقادرة على العمل من خلال تدخل الدولة وإشرافها على الجوانب الاقتصادية، لأنه كان مقتنعاً بأن الاقتصاد جزءاً من السياسة، و استطاعت هذه النظرية الاقتصادية وصاحبها مساعدة بريطانيا في تخطى الركود الاقتصادي والأزمة المالية التي حلت بالاقتصاد البريطاني والغربي عموماً بعد الحرب العالمية الأولى وقد سميّت نظرية كينز بالنظرية العامة.

لماذا استمرت الرأسمالية ؟ - لعبت الحرب الباردة دوراً إستراتيجياً في إطالة عمر المنظومة الرأسمالية، حيث قدمت نفسها من خلال آلياتها الإعلامية الضخمة كمنقذ لشعوب الأرض من النظم الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي باعتبارها نظم شمولية وقمعية ، وتمثل خطراً على البشرية، ومن الواجب محاربتها والتصدي لها بكل الوسائل المتاحة.

- تزعم المنظومة الرأسمالية أنه لا يمكن أن يتقدم أي بلد في العالم إلا من خلال مجموعة نماذج التنمية * الغربية، فهي الكفيلة بحرق مرا حل التخلف وتحقيق الرخاء الاقتصادي، وذلك بإتباع المنهج الغربي الرأسمالي في عمليات التحديث والتنمية من خلال تبني أنماطه الاقتصادية والمالية، بل وحتى أنماطه الاجتماعية والسياسية والثقافية، ومازال النظام الرأسمالي إلى يومنا هذا يعتقد أنه صاحب رسالة تنويرية وأن تصوراته وأفكاره شكلاً من أشكال التاريخ ومن أراد أن يتقدم في الاقتصاد والتنمية، وبل وحتى في السياسة والاجتماع عليه أن يلحق بركب النظام الرأسمالي أو ما يسمى عربة فوكو ياما**.

*) ظهرت مجموعة من نماذج التنمية في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ونادت بالتحديث على النمط الغربي ومن هذه النماذج والنظريات : 1-نظرية التحديث، 2-نظرية النمو عند رستو، 3-نظرية التسمية عند أوسكار لانج، وهناك نظريات أخرى تتناول مشكلة التخلف والتنمية كنظرية نمط العلاقات الدولية ونظرية التوازن شبه المستقر، ونظرية الحلقة المفرغة، للمزيد : انظر: إمحمد حسين نصر، التخلف وانعكاساته على بلدان العالم الثالث، طرابلس، ط 1، ص 51 وما بعدها.

**) فوكوياما: ياباني الأصل أمريكي الجنسية، أصدر كتاباً بعنوان (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) غداة انهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي مبيّناً في هذا الكتاب نجاعة المجتمعات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبر النظام الرأسمالي من أفضل الأنظمة اقتصادياً وسياسياً، ولاحظ أن جميع الأنظمة السياسية إذا أرادت أن تتقدم عليها أن تلحق بعربة النظام الرأسمالي، لأنها العربة الوحيدة التي اختارت الطريق الصحيح، وبالتالي على كل العربات – يقصد هنا الأنظمة السياسية– التي أخذت طرقاً فرعية وأضاعت الكثير من الوقت، أن ترجع إلى الطريق الصحيح، الطريق الرأسمالي قبل فوات الأوان. للمزيد أنظر: فوكو ياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير.

أدوات النظام الرأسمالي:

1 - **العولمة:-**

أداة جديدة ومستحدثة من أدوات الرأسمالية العال مية، فإذا كانت الماركسية هي الابنة الأولى للرأسمالية والثورة الصناعية في أطوارها الأخيرة، فأن العولمة هي مولود من مواليد ما بعد مجتمع الصناعة الذي يتصف بأنه مجتمع ثورة المعلومات والمعلوماتية.

إن العولمة شمولية جديدة وخاصة في مجال السياسة والاقتصاد، وذلك بمحاولتها توحيد مفاهيم الأمركة على نطاق كوني، ومن هنا يبدو الارتباط الوثيق بين العولمة والرأسمالية، وخاصة في الأفكار ذات النزعة الشمولية و التوسعية، بـ((...إعلان بوش قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي الجديد، فخرجت من أحشائه العولمة التي أصبحت أ مريكية بكل ما تحمله من أهداف سياسية واقتصادية وأنماط سلوكية اجتماعية مدعومة بعناصر التفوق التكنولوجي والإنتاج المعرفي، وبسطوة المال والإعلام وغلبة الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات))[1]، ومن هنا فإن العولمة هي الحامل الجديد للقيم الغربية بكافة مسمياتها . ((وه كذا تبرز العولمة كمخلوق برأسين : أحدهما ذو قدرة لا سابق ولا مثيل لها على الاتصال والتبادل على مستوى عالمي . و العولمة بهذا المعني أو وفق هذا المنظور تشجع التغير والتبادل الثقافي وتفتح الثقافات المحلية الجديدة، أما الآخر فيمثل على النقيض من الأول فرض نموذج اجتماعي اقتصادي ثقافي غربي في طول العالم وعرضه))([2]).

وعليه يجب أن ندرك نحن أبناء العالم العربي الإسلامي من خطورة العولمة، لأنها تحاول فرض نموذج بعينه على مجمل حياتنا بحجة إقامة عالم متنوع سياسياً واقتصادياً وثقافياً. ((فالدولة لم تعد شمولية، لكن الإقتصاد في عصر العولمة يحاول أن يصبح شمولياً، كنا نطلق فيما مضى تسمية الأنظمة الشمولية على تلك الأنظمة ذات الحزب الواحد التي لا تقبل بأي معارضة منظمة، وتستهين بحقوق الإنسان باسم مصلحة الدولة، وتقود فيها السلطة السياسية بشكل مطلق مجمل أنشطة المجتمع الواقع تحت السيطرة ، وقد حل محل هذه الأنظمة التي تميزت بها الثلاثينيات نوع آخر من الشمولية في نهاية القرن –يقصد الكاتب القرن العشرين– هي الأنظمة العولمية وهي الأنظمة التي

---

[1]) محمد على حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط 1، 2002، ص 106-107.

[2]) فاطمة عللو ولوبزا مونتيرو وآخرون، التنوع الثقافي، الإنتاج الثقافي والهوية، كتاب من أجل عالم آخر، بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية، في المنتدى الاجتماعي العالمي، ترجمة: شوكت يوسف، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2008، ص 335.

تقوم على مبدأ العولمة والفكر الواحد ولا تقبل بأية سياسة اقتصادية أخرى تستهين بالحقوق الاجتماعية للفرد باسم مصلحة تنافسية وتترك للأسواق المالية الإدارة الكاملة لأنشطة المجتمع الواقع تحت السيطرة))([1]).

إذن العولمة تهدف إلى تدعيم فكرة المشروع الحر الذي لا يخضع لأي قيمة أخلاقية تحد من سلطته، وهكذا تتجلى هيمنة النظام الرأسمالي ومؤسساته على مجمل أوضاعنا الاقتصادية والسياسية والتجارية والمالية في العالم، فالشركات المتعددة الجنسيات والتابعة لهذا النظام المعولم تسيطر على ما قيمته 70% من التجارة الدولية، ((إن النظام الدولي الجديد ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين، فإذا كان هذا الأخير قد نجح في تجزئة القوميات في العالم و تكوين الدول والكيانات السياسية في آسيا و إفريقيا وشرق أوروبا وأمريكيا الجنوبية على أساس وطني أو إقليمي، فإن النظام القادم سيعمل على اختراق تلك القوميات، وسيقوم بتفتيت بعض الدول والكيانات))([2])، وهذا ما حدث بالفعل للعراق بعد الاحتلال الأمريكي، حيث تعالت الصيحات ولا تزال بضرورة تقسيمه إلى ثلاث دويلات، دويلة سنية ودويلة شيعية ودويلة كردية، ولاحظ ما يحدث اليوم في دارفور من حرب أهلية مدعومة من الغرب، وكذلك لا يفوتنا أن جنوب السودان بات أقرب من أي وقت مضى للانفصال عن الدولة الأم، كل ذلك بدعم الغرب ومباركته (إن استراتيجيات القوى التي تتواكب مصالحها والعولمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة إنما تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي على رأسها اثنان متكاملان : تعميق العولمة الاقتصادية أي سيادة السوق عالمياً، وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية إلى أ قصى حد ممكن حتى يكاد مرادفاً لتدمير كامل، عبر تفجير الدولة الوطنية لصالح جماعات أخرى تحت أو فوق وطنية من خلال تشجيع الإحساس بالتضامن الإثني أو الديني حقيقياً كان هذا التضامن أو وهمياً)([3])،

فمن أهداف العولمة التغلغل في نسيج مجتمعاتنا العربية الإسلامية و محاولة زعزعتها من الداخل بحجة الدعوة إلى الحرية والانفتاح الثقافي و التواصل واحترام الذات الإنسانية، غير أن الواقع يقول عكس ذلك، فالهدف هو زعزعة استقرار الدولة الوطنية والتحكم في مفاصلها باستعمال كلمات و

---

[1]) جون بيار لوغوف، الديمقراطية لما بعد الشمولية، ترجمة : محمد الخالدي، منشورات، أمانة الإعلام، طرابلس، 2006، ص 143.

[2]) حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الإستراتيجي، العولمة والتحولات المجتمعية (ندوة) تحرير: عبد الباسط عبد المعطي، دار أويا ، طرابلس، ط 1، 2000، ص 128.

[3]) المرجع نفسه، ص 128.

مصطلحات في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب والخراب، إن أمريكا ستعمل جاهدة وبكل الوسائل والطرق من أجل تصدير نموذجها التحديثي المتعدد الأوجه إلى عالمنا العربي الإسلامي بواسطة هذه العولمة، ومن أهم هذه النماذج الليبرالية المتوحشة في جانبها الاقتصادي الرأسمالي.

2 - **البنك الدولي:-**

منذ تأسيسه (1946) أخذ على عاتقه إعطاء المشورة والنصح للبلدان النامية، وعادة ما تأتي هذه النصائح مخالفة للنظم الاجتماعية لهذه البلدان، لأن البنك الدولي من أنصار السوق الحرة، ولا يمنح قروضه إلا بشروط قاسية مسبباً في كثير من الأحيان اضطرابات اجتماعية وسياسية في البلدان الفقيرة.

(لا يمكن تطبيق سلسلة التدابير المالية بدون إصلاح جذري للمنظمات الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهاتان المنظمتان ابتعدتا بشكل متزايد عن مهماتها الأصلية التي حددتها اتفاقيات (بريتون وودز) التي هدفت إلى ضمان استقرار النظام، نظام النقد العالمي، وإلى تشجيع تموي ل التنمية)[1]، من المفترض أن يعمل البنك الدولي والمؤسسات المالية التابعة له على تنمية البلدان الفقيرة من خلال تمويل المشاريع المنتجة، ونقل التكنولوجيا لهذه البلدان، والعمل على حمايتها من المضاربات المالية والتخفيف من أعباء ديونها الخارجية، ولكن الأهم من هذا ألا تكون هذه المساعدات التي يقدمها البنك الدولي ثمن للتدخل في شؤونها الداخلية واختياراتها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ((وفي مقابل ذلك استهدفت تلك المراكز والمؤسسات الدائنة استغلال أزمة المديونية الخارجية لكي تستنزف وتبتز الدول المدينة و تتدخل في شؤونها الداخلية ولتعرض ما تراه مناسباً من وجهة نظرها لضمان تسديد هذه الديون)).([2]) ومن هنا يجب على البنك الدولي أن يكون عوناً للدول الفقيرة، وأن لا يكون وجهاً من وجوه النظام الرأسمالي وأن لا يتحول أداة من أدوات العولمة، من خلال تبني وجهة نظر الشركات العابرة للق ارات، وكذلك البنوك الكبرى العملاقة، ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن البنك الدولي ومؤسساته يتدخل باستمرار في السياسات الاقتصادية والتنموية للبلدان الفقيرة أو السائرة في النمو أو حتى المتوقفة منها !!!

---

[1]) تحرير: وليم فيثر، وتوماس بوبناه، الرأسمالي، فرض رقابات على الرأسمالي، كتاب من أجل عالم آخر، بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية في المنتدى الاجتماعي العالمي، ترجمة : شوكت يوسف، الهيئة العامة للكتاب، سوريا، ص: 68.

[2]) رمزي زكي، أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة وعلاقاتها بأزمة الديون الخارجية للدول المختلفة، مجلة أمانة الإعلام، طرابلس، العدد 81، ص 86-87.

إن المشكلة التي تواجه البلدان النامية هي عدم قدرتها في أغلب الأوقات على تسديد ديونها للمؤسسات المالية الدولية وذلك لارتفاع نسبة الفوائد على هذه الديون ، ((وتؤكد إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الصناعية أن هناك 21 دولة بلغت ديونها الخارجية 500 مليار دولار وهو رقم آخذ في الازدياد، بينما بلغت معدلات ارتفاع فوائد الديون في بلدان إفريقيا إلى 17 مليار دولار))([1]) ،وبواسطة هذه الفوائد المترتبة عن تأخير تسديد هذه الديون تظل البلدان النامية ومنها البلدان العربية حبيسة الحلقة المفرغة للتخلف.

زد على ذلك إن هذه المؤسسات المالية وعلى رأسها البنك الدولي لا تحث البلدان النامية على زيا دة الإنتاج والاستثمار في المشاريع ذات المدى الطويل، وإنما همها الأول والأخير يتركز في تحرير التجارة وتنقل الرساميل الأجنبية بدون قيد أو شرط، هذا يوضح لنا طبيعة وحقيقة هذه المؤسسات المالية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الرأسمالية، ويشتمل البنك الدولي على ثلاث مؤسسات مالية كبرى هي:-

1 - البنك الدولي وظيفته:

الاستثمار في البلدان الأعضاء، وتنشيط التجارة.

2 - المؤسسة المالية الدولية (1956):

وظيفتها دعم القطاع الخاص في البلدان النامية.

3 - منظمة التنمية الدولية (1960):

وظيفتها تقديم القروض للحكومات والدول فقط.

ولقد زادت أهمية هذه المؤسسات المالية مع ظهور العولمة وتنامي فكرة الإصلاح في البلدان النامية حيث تزايد الدور المنوط بهذه المؤسسات المالية في دعم هذا الإصلاح، ومن هنا تحولت البلدان النامية بفعل ضغوط المشاريع الغربية التي أخذت على عاتقها مساندة هذه الإصلاحات بشرط أن تلبّي المعايير الغربية، وعليه تحولت هذه البلدان إلى ساحة مفتوحة للصراعات الدولية.

4 - منظمة التجارة الدولية:-

قامت منظمة التجارة العالمية (WTO) في يناير 1995م على أنقاض منظمة "الغات" ومن أهدافها الإستراتيجية الإشراف على المبادلات العالمية للنظام التجاري ، وبقيام منظمة التجارة العالمية اكتملت الحلقات الثلاث للنظام المالي والاقتصادي العالمي، وستلعب العولمة دوراً مميزاً في نشر خطط وبرامج هذه المؤسسات المالية ((منظمة التجارة المسئولة

[1]) أمحمد حسين نصر، التخلف وانعكاسه على بلدان العالم الثالث، منشورات أمانة الإعلام، طرابلس، ط 1، 2006، ص 37-38.

عن إدارة النظام التجاري للعولمة، ولعل قيام العولمة على تلك المؤسسات يعتبر من أهم دعائمها، حيث أصبح على الأقل هناك نظام متكامل للعولمة تعمل من خلاله))([1]).

إن المتتبع لعمل هذه المؤسسات المالية الدولية يرى باستمرار أتساع دورها على نطاق العالم، انظر مثلاً إلى منظمة التجارة العالمية حيث ((أصبحت تتعامل في مجال إدارة النظام التجاري للعولمة وليس فقط مع السلع القابلة للتجارة العالمية، بل أيضاً مع تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والأدبية والعلمية، وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي شملت الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين))([2]).

ولكن لابد أن نذكر أن هذه المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية ليس لديها هَمْ سوى العمل على نشر فضائل المنافسة الحرة بدون قيد أو شرط، وضرورة تدفق السلع والأموال إلى البلدان النامية من طرف الشركات الكبرى والم تعددة الجنسيات بدون النظر للآثار الاجتماعية و السياسية لهذا الانفتاح المجنون ((قوانين منظمة التجارة العالمية تشجع وتدعم بشكل عظيم مصالح الشركات العملاقة العابرة للحدود القديمة، وفي الحقيقة تلعب تلك الشركات دوراً مركزياً في رسم الخطوط العامة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية والاستثمارية الأخرى التي تسمح للشركات بشكل متزايد توسيع أنشطتها خارج حدودها الوطنية))([3]) فكيف يا ترى تستطيع البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية أن تدخل في منافسة مع البلدان المتقدمة في الشمال؟ إذا ما عرفنا أن شر كة واحدة من شركاتها الكبرى يعادل دخلها بل يفوق أي بلد من البلدان النامية والتي مازالت اقتصادياتها مختلفة([4]).

أولاً:- اقتصاديات هذه البلدان اقتصاد أحادي (الجانب) أي أنه يعتمد على النفط كمثال أو على الحديد أو على الفوسفات أو بعض المنتجات الزراعية، أي أنه فاقد لأسس التنوع من حيث مصادر الدخل.

ثانياً:- بنيان اقتصادي مشوه حيث اختلال التناسب بين فروع الاقتصاد القومي.

---

[1]) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 28-29.

[2]) المرجع نفسه، ص 29.

[3]) جوشز كارليز وكارلو أباريسبد، الشركات العالمية العابرة للحدود القومية، ...، مرجع سابق، ص: 76.

[4]) للمزيد أنظر: أمحمد حسين نصر، التخلف وانعكاساته ...، مرجع سابق، ص 37.

ثالثاً:- أغلب اقتصاديات البلدان المتخلفة تعتمد على فروع الخدمات، أنظر مثلاً ماذا حل بالبلدان التي تعتمد على السياحة عندما اجتاحتها الاضطرابات الداخلية.

رابعاً:-اختلال الميزان التجاري لصالح الاستيراد، ومن هنا لا يمكن للبلدان النامية المنطوية تحث منظمة التجارة العالمية أن تنافس منافسة حقيقية دول الشمال الغنية. وذلك لأسباب التالية:-

1-جودة الإنتاج في البلدان الغنية يقابله ضعف معايير الجودة في البلدان النامية.

2- ضخامة الإنتاج في البلدان الغنية يقابله قلة الإنتاج في البلدان النامية.

3- تمارس البلدان الغنية والمتقدمة سياسة دعم منتجاتها الزراعية بينما لا نجد هذا الدعم في البلدان النامية، الأمر الذي يؤثر على هذه البلدان ومعه تنعدم المنافسة.

4- تملك البلدان الغنية مؤسسات ضخمة تدير الاقتصاد والتجارة وتنعدم أو شبه منعدمة هذه المؤسسات في البلدان النامية.

5- تملك البلدان الغنية شبكة معلومات ضخمة تساعدها على التسويق الجيد و الدعاية الجيدة لمنتجاتها، وكذلك لديها معرفة بإدارة المخاطر، بينما لا توجد هذه الخاصية في البلدان النامية وحتى إن وجدت فإنها توجد بصورة محتشمة.

6- استفحال ظاهرة البطالة في البلدان النامية لأن الدولة بدأت تتخلى عن برامجها الاجتماعية تمشياً مع شروط الاندماج في المؤسسات الدولية وهو بالطبع اندماج غير متكافئ.

إن الارتباط بالمؤسسات الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية والتي نمت وترعرعت في ظل العولمة فإنها ستؤدي عاجلاً أم أجلاً إلى النتائج التالية[1]:-

أولاً:- تدمير قطاع الإنتاج الموجود في البلدان النامية والضعيف أصلاً.

ثانياً:-ضرب نظرية التنمية التي خططت لها البلدان النامية طويلاً، لأن الاقتصاد المعولم لا يستثمر إلا في الصناعات الإستراتيجية وقطاع الخدمات.

ثالثاً:-ارتفاع فاتورة الواردات من المواد الغذائية وخاصة الحبوب وغيرها نتيجة ضعف الاستثمارات في هذا القطاع الهام في حياة شعوبنا العربية.

[1]) للمزيد انظر: أمحمد حسين نصر، العولمة وخطاب الهوية، دراسة في أزمة العقل الغربي، منشورات أمانة الإعلام طرابلس، ط 1، 2006، ص 73.

رابعاً:- هروب العمالة المدربة والمؤهلة إلى البلدان الأك ثر نمواً وتقدماً نتيجة الإغراءات المادية الكبيرة المقدمة لها من هذه البلدان.

خامساً:- استنزاف ثروات البلدان النامية واحتضان الرأس المال الهارب من هذه البلدان نتيجة الصفقات المشبوهة التي تعقدها شركات البلدان الغنية مع المسئولين عن مشاريع التنمية في البلدان النامية.

سادساً:- ضخامة البنيان الاجتماعي وما يترتب عليه من تدني في النظم التعليمية والصحية والثقافية.

النتائج:-

إن النظرة المتطرفة التي سادت في أمريكا حول السياسة التحررية للاقتصاد وخاصة في عهد بوش الابن وصعود اليمين المتطرف في بعض البلدان الأوربية ساهمت في إقصاء الدولة عن المجتمع، ومن ثم عن الحياة الاقتصادية، والنتيجة المحتومة : فوضى مالية لانعدام أبسط أنواع الرقابة من الدولة على مؤسسات المجتمع المالية.

ساهمت النزعة العسكرية الأمريكية الجديدة خاصة، والنزعة العسكرية الغربية بصورة عامة في تفاقم الأزمة الاقتصادية واستمرارها، و السبب المباشر هو الإنفاق المفرط على الحروب التي تنشب هنا وهناك، تلك الحروب التي تعتبر سمة من سمات الرأسمالية الحديثة والمعاصرة.

يمكن القول أيضاً أن الرهانات على قوانين السوق الحرة باعتبارها طريق المبادلات المثلى وميدان للتنافس الحر النز يه، قد سقطت بسبب حتميتها وجبريتها وتصوراتها اللامعقولة عن اقتصاديات مجردة من المبادئ.

وهنا يجب القول أن التجرد من المبادئ والأخلاق والإيمان بقوانين السوق وبتر رسالة الدولة جميعها أدّت إلى انتشار الفقر والجوع، لا بسبب قلة الإنتاج أو نقص المعروض من المواد ال غذائية، وإنما دخل غول جديد إلى قاموس الاحتكارات العالمية أسمه "الوقود الحيوي"فبدلاً من أن نزرع ونوزع الحصاد على الناس صرنا نزرع ونوزع الحصاد على السيارات والطائرات، فبحسب منظمة الفاو وصل عدد الجياع إلى (963 مليون نسمة عام 2007) و الرقم اليوم أكثر بكثير.

إذن ما يشهده عالمنا اليوم من وضع متفجر هنا وهناك وخاصة في البلدان النامية، يوضح بجلاء عمق الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت فيها بطريقة أو بأخرى المؤسسات المالية الكبرى التي ذكرناها سابقاً، والتي ساهمت في تدني مستوى معيشة هذه البلدان، ناهيك عن وجود أنظمة استبدادية قمعية وعشائرية وطائفية في البلدان النامية تتغذى على الفساد ومرتبطة بالشركات الأجنبية الرأسمالية.

إن الحل يكمن في إعادة تقييم شامل وعادل لهذه المؤسسات الدولية و خاصة في ما يتعلق بتعاملها مع البلدان النامية.

لقد حان الوقت لاعتماد رؤى جديدة ومغايرة تراعي القيم الأخلاقية و الثقافية وتحد من الأهداف الربحية، وهذا لن يتحقق بدون عقلنة الاقتصاد و إعادة صياغة الرأسمالية لتعود إلى أحضان المجتمع وتأخذ العبرة من المبدأ القرآني الذي يحث على الاعتدال مصداقاً لقوله تعالي : ﴿كلوا وأشربوا ولا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين([1])﴾.

المراجع:

- أمحمد حسين نصر، التخلف وانعكاسه على بلدان العالم الثالث، منشورات أمانة الإعلام، طرابلس، ط 1، 2006م
- أمحمد حسين نصر، العولمة وخطاب الهوية، دراسة في أزمة العقل الغربي، منشورات أمانة الإعلام طرابلس، ط 1، 2006م
- جوشز كارليز وكارلو أباريسبد، الشركات العالمية العابرة للحدود القومية، ...، م
- جون بيار لوغوف، الديمقراطية لما بعد الشمولية، ترجمة : محمد الخالدي، منشورات، أمانة الإعلام، طرابلس، 2006م
- حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الإستراتيجي، الع ولمة والتحولات المجتمعية (ندوة) تحرير: عبد الباسط عبد المعطي، دار أويا، طرابلس، ط 1، 2000،
- حسين معلوم، الليبرالية في الفكر العربي، منشورات المجلس القومي للثقافة، المغرب، الرباط، ط 1، 1992م.
- حلمي مرزوق، الإسلام والفكر المعاصر، بحوث ومقالات، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
- رمزي زكي، أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة وعلاقاتها بأزمة الديون الخارجية للدول المختلفة، مجلة أمانة الإعلام، طرابلس، العدد 81،
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك،
- عزمي بشارة، المجتمع المدني، نظرية نقدية، مركز دراسات ال وحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 2، 2000م
- فاطمة عللو ولوبزا مونتيرو وآخرون، التنوع الثقافي، الإنتاج الثقافي والهوية، كتاب من أجل عالم آخر، بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية، في المنتدى الاجتماعي العالمي، ترجمة: شوكت يوسف، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2008
- محمد على حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط 1، 2002م
- وليم فيثر، وتوماس بوبناه، الرأسمالي، فرض رقابات على الرأسمالي، كتاب من أجل عالم آخر، بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية في المنتدى الاجتما عي العالمي، ترجمة: شوكت يوسف، الهيئة العامة للكتاب، سوريا.

[1]) سورة الأعراف، الآية 31.